البرارى

د. عمر الفاروق السيد رجب



البرارى

د . عمر الفاروق السيد رجب



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٦

الاخراج الفنى : مراد نسيم

مقدمة

البرارى « شمال الدلتا » محافظة كفر الشيخ ، هى تسميات لمنطقة واحدة فى مصر ، وان تفاوتت حدودها فيما بينها قليلا ، أصبحت التسمية **الأولى** منها - البرارى - تاريخية ، أما **الثانية** - شمال الدلتا - فهى جغرافية مكانية ، **والثالثة** - كفر الشيخ - تنظيمية ادارية .

لقد تلاشت « **البرارى** » كظاهرة بقيت تشغل الثلث الشمالى من دلتا النيل منذ نهاية العصر الفرعونى وحتى بدايات القرن العشرين ، تقلصت تدريجيا وتزحزح خط البوار القديم نحو الشمال فدانا بعد فدان ، بفضل جهود سكان الدلتا من المزارعين ، واختفت ظواهرها من السياحات والخرازى والمستنقعات ، وحلت محلها خضرة الزراعة والمحاصيل ، وتكاثرت بها القرى والكفور والعزب ، حتى شارف العمران ساحل بحيرة البرلس الجنوبى (شكل ١) ، وانتهت البرارى - أو كادت - جغرافيا ، وان ظلت دلالاتها التاريخية والحضارية ماثلة فى هذا النطاق من دلتا النيل ، سواء كصفحة مطوية من تاريخ الدلتا العمرانى الطويل ، أو كبقايا متناثرة تدل عليها هنا وهناك ، ما تزال تعطى لهذا النطاق بعضا من سماته وخصائصه ، أو كنموذج لجهد الانسان فى تغيير المكان .

اما شمال الدلتا .. فهو ذلك النطاق منها الواقع بين فرعيها جنوبى ساحل البحر المتوسط (صفر) وخط الارتفاع المتساوى + ٣ أمتار فى دلتا النيل ، يمثل الخط المذكور النهاية الشمالية للأراضى المزروعة حوضيا فى الدلتا حتى القرن التاسع عشر ، والى الشمال منه كانت فروع النيل ومجاريه الطبيعية تتدفق حرة فوق سطح الاقليم منتهية الى بحيرة البرلس أو الى البحر المتوسط ، والواقع أن حركة تعمير دلتا النيل - التى بدأت منذ العصر الحجرى الحديث المعروف بالنيلوتى Neolithic - لم تتجاوز خط ارتفاع + ٣ امتار الا نادرا ، وذلك منذ بدأت وحتى منتصف القرن التاسع عشر على وجه التقريب ، وانقسمت الدلتا عمرانيا طوال هذه المدة الى قسمين : يقع **الأول** بين رأسها جنوبا (+ ١٢ م) وحتى خط ٣ أمتار شمالا ، متميزا بعمرانه الراسخ الفرعونى القديم ، أما الثانى فقد تأخر تعميره الى منتصف القرن التاسع عشر ،

(شكل ١)

واستكمل ـ وما يزال ـ مظاهره من السكن والزراعة طوال أكثر من قرن من الزمان .

أما « محافظة كفر الشيخ » ، التى تكونت فى منتصف القرن العشرين تحت تسمية « الفؤادية » (١٩٤٩) ، فتمثل الاطار الادارى الذى احتوى نتائج قرن التعمير ، وتضمنت منذ تكوينها معظم ذلك النطاق المعروف تاريخيا بالبرارى وجغرافيا بشمال الدلتا ، وذلك فصلا له عن المديرية القديمة المعروفة بالغربية ، فقد ظلت الغربية تشرف على البرارى اداريا منذ عهد محمد على ، ولم تكن البرارى تمثل طوال هذه الفترة عبئا اداريا ثقيلا ، فقد كانت فى معظمها قليلة السكان متناثر السكن خفيفة الوزن اقتصاديا ، وتغيرت الصورة تدريجيا ، وتكاثف العمران شمالا ، حتى لم يعد فى مقدور « طنطا » ـ عاصمة الغربية ـ أن تمد دائرة خدماتها فى اتجاه هذه الهوامش المتباعدة ، وأصبح من الضرورى

تكوين هذا الاطار الادارى الجديد ، ليستوعب هذا العمران النامى شمالا ، وليتيح له امكانيات النمو فى شتى مجالاته ٠

ويمكن القول بأن هذه المنطقة من دلتا النيل ، تقدم ميدانا نموذجيا لتوضيح تأثير العوامل الحضارية والتاريخية فى خريطتها العمرانية بعامة ، كما تثير التساؤلات والاحتمالات حول امكانية ضبط مسارات نموها ، والتخطيط لها ضمن خطة تنمية اقليمية متكاملة ، وذلك لأسباب تتصل بكونها تمثل ـ الى حد بعيد ـ وحدة اقليمية متميزة ، ماتزال بنيتها فى حالة تسمح بالتغيير الموجه والتخطيط ، ورغم ذلك ٠٠ فليست محاولة اقتراح خطة تنمية اقليمية لهذه المنطقة بيسيرة ، ولذا يجدر القول بأن هذه المحاولة (والتى ستأتى تفصيليا فى القسم الأخير من هذا الكتاب) لن تتضمن سوى اقتراح بتغيير خريطتها الادارية الحالية ، وذلك كبداية لابد منها قبل الشروع فى وضع الجوانب الأخرى من الخطة العامة لتنميتها الاقليمية الشاملة ، وهى بداية تطرح بصفة عامة القنوات الأساسية لما تحتاجه هذه المنطقة من برامج التخطيط ، ولما تقدمه امكانياتها ومواردها الخاصة لهذه البرامج من مقومات مكانية واقتصادية ، وهى ـ آخر الأمر ـ بداية تحتاج الى تدعيمها بعدد آخر من الدراسات فى شتى التخصصات ، المتضافرة جميعا بهدف التنمية الشاملة لمنطقة من أرض مصر ٠

القسم الأول

البـــرية

البرية التى لم تعد برية ، والبرارى التى أصبحت تاريخية ، كيف أفعمت كلمة البرارى فى دلتـا النيـل تلك الدلالات العميقـة عن الفراغ والتوحش والفضاء المتسع غير المسكون ، وتمثلت صورتها فى تشكيلات من المسـتنقعات والهيش والحرازى ، تمرح فيهـا الثعالب وأبناء آوى ، وتجوسها الضباع والذئاب ، وتلبد فى بوصها الأفاعى والثعابين . يسكنها « البراوى » فى عشة منفردة بدائية ، يتردد على « تايتة» المنعزلة ، ويصيد البقر الجفال أو يرعى بعضها المستأنس ، البرية الموحشة والبراوى المنفرد ·· تلك صورة قد اختفت أو كادت ، ولم يبق منها الا ثمالة ذكريات باهتة فى رؤوس من بقى من مواليد القرن الماضى من المسنين ، أولئك بقايا من سكنوا البرارى أو زحفوا اليها ، ينتزعونهـا بأيديهم وفؤوسهم من مخالب الملوحة وبراثن البوار ، وينشرون الخضرة فى أنحائها شبرا فشبرا ، وفى أقل من ثلاثة أجيـال ·· اختفت البرارى أو كادت ، ولكنهم ما زالوا يذكرون المستنقعات التى ردمت والبرك التى جففت ومياه البحيرة التى صرفت ، والهيش الذى اجتث والبوص الذى تراجع شمالا ، والضوارى التى انقرضت والزواحف التى فرت ، والآن قد دانت لهم دنيا البرارى الواسعة ·

– متى أصبحت الدلتا صالحة لسكنى الانسان ؟

لقد كانت الدلتـا بأكملهـا يوما ما « برية » ، وكان التاريخ المصرى بدائيا تمضى سنينه بلا شطئان ودون حساب ، ومنذ هبط انسان العصر الحجرى الحديث من الهضبة التى أخذت فى الجفاف بعد انتهاء عصر المطر الأخير ، ومنذ أخذ فى الاستقرار على طول الوادى وهوامش الدلتا ، وهو ينزع عن الدلتا بريتها ويخلص الزمن من بدائيته بما يشقه له من قنوات التعمير وبما أصبح له من أهداف تتجاوز مجرد البقاء ، لقد تحرر تاريخ الوادى والدلتا من مادة الزمان الهلامية منذ ذلك الحين ، وانطلق مـع

تحكم أولئك القدماء ، وضبط مع تقسيمهم اياه لسنين وشهور ومواسم وأيام .. وأصبح لمرور السنين فى هذه المنطقة من العالم ومنذ ذلك الوقت المبكر معنى ومغزى ، لقد أصبحت السنين تعنى التاريخ ، وتدفق التاريخ المصرى مع الاستقرار والزراعة والتعمير .

ـ وتثبت الدراسات الاركيولوجية الحديثة .. ان حضارة الدلتا لا تقل عن حضارة الصعيد شأنا أو عراقة ، بل وكانت طوال عصر ما قبل الاسرات .. تمتاز بكبر قراها واتساع زماماتها ، اتحدت فى مملكة الشمال .. وكانت عاصمتها « بوتو » (هى ابطو الحالية من توابع مركز دسوق) ، تلك المدينة القديمة التى خلفت « تحوت » كعاصمة للوجه البحرى ، وكما أنها « ـ تحوت » ـ قد وهبت حورس المجنح الى الشعارات المصرية ، فان « بوتو » قد وهبتها الالهة الحية « أوتو » ، وأصبحت الكوبرا تلمع فوق جبهة كل فرعون مصرى ، ولا يوجد من آثار « بوتو » الآن ـ سوى أكوام متماسكة من الأنقاض .

ـ والمرجح أنه قد سادت فى مصر خلال العصر الحجرى القديم الأسفل (انتهى من ٥٠ الف سنة تقريبا) ، فترتا جفاف نسبى .. بينهما فترة ممطرة نوعا ، بدأت تتحول نحو الجفاف تدريجيا حتى قاربت الظروف الصحراوية للحالية ، وفى نفس الفترة بدأ النهر مرحلة ارسابية ، وخلالها نزل انسان هذا العصر الباليوليتى من الهضبة ، واستقر قرب الخطوط العليا للنهر ، وتعتبر المصاطب الحصوية على جانبى النهر بمثابة سجل للعلاقة الحساسة بين التغيرات المناخية .. وحركة نزول الانسان الباليوليتى من الهضبة الى الوادى تدريجيا ، وغالبا ما كان رعاة وصيادى الباليوليتى يتحركون نحو حدود السهل الفيضى فى أوقات الجفاف . وأصبحت السدود ضرورية لحماية مراكز السكن عند تلك الخطوط .. خاصة أثناء الفيضان المرتفع ، وهى خطوة تعد بداية ظهور القرية المستديرة المحمية بالسدود ، وكان ظهور تلك المراكز على شكل خطوط تمثل مراحل النزول ، وهى العملية التى صاحبت تعمير الدلتا منذ ذلك الحين ، ورغم أنه لم يعثر على مراكز سكن تنتمى للباليوليتى داخل السهل الفيضى ، بل هى دائما على حدوده ، الا أنه من الممكن القول أن الدلتا قد أصبحت صالحة لسكن الانسان منذ ذلك العصر ، كما لم يعثر على أدوات الفترة الانتقالية بين الباليوليتى الاعلى والعصر الحجرى الحديث (النيلوتى) فى اى مكان فى وادى النيل ودلتاه ، وتدل آثار العصر النيلوتى على أنه حاول التكيف مع الهيئة الفيضية ببناء خط مواجهة سكنى جديد خاصة بعد أن أصبحت الظروف المناخية السائدة شبه صحراوية .. الى الحد الذى دفعه للاستقرار فى الدلتا والوادى منذ ذلك الحين .

وفى وسط الحقول المحدودة المتناثرة ‥ كونت القرية نوعا جديدا من مراكز الاستقرار ، بوصفها مجتمعا مستقرا مستديما ، وجسدت حياة اقتصادية واجتماعية جديدة ، واوجدت داخلها حياة متكاملة لها تقاليدها وعادتها المرتبطة بالأرض، وتدعمت الوشائج الوثيقة بين سكانها، وتوحدت مع قوى الطبيعة المتمثلة فى طبيعة السطح والتربة والاحوال المناخيـــة وموارد المياه ، ـ وتدل بقاياها النيلوتية ‥ على أنها كانت مجموعـة من اكواخ الطين المحبب ومن الطين والبوص ، وكانت متواضعة المساحة ، اذ أن الحقول الواسعة ذات الحدود الواضحة ‥ لم تظهر الا بعد ذلك مع المحراث ، وعلى مقربة من القرية ‥ كان النهر أو المستنقع ، حيث تقتنص الطيور ويصاد السمك للحصول على طعام اضافى ٠

ـ وقد ارتبطت القرية الدلتاوية ـ منذ ذلك الحين ـ بالنهر وفروعه والأراضى المزروعة، وتذكر القوائم الفرعونية عنها سكنها واسم القناة أو الترعة التى ترويها والاقليم الزراعى من حقول وكروم، وتشير الى الأراضى الواقعة فى حدودها ، وتشتمل على مناطق للرعى وأخرى للصيد البرى والمائى ، وقبل أن تتقدم وسائل النقل المائى خلال النهر وفروعه ، فقد كانت كل قرية فى الواقع تمثل عالما قائما بذاته ، خاصة أثناء الفيضان ، والصورة الغـــالبة لعلاقات القرى ‥ ان سكان كل قرية قد يكونون على مرأى من سكان قرية مجاورة ‥ وعلى مسمع من ديكهــا وكلابها ، الا أنهم قد يتقدمون فى السن ويموتون ‥ دون تبادل الزيارة مع أهل تلك القرية ، وقد عنى المصريون خلال تاريخهم بتسيير سبل النقل الداخلى ‥ خاصة المائية كما تشير الى ذلك نقوش معابدهم ، لتوطيد العلاقات التجارية وتأمين وسائل الاتصال الداخلى لاغراض الادارة والحكم وجباية الضرائب ، خاصة وأن القرى والمدن والاسوق ‥ لم تكن تقع بعيدة عن النهر ‥ بل كانت تتوزع على ضفافه وضفاف فروعه أو على مقربة منها ، وساعدتهم قوة انحدار مياهه فى الابحــار نحو الشمال واستثمروا الرياح الشمالية السائدة فى الصعود خلال مجراه جنوبا ٠

وقد أتت الأيام على البناء المادى كثير من قرى الدلتا القديمة ، غير أن موضع القرية لا يندثر غالبا ، فان قرية أخرى تنشأ فوقها أو بالقرب منها ، ولا يبق من القرية المندثرة سوى الاصداف وبقايا الفخار ، بيد أن بناء القرية الاجتماعى بقى صلبا راسخا ، لقيامه على أساس من المبادىء والتعاليم ، ادخرت ‥ وتوارثها الأبناء عن الآباء ، وحتى فى أشد قرى العصر الحجرى الحديث فجاجة ، فلقد كان المسكن أكثر من مجرد مأوى

للبدن ، كان ـ أيضا ـ وعاء اشتمل على القيم والفضائل التى ارتبطت بالانسان منذ ذلك الحين ٠

ـ وتتكون القرية فى مجموعها من عدد من الاسر ، تربطها ـ غالبا ـ صلات الدم ، ولاشك أن تقسيم العمل قد ظهر فى أبسط اشكاله ، معتمدا على السن والقوة٠٠ أكثر من اعتماده على المقدرة والكفاية وتعدد المهن ، ومع ذلك فالقرية عرفت المعالم الجوهرية التى تكونت منها المدينة فيما بعد ، فالبيت والسوق والمخازن ومراكز الخدمة البسيطة وغيرها ٠٠ ظهرت فى القرية ، وما يقال عن التكوين العام للقرية ينطبق على منظماتها فأصول قواعد السلوك والقانون والعدالة ٠٠ كانت ممثلة فى مجلس شيوخها ، قد نقلت تلك الجوانب من حضارة القرية الى المدينة ـ بعد ذلك ـ وسخرت بطريقة أكثر تنظيما لخدمة أسلوب حياتها المركب ، مع ذلك ٠٠ فان العناصر الجوهرية الأصيلة التى شكلت بنية القرية٠٠ لم تختف كلية على الاطلاق ، بل انها ظلت تنمو وتزدهر بقواها الذاتية ، وهكذا تكاثرت القرى على نحو أفضل من المدينة وأوسع انتشارا ، واحتفظت ببنيتها على حين اندثرت كثير من المدن ٠

ـ وهذه القرية الدلتاوية القديمة ٠٠ لا تخلو من مظاهر الملائمة مع بيئتها لكنها تصل الى حد التطابق الكامل حتى فى هذه المراحل المبكرة من ظهورها ونموها وانتشارها ، ان اختيار موقع الكتلة السكنية ـ رغم ما يشوبها من مظاهر عدم الانتظام ـ يبدأ باستهداف غرض معين ٠٠ هو التواجد أقرب ما يكون للزمام المزروع ، وهو ينتقل من غرض الى غرض ومن حاجة الى حاجة ٠٠ فى سلسلة متواصلة من ضروب الملائمة ، التى تغدو وهى فى اضطراد متزايد أشد تماسكا وأحفل غرضا ، تمزج دائما بين دوافع الحاجة العملية ٠٠ وظروف البيئة الطبيعية ، ويعزى للرى أهمية فائقة فى نشأة القرى وانتشارها ، باعتباره عاملا حاسما فى توحيد المصلحة بين مجموعات القرى المتجاورة والمستفيدة من مصدر مائى واحد، والمرجح أن استصلاح وتعمير الأراضى فى الدلتا ، كان يحدث نتيجة لنمو السكان ، حيث كانت أعمال التطهير تصحب غالبا بهجرة واسعة ، ومن ناحية أخرى ٠٠ فلا شك أن انشاء المصارف فى بداية عصر الاسرات ، كان من أبرز المظاهر الايكولوجية فى دلتا النيل ، وكان الصرف ـ خاصة فى الدلتا ـ عملية هامة بها منذ ذلك الحين ، فالتعمير يسبقه عادة التطهير ، وما العملية الزراعية ذاتها ٠٠ الا عملا عاليا من أعمال التطهير فى جانب من جوانبها ، كما انه من الثابت أن المصريين القدماء ، مارسوا

الرى الدائم عن طريق الرفع بالآلة من البرك والنهر ، بيد أنه لم يتعــد هذا النطاق الضيق ٠٠ ولم يتطور حتى القرن ١٩ الميلادى ٠

ـ وانه لمن الصعب تقسيم الدلتا فى تلك المراحل المبكرة الى أقسام واضحة من حيث السكن واستخدام الارض ، ولكن الثابت أن جهاتهـا الجنوبية ٠٠ كانت أصلح فى سكنها من الشمالية ، فقد أدى ارتفاعهـا النسبى الى سهولة صرفها وتخليصها من المستنقعات والمياه السطحية ، بل أصبحت الأجزاء الشمالية بمثابة منطقة صرف لها ٠٠ تنتشر بها الأعشاب الغنية من البردى والبوص ونباتات المستنقعات مقطعة بميـاه المجـارى العديدة ومنعطفات النهر فى نهاية مجراه والبحيرات الساحلية والمرجح أن السكان قد اندفعوا نحو الحافات المتاخمة للدلتا فى وقت واحد ، فقد استمر الرعى حرفة سائدة فى أجزاء واسعة من شمال الدلتا ، ويرى « بوتزر » Butzer أن الحياة الرعوية ظلت ســائدة على طول الساحل الشمالى للدلتا ٠٠ حيث كانت المياه أوفر دائما ٠ والواقع أن حركة تعمير الدلتا هذه ٠٠ لم تتخط خط كونتور + ٣م بين فرعى الدلتا حتى منتصف القرن ١٩ ، الا فى أجزاء محدودة ٠٠ وفى اقليم البرلس المتميز بظروفه الخاصة تعميريا ، وظلت الأجزاء شمالى هذا الخط تنتمى ـ غالبا ـ للعصر الباليوليتى الذى يســبق الزراعة ، لقد ظلت حتى ذلك الحين ٠٠ نادرة السكان ٠٠ يجوبها الرعاة والصيادون ، ولا يوجد بهـا الا أماكن قليلة يمكن بلوغها بالقدم أو على ظهر دابة ، تكسوها المستنقعات ـ المزدهرة للحشائش ٠٠ لا تفيد الا الماشية تتلمس الغذاء فى أطرافها ، وأسراب البط تتخذها ستارا يحميها ، وتدل دراسة خـرائط الدلتـا التاريخية منذ العصر الفرعونى(١) ٠٠ وحتى نهاية عصر محمد على ٠٠ على أن نهاية عمران الدلتا شمالا يكاد يتمشى عموما مع خط الكونتـور المذكور ٠٠ ، بل أن تأثيرات النمو العام الذى شهدته الدلتا أثناء عصر محمد على وبعده خلال القرن الماضى ٠٠ كانت سلبية فى تلك الأجـزاء الشمالية ، فقد أدى تعميم الرى الدائم ، وانشاء الترع الصيفية منــذ ١٨١٦ الى حرمانها من مياه الفيضان ، التى كانت تساعد فى تخليص الأرض من الأملاح كما تمدها بالغرين المخصب ، وانتهت الى هذه الجهات المنخفضة المصارف التى شقت مع بداية الرى الدائم ، وارتفعت نســبة القلوية ٠٠ لدرجة أن زراعتها تحتاج الى عملية استصلاح طويلة ٠٠ قبل أن تغل انتاجا اقتصاديا ٠

---

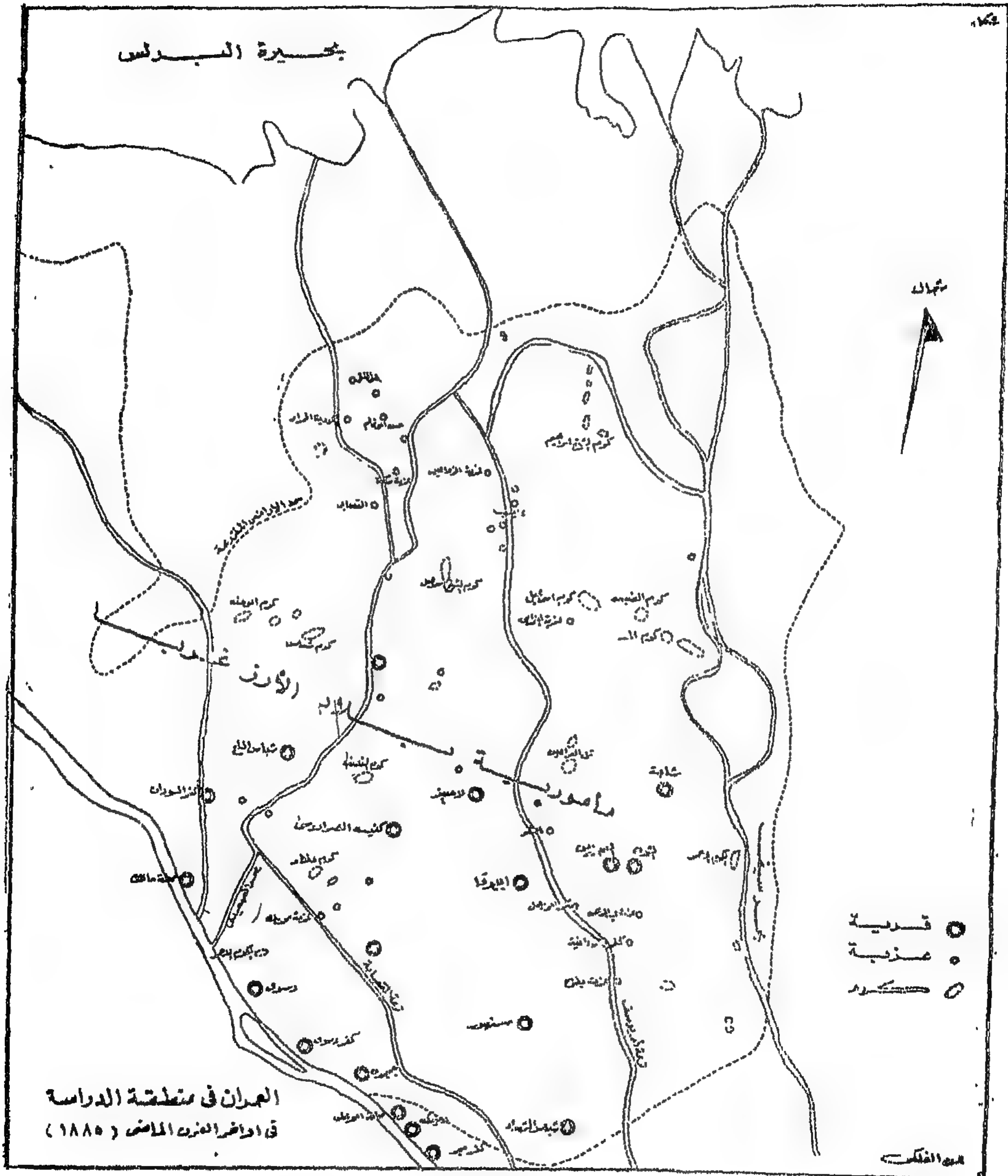
(١) انظر اطلس « اسفل الأرض » للأمير عمر طوسون (١٠ لوحات) مقياس الرسم ١ : ٥٠٠ ألف ٠

ـ ويمنحنا على مبارك صورة موحية لهذه الأجزاء من الدلتا ·· قرب نهاية القرن ١٩ ·· تجدر الاشارة اليها لتبين هـذه الظـروف بوضوح (·· هى برية واسعة ٥٠٠ ألف فدان ، بحيرة البرلس واقعة داخلها ·· كانت الى سنة ١٢٦٠ هـ معدة لرعى الجاموس والبقر الجفال ·· ، وفى هذا الفضاء العظيم كانت تتجمع تصافى مياه البلاد المجاورة ، فيتسكون منها بحيرة عظيمة الامتداد ·· تتخللها جزائر كثيرة ·· ، وكانت فى تلك الجزائر حشائش ومراع بكثرة ، وبعد نزول المياه ونقصها ·· كانت مياه تلك البرك تتناقص وينكشف جزء عظيم من جوانبها ، فتنبت به المراعى الحسنة ، فكانت الجواميس والبقر الأهلى ترتع فيـــه ، وكان الرعـــاة يقيمون فى البرية اخصـــاص من البوص والبردى ، والمواشى سائبة فى البرية يجمعها الراعى لحلبها فى تايته ، ويحضر التجار كل جمعة فيشترونه ، ولم ينقطع البقر الجفـال الا بعـد ١٢٦٠ هـ ، وكان الرعاة يصطادونه بالرصاص ·· ، والآن بسبب كثرة الزراعة الصيفية فى أرض الروضة وغيرها ، امتنع دخول المياه فى هذه البرية ، فجفت اراضيها وانقطع منها الحشائش ، وكثير منها داخل الزمامات ، وأعطى منها أباعد للأعيان ، وها نحن شارعون فى عمل تصميم لاجراء عمليات فيها لاصـــلاحها ·· بحيث يتأتى الانتفـاع بهـا بالزرعى والمرعى ، شكل ٢) ·

لقد جرت فى المائة سنة الاخيرة عملية تغيير واسعة فى خريطة الدلتا· وخاصة شمالها ، بحيث يبدو من الصعب التمييز بين فروع النهر القديمة والقنوات المحفورة ،وهكذا ·· فان الخصائص التقليدية للدلتا كالبرك والمستنقات ، أصبحت تزرع الآن ·· ، وساعد خزان أسوان فى استصلاح أراضى المستنقعات الملحية الشـــمالية ، فبدء فى تجفيفها وفى تجهيزهـــا للزراعة وكانت المنطقة من خمسين سنة زاخرة بها ، حتى شقت بهـــا الترع والمصارف ·· ودالت دولة الصيد والرعى منها ·

ـ وهكذا رغم المراحل الزمنية الواسعة التى استغرقتها عملية تعمير الدلتا ـ منذ النيلوتى وحتى الوقت الحاضر ، فان عوامل التغيير الحضارية فى خريطتها العمرانية ·· لم تتغير الا بدرجة نسبية ، فما تزال التغيرات السكانية ، وازدياد المساحة المزروعة ، وتطور نظام الرى والصرف وازدياد كفاءته ، تمثل أهم هذه العوامل حتى الوقت الحاضر ، واذا كانت ·· معظم الأجزاء الشمالية من الدلتا (خاصة شمالى كونتور ٣م) ، لم تدخل العصر الزراعى حتى القرن ١٩ ، فانها تختزل فى الوقت الحاضر سنين البوار الطويلة ، وتدخل مباشرة عصر الزراعة العلمية خاصـــة المناطق

الخاضعة لخطة تنمية اقليمية شاملة ٠٠ تحت اشراف قطاع وسط الدلتا لاستزراع وتعمير الاراضى ، ولا شك أن هذه الخطة ستتعدى نتائجها هذه الاجزاء ــ وتمتد بتأثيراتها الى باقى انحاء الدلتا ٠



(شكل ٢)

القسم الثانى

الاطار الطبيعى

البرارى ٠٠ جزئية فى اطار طبيعى يشملها ويضفى عليها مظهرها الخاص ، تلك هى الدلتا ــ ابنة النيل ــ أشبه بمثلث مساحته ٢٢ ألف كم٢ يبلغ طول ضلعه الأيمن الشرقى (فرع دمياط) نحو ٢٣٩ كم ، بينما يصل طول الضلع الأيسر (فرع رشيد) ٢٤٥ كم ، أما الخط الواصل بين الرأس والقاعدة فيبلغ ١٧٠ كم ، وتمتد القاعدة لمسافة ٢٢٠ كم بين مصبى دمياط ورشيد ٠

ــ وقد مرت الدلتا بعدة مراحل تطورية حتى اتخذت شكلها الحالى ، وقد تعددت الآراء بشأن الكيفية التى تم بها بناء الدلتا ، والعلاقة بينها وبين البحر خلال العصور الجيولوجية والتاريخية ، كما تعددت بشأن ظروف تكوين بحيراتها الشمالية وفروعها القديمة وسمك رواسبها ، وربما يكون المهم هنا ــ دون الخوض فى التفصيلات ــ تحديد العوامل الطبيعية التى أثرت ــ ، وتلك التى ماتزال تؤثر فى تعميرها ، وتوزيع العمران فى أنحائها ، وهناك من يرى ٠٠ أنها تتلخص فى خصائص السطح والتربة ، وقد يمكن اضافة تأثير العوامل المناخية أيضا ٠٠ خاصة الأمطار والحرارة ، وان كان تأثيرها يبدو بوضوح ٠٠ بالنسبة للمسكن ٠٠ حجمه وخطته ومادة بنائه ٠

ــ فبالاضافة الى انتماء البرارى طبيعيا الى السهل الدلتاوى ٠٠ الذى يبلغ أقصى اتساع له عندها ، فانها تشتمل على عدد من الظاهرات الطبيعية التفصيلية ، أهمها بحيرة البرلس بأكملها ، وقاعدة الدلتا بين مصبيها ، واقليم البرلس المتميز بظاهراته الخاصة ، ومصبى دمياط ورشيد ونحو ثلث طول كل منها الشمالى ، ورغم انتماء المنطقة حضاريا للدلتا تماما ، الا أن هذه الظاهرات الطبيعية الخاصة ٠٠ قد انعكست فى أنماط عمرانها وتشكيلاته وكثافته ، ويظل لتأثيرات البوار الطويلة القديمة التى تعرضت لها المنطقة ــ حتى ارتبطت بالبـــوار تاريخيا ــ أكبر الأثر فى خريطتها العمرانية عامة ٠

ـ ويبدو موقع المنطقة فى الدلتا مفتاحا لفهمها ، فهوامشها الجنوبية تعد نطاقا انتقاليا بين جنوبى الدلتا ووسطها ـ الراسخة العمرانية ـ منذ زمن فرعونى وبين شماليها ـ البرارى ـ التى تأخر تعميرها لأسباب شتى، طبيعية وحضارية ·· حتى القرن ١٩ ، وهكذا ·· فالأجزاء الجنوبية من البرارى وحتى حوالى كونتور ٣ م ·· يســـودها نمط القرى القديمة المتجاورة ، المرتبطة بأحواضها المزروعة من قديم ، ويتجه تكاثف العمران نحو التخلخل فى الاتجاه الشمالى ·· حيث يسود نمط العزبة المتناثرة فى المناطق حديثة التعمير ، وداخل هذه الصورة العامة ·· مارست محاور المكان الطبيعية » (فرعا رشيد ودمياط ، بحيرة البرلس ، ساحل البحر المتوسط ، اقليم البرلس) ، تأثيراتها فى تشكيلات القرى والعزب ، وفى أحجامها وتباعدها ، ولم تكن التربة بعيدة عن هذه الصـــورة فالأجزاء الجنوبية من المنطقة ، لم تتعرض لتأثيرات البوار الشمالية الا بقدر محدود ، ومن ثم فان استزراعها من قديم ·· يعد من أهم أسباب رسوخ العمران فى هذه الأجزاء ، ومع تزايد تعرض التربة للبوار ونتائجه ، يتجه العمران للتباعد والتناثر والتضاؤل فى الاتجاه الشمالى ، واذا أمكن ـ فى الماضى ـ تمييز ثنائية فى المنطقة ، تتمشى مع الزراعة وارتفاع القـدرة الانتاجية للتربة وكثافة السكن والسكان من ناحية ، وانخفاض الانتاجيـة والبوار وتخلخل العمران من ناحية ثانية ، فان هذه الثنائية بصدد التلاشى ، مع عمليات التوسع الزراعى وارتفاع القدرة الانتاجية للأراضى المستصلحة تدريجيا ، واذا كانت « البرارى » لم تدخل العصر الزراعى حتى القرن ١٩ ، فانها تختزل فى الوقت الحاضر قرون البوار الطويلة ، وتدخل مباشرة عصر الزراعة العلمية خاصة الأجزاء منها الخاضعة لاشراف « **قطاع وسط الدلتا لاستزراع وتعمير الأراضى** » ، ولا شك أن خطة التنمية الشاملة التى تخضع لها هذه الأجزاء ، ستكون لها نتائج مؤثرة فى شمال الدلتا برمته ، حتى أجزائه تلك المستزرعة من قديم ·

أولا : البوار ·· عوامله ومظاهره :

المرجح أن التغيير الأخير فى مســـتوى ســـطح البحر فى العصر التاريخى (١) ، كان من الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة البوار فى شمال

---

(١) يعتبر المقريزى أول من كتب عنها ، ويرجعها الى ما قبل الفتح العربى ، ويرى « هيوم » انها حدثت فى القرن ٦ م ، وهناك من يرجعها الى العصر البطلمى ، كما ذكرها أيضا ·· « لينانت دى بلفونت » (١٨٧٣) ، و « أوديبوبيك » (١٩١٩) ، و « دارسى » (١٩١٨) ، « بارتو » (١٩٢٥) ، « بول » (١٩٣٩) ·

الدلتا ، فضلا ، عن تشكيل ايكولوجيته الخاصة عموما ، ويمكن تحديد أهم نتائج هذا التغيير - طبيعيا - فيما يلى :

١ - أدت الى ظهور بحيرات النطاق بشكلها الحالى ، فلم تكن بحيرة البرلس - مثلا - قبلها سوى بحيرة صغيرة تعرف باسم « بوتو » (١) ، تنحصر بين فرعى النيل القديمين «السبنيتى ، البولبيتى» ، وقد اتسعت مساحتها بعد حركة الهبوط التى صاحبت التغيير فى مستوى سطح البحر ، ونمت فى اتجاه الجنوب والشرق ، وأصبح مصب يقع فى جنوبها الشرقى ، بعد أن كان ينتهى الى البحر المتوسط .

٢ - تعرضت أطوال فروع النيل القديمة للاضمحلال بعد غرق مصباتها فبعد أن كانت تخترق مياه المستنقعات الشمالية ، فى مجار محددة الضفاف تنتهى الى البحر ، غمرت أجزاؤها الدنيا ، وأصبحت تنتهى عند الشواطىء الجنوبية للبحيرات بمصبات مسدودة ، مليئة بالرواسب الطينية ، مما جعلها - بعد ذلك ، تتعرض للانكماش والاندثار .

٣ - اضمحلال شمال الدلتا وبواره ، ولقد كان هذا الجزء من الدلتا دائما قليل الخصوبة ، خاصة الأجزاء القريبة من البحر ، بسبب قرب مستوى الماء الباطنى وارتفاع الملوحة ، وزاد من اتساع الأراضى البائرة تدريجيا .. صعوبة صرف مياه الفيضان بسبب انخفاض سطح البحر ، وانسداد فوهات الترع بالرمال .. ، وخاصة فى العهود التى سادت فيها الفوضى مثل العهد العثمانى ، وبينما يرى « هيوم » أنه بعد دخول العرب مصر .. دمرت جسور الحياض فى هذه المناطق ، فساء صرفها وريها وزادت ملوحتها ، وأصاب التلف أكثر من ١ر٥ مليون فدان فالأرجح أن بوار شمال الدلتا ، يرجع أساسا الى التغيير الأخير فى مستوى سطح البحر .

وقد اختلفت الآراء بشأن هذا التغيير فى مستوى سطح البحر ، فمنها ما يرجعها الى ارتفاع منسوب البحر ، ومنها ما يرى أنها نتيجة هبوط ساحل الدلتا الشمالى ، ومنها ما يعزوها للأمرين معا ، وتشير بعض الدراسات ، الى أن هذا البوار .. يرجع الى هبوط ساحل الدلتا الشمالى باستمرار منذ القرن ١٣م ، وقد أدى ذلك الى اتساع رقعة البحيرات والمستنقعات الساحلية ، والمرجح أن سطح الدلتا قد تعرض للهبوط التدريجى .. بسبب كميات الطمى الهائلة التى كان يجلبها النهر وفروعه

---

(١) ذكرها هيرودوت ، وذكر معها نطاقا من المستنقعات .. لا ينطبق على البحيرات الحالية .

ويقدر هذا الهبوط بنحو ٥ر٢م منذ الفترة التاريخية حتى الآن ، ولكن لا يمكن التأكيد ٠٠ ما اذا كان هبوط ساحل الدلتا الشمالى مستمرا بنفس المعدل حتى الوقت الحاضر ٠ (شكل ٣) ٠

لقد بهتت تأثيرات البوار القديم فى شمال الدلتا ـ كما سبقت الاشارة ـ وخاصة خلال عقود السنين الأخيرة ، حيث يبدو من الصعب الآن ٠٠ تبين خط البوار القديم الذى كان ، وتزحزح تدريجيا نحو الشمال ، تحت تأثير عمليات الاستصلاح المتواصلة منذ نهاية القرن الماضى ، وان كانت تأثيرات البوار الطويل ـ والعوامل الطارئة الاخرى ـ ما تزال ملحوظة فى ذلك النطاق الشمالى ، متمثلة فى تلك الجيوب من الاراضى غير المستزرعة ، وبقايا المستنقعات والسياحات القديمة وفى تعقد سطحها نسبيا بسبب الكراديد والتلال والكيمان ، وفى ازدياد نسبة الاملاح فى تربتها ٠ وفى ارتفاع مستوى الماء الباطنى وشدة ملوحته ، وفى انخفاض انتاجيتها عامة ٠

ويمكن الاشارة الى أهم المظاهر المعبرة عن البوار القديم فيما يلى :

١ ـ الاراضى البائرة :

لا تمثل الاراضى البائرة ظاهرة واضحة فى الدلتا جنوبى كونتور ٣م بين فرعيها ، ولكنها كانت ـ وما تزال بدرجة أقل كثيرا ـ تمثل أهم ظاهرة طبيعية حضارية شمالى الخط المذكور ، وتكاد تصل مساحتها الى نحو ثلث مليون فدان ٠ فى هذا النطاق ، منها نحو ٢٦٥ ألف فدان فى محافظة كفر الشيخ وحدها ٠٠ والباقى فى الاجزاء من محافظة الدقهلية الواقعة بين فرعى النيل ، وتتركز حول بحيرة البرلس ٠٠ والى الشرق من فرع رشيد فى المنطقة المحصورة بينه وبين بحيرة البرلس ، كما تزيد نسبتها فى اقليم البرلس ، وتتميز تربة هذه المناطق بقوامها الطينى شديد الاندماج من نوع الاراضى البحرية النهرية Marine-alluvial-soil ذات قدرة عالية على الاحتفاظ بالمياه ، وتسود بها نسبة الطين (٧٠ـ٩٠٪) وتقل نسبة السلت (١٠ـ١٢٪) ، والرمل الناعم (٨٪) ، والرمل الخشن (٥ر١٪) ، وتنتشر بها كربونات الكالسيوم على هيئة تجمعات بسيطة لا تؤثر فى تماسك التربة ، الا اذا وجدت أملاح المغنسيوم ٠٠ التى تسبب اندماج التربة وتماسكها ، وهى شديدة الملوحة غالبا ، وتظهر املاح الصوديوم مزهرة على السطح ، وهى فقيرة للغاية فى المادة العضوية ٠

ولا شك أن التأثيرات التى تعرض لها شمال الدلتا ابان العصور

التاريخية ، من أهم العوامل التى أدت الى تباين التربة طبيعيا وانتاجيا خلاله ، ذلك التباين الذى انعكست آثاره فى مراحل تعميره وفى خريطته العمرانية عامة ٠

(ب) المستنقعات :

وتعد ضمن الأراضى البائرة ٠٠ ولكنها تختلف عنها فى كونها مغمورة بالمياه دائما ، وليست مكشوفة أو مغمورة موسميا ، وتشمل الأراضى الواقعة شمالى مصرف المحيط حتى بحيرة البرلس ، وتتمثل فى اقليم البرلس فى أجزائه التى يقل منسوبها عن متر واحد ، كما تشمل الملاحات والمنافع التى تغمرها المياه شتاء وقد تتخلل ــ فى مساحات صغيرة ــ الأجزاء المزروعة من قديم فى شمال الدلتا ، وهى اما أراضى مهملة أو متنازع عليها ، أو لعدم قدرة الأهالى على استصلاحها ، والثابت ٠٠ أن صفات التربة فى هذه المناطق ــ وخاصة نوع الحبيبات والأملاح والمسامية ــ هى العامل الأساسى وراء ضعف نفاذية التربة للماء ٠٠ ، بحيث تؤدى الى ظهور مستويات الماء السطحى ، ويختلف مستوى التشبع من مكان لآخر ومن وقت لآخر ، تبعا لمدى نفاذية الطبقات ودرجة الانحدار والرى السطحى والتسرب من قنوات الرى والصرف ، والواقع أن تشبع الطبقة السطحية مؤقت ، ولا يلبث أن يهبط بعمليات الصرف ، ويعد انشاء المصارف العميقة ، الوسيلة الرئيسية لتحويل هذه المستنقعات الى أراضى مستزرعة ، عن أن مجرد بقاء هذه البقاع بورا عصورا طويلة يضاعف من جدبها ويجعل اصلاحها من الأمور الشاقة الباهظة التكاليف ٠

(ج) الأكوام :

تتضح ظاهرة الأكوام فى شمال الدلتا شمالى كنتور ٣م ، كظاهرة متميزة ومستمرة فوق مستوى السهل الفيضى البطىء الانحدار ، وقد تعددت الآراء التى تعزو هذه الظاهرة لأسباب طبيعية ٠٠ تتصل بظروف ارساب النهر لحمولته ، وتغيرات مجارى فروعه القديمة ، أو لأسباب تاريخية ، فهناك من يرى ٠٠ أن القاسم المشترك بين معظم القرى المصرية « أنها تقوم على تلال أو أكوام صناعية ، وذلك لمواجهة أخطار الفيضان فى هذه البيئة الفيضية » ، ومن المعروف عامة أن ظاهرة اختلاف منسوب الرواسب فى الدلتا ٠٠ ترجع للأسباب الآتية :

١ ــ ظروف تكوين الدلتا نفسها ، فالمرجح أن الدلتا فى البداية ٠٠ كانت أشبه بمنطقة مستنقعية واسعة ، وكان النهر يحطم جوانبه فى الفيضانات المرتفعة ، وينساب الى الأراضى المنخفضة وهكذا تتكون

فروعه ٠٠ التى كانت أكثر عددا فى الماضى . وهذه جميعها تستقبـــل المياه الطميية ، ويرسب كل مجرى مكوناته بجـــوار ضفافه ، حتى أن سطح الدلتا يتكون عامة من أراضى مرتفعـة بجـوار المجـرى الرئيسى وفروعه ، بينما تشغل المناقع الاجزاء المنخفضة ٠

٢ ـ أدت التغيرات العديدة فى فروع النيل القديمة ، واختـلاف مناسيب الفيضان ، الى زيادة التعقيد فى مناسيب التربة . وقد أدت حركة هبوط ساحل الدلتا الأخيرة ٠٠ الى تقصير فروع النيل القديمـة التى كانت تخترق المستنقعات الشمالية فى مجـارى محددة الضفاف وليست هذه الأكوام والكراديد ســـوى بقايا هذه الضـــفاف القديمة المهجورة ٠

٣ ـ حدوث عملية تصنيف للرواسب ٠ فى بداية تكوين الدلتا ، بحيث رسبت المواد الخشنة أولا ، ثم الاقل خشونة تدريجيا فى الاتجاه الشمالى ، ويقل استواء سطح الدلتا فى هذا الاتجاه ، فقد كانت فروعها القديمة تتدفق شمالا دون ضابط ، فكونت لنفسها جسورا طبيعيـــة تهجرها بعد حين ، حيث كانت الفروع تتشعب فى شمال الدلتا ، خاصة فى فترات البوار الطويل التى أصابتها ربما منذ العصر الفرعون ٠

ولكن هل كان للعوامل التاريخية تاثيرها فى وجود هذه الظاهرة ؟

تدل الدراسة الاركيولوجية فى شمال الدلتا ٠٠ على وجود آثـار القرى القديمة فوق معظم أكوامها ، (تشير الى ضرورة دراسة الجغرافية للمنطقة بأكملها) ، وفى حالات كثيرة فان هذه الأكوام المرتفعة عن السطح المحيط نسبيا ـ بسبب عوامل شتى ـ كانت تمثل نقط السكن المختارة فى هذه الاجزاء من الدلتا ، ثم تعرضت لعوامل الخـــراب طبيعيـــة أو بشرية . وتوضح الخرائط التاريخية لشمال الدلتا ٠٠ الكيمان والتلال والاطلال التى كانت تزخر بها المنطقة حتى نهاية القرن ١٩ ، كما توضح دراسة القطاعات الطولية فى هذه الأكوام ٠٠ بقايا القرى المندرسة خلال فترات التاريخ ، ومن الظواهر الملحوظة ـ عمرانيا ـ فى الوقت الحاضر ٠٠ اتجاه مراكز السكن من القرى والمدن الواقعة فوق الاكوام نحو الهبـــوط التدريجى بمبانيها الى مستوى السهول الفيضى ، وذلك من خلال متابعة نمو الكتلة السكنية لهذه المراكز ، خاصة بعد زوال خطر الفيضـــان ـ الدافع التاريخى للصعود ـ ، وظهور دوافع أخرى للهبوط للاقتراب من طرق المواصلات الميسرة ، ومن مصادر ميـاه الشرب الحديثـــة ، وتوفيرا لجهد الرحلة اليومية بين المسكن فوق الكوم والحقل أسفله ، وبالنســبة للمدن ٠٠ فان هذه الظاهرة تتضح فى نمو أجنحة سكنية ومبانى حديثة،

على طول محاور الطرق المرصوفة والترع الرئيسية .. هابطة من فوق الكوم وممتدة مع هذه المحاور ، كما هو الحال في مدينتى فوة ، بلطيم « على وجه الخصوص » .

ثانيا : الساحل الدلتاوى :

ـ تطل الدلتا على البحر المتوسط بجبهة شمالية طولها نحو ٢٢٠كم بين مصبى فرعيها رشيد ودمياط ، وقد تحددت مورفولوجية الساحل الدلتاوى عموما .. من خلال العلاقة الديناميةبين حجم الرواسب النيليه ودرجة النحر البحرى ، وتتعرض معظم اجزاء هذا الساحل للنحر ـ الآن ـ بمعدلات أعلى من الارساب ، ويرجع تناقض معدل نمو الدلتا الحالى عنه فى الماضى .. الى احتجاز كميات كبيرة من الرواسب .. أمام القناطر والسدود على طول مجرى النيل .. منذ قيام الرى الدائم فى القرن ١٩ ، غير أن مشكلة تراجع الساحل الدلتاوى قد برزت بشكل خطير أخيرا ، بسبب اختلال العلاقة بين حجم الرواسب ودرجة النحر من الارساب ، منذ انقطاع الرواسب النيلية عقب اتمام بناء السد العالى ، وهى علاقة ظلت متوازنة عموما .. منذ البلايوستسين وخلال العصور التاريخية ، ويعد الساحل الآن من السواحل المتراجعة ، باستثناء قطاعات محدودة على طوله .. ، تتمثل فى ثلاثة رؤوس متعمقة فى البحر .. عند دمياط ورشيد وبرج البرلس ، والأخيرة .. أكثرها امتدادا فى البحر ، وتكاد تقسم ساحل وسط الدلتا الى خليجين متساويين فى المساحة .

ـ ويتخذ الساحل الشمالى شكل حاجز رملى ، يظهر كسلسلة من الكثبان الرملية ، وتشير الدراسات الى أن ساحل مصر الشمالى .. كان يشهد ابان العصر السبيلى الأعلى (١٢ـ١٠ الف سنة ق.م) فترة جفاف ، كانت من العوامل الأساسية فى تكوين كثبان هذا الساحل ، كما ساهمت الارسابات النهرية بنسبة كبيرة فى مادة بنائها ، حيث يلقى النهر بنحو ٣٠ مليون طن من ارساباته فى البحر ، تتوزع على طول الساحل بفعل التيارات الساحلية ، وتدخل فى بناء الكثبان ، وتقدر كمية الرواسب التى تضاف اليها من مياه البحر بنحو ١٤٠ الف م٣ من الرمال سنويا ، وتنتظم هذه الكثبان ـ غالبا ـ على شكل اقواس ، تواجه جوانبها المقعرة البحر المتوسط ، كما أن سفوحها الشمالية أشد انحدارا من الجنوبية . ويمكن تتبع ثلاث نطاقات منها موازية للساحل صوب الداخل ، يتكون الأول من الرمال والطين ، ويتراوح اتساعه بين ٥٠ ـ ٦٠ م ، يليه نطاق من الكثبان الرملية المنخفضة ، تغطيها النباتات الطبيعية ، ويمثل

الثالث الحد الشمالى من البحيرة ويتكون من الطمى ، تفصله عنها أرض سوداء جرداء ، تمثل السياحات الشمالية للبحيرة ٠

ـ وتتناثر على طول هذا الساحل فتحات تعرف بالبواغيز ، عبارة عن ثغرات ضيقة خلال الحواجز الرملية ، والمرجح أنها بقايا مصبات الأفرع الدلتاوية القديمة ، باعتبار أنها تمثل نهايات مجار عميقة جدا بقيت مفتوحة ، تصل بين بحيرات شمال الدلتا والبحر ، ويبلغ طول بوغاز البرلس نحو ٢٥٠م ، ويتراوح اتساعه بين ٣٠٠ ـ ٣٥٠م ، والمرجح أنه يمثل مصب الفرع السبنيتى القديم ، الذى كان يجرى وسط الدلتا (شكل ٣) ٠

ـ أما اقليم البرلس ٠٠ فيأخذ شكل مثلث ، يمثل ساحلى البحر والبحيرة ضلعاه وتطل رأسه على بوغاز البرلس ، وتذوب قاعدته فى السهل الدلتاوى الشمالى يتميز بعدد من الظاهرات الطبيعية ٠٠ التى تكاد تجعل منه اقليما متميزا ، انعكست على خريطته الكونتورية ٠٠٠ فسادها عدم الانتظام ، حيث يزخر الاقليم بالمستنقعات والملاحات المنخفضة بجوار الكثبان الرملية المتفاوته الارتفاع والامتداد ، وتمتد هذه الكثبان بين البحر والبحيرة ، فى موازاة خط الساحل ٠٠ وتستمر غرب البوغاز حتى مصب رشيد ، ومشرقا حتى مصب دمياط ، وقد تتداخل جنوبا فى الأراضى الطميية ، ويتم تكوين هذه الكثبان ـ عادة ـ قرب مصادرها ، ومصدر الرمال هو الدلتا والمفتتات الصحراوية والارسابات البحرية ٠

ولا يقتصر خطر النحر البحرى على تآكل الالسنة الرملية الساحلية وتهديد مراكزها السكنية ، بل يمتد الى تهديد نظام الصرف فى شمالى الدلتا ، والقضاء على الجهود المبذولة شمالى كونتور ٣م ، وتهديد دورة الحياة فى بحيرة البرلس بالاضافة الى فقدان الثروة المعدنية الكبيرة ، التى أثبتت الدراسات احتواء خط الرمال الأمامى هذا على نسبة عالية منها ، وقد اتضح أنها تحتوى على عنصر المونازيت المحتوى على الثوريوم ، ومعدن البرونيل المحتوى على الثيرتانيوم كما يوجد الزركون بنسب متفاوتة ، والى جانب بعض العناصر المشعة الاخرى ٠٠ يوجد الماجنتيت أكثر خامات الحديد جودة ، وتصل نسبة الرمال السوداء فى هذا الحاجز بين ١٥ ـ ٢٠٪ ، وتتركز قرب مصبات الدلتا ٠٠ وخاصة عند جوانبها الشرقية ، وبالاخص فى تكوينات الحواجز الرملية ٠

ثالثاً : فرعا النيل دمياط ورشيد :

ــ تعددت الكتابات والاشارات عن فروع النيل القديمة منذ زمن بعيد ، منهـــا مخطوطة قديمـــة باســـم Periplus scylex ، وكتابات ديودور الصقلى وبلليني واسترابون فى القرن الأول الميلادى ، وبطليموس فى الجغرافية ، وجورج القبرصى فى أواخر العهد البطلمى ، وكتابات العرب القديمة والمتضـــاربة ، منهـم ابن عبـد الحكم وابن خرداذبة وابن سرابيون (٩م) ، واليعقوبى والمســعودى وابن حوقـــل (١٠م) ، والادريسى والمخزومى (١٢م) ، وأبو الفدا والقلقشندى (١٤م) ، والمقريزى والزاهرة (١٥م) ، وغيرهم ... ، وجميعهـا تشير الى تغيرات شملتهـا سواء فى عدد الفروع وأطوالها وأماكن تفرعها ومصباتها ، وبمقارنة خريطة « هيرودوت » لها مع وضعها الحاضر (شكل ٦) يلاحظ أن فمى فرعى دميـاط ورشـيد ــ وهما ما بقى من هذه الفروع ــ يتفقان مع الفرعين البـــوكالى Bucali والبـــولبيتينى Bolbitini على الترتيب ، وقـــد تعددت الآراء بشأن ظاهرة اندثار فروع النيل القديمة ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلى : ــ

١ ــ انصرفت مياه فروع الدلتا الشرقية الى الوسطى والغربيـــة نتيجة تعرض شرق الدلتا لحركة أرضية مما أدى ــ أيضـا ــ الى ضمور فروع دمياط ، وزيادة مساحة البحيرات الشمالية ، وطغيانها على العمران فى شمال الدلتا ، ولكن الواقع أن الاندثار قد أصاب الفروع الشرقيـة والوسطى والغربية على حد سواء ، كما أن الدلائل على حدوث مثل هذه الحركة الارضية ليست كافية ، والواقع أن ضمور فرع رشيد .. نتيجة تعرضه للاطماء التدريجى ، بسبب انصراف معظم مياهه الى قنوات الرى والترع الرئيسية التى تروى جنوب ووسط الدلتا .

٢ ــ يرى « مورى » Mury أن تلك الظـاهرة ترتبط بهبوط ساحل الدلتا الشمالى مما أدى الى اتجاه فروع النيل الوسطى الى مرحلة من النحت وتعميق المجرى بينما اتجهت الفروع الوسطى الى مرحلـــة ارسابية تناقصت خلالها مواردها المائية ، ولكن الواقع أن الاندثار قد أصاب الفرع السبنيتى وهو من الفروع الوسطى .. ، وهو ما يدحض هذا الرأى .

٣ ــ من الممكن تفسير ذلك بأسباب تاريخية طبيعيـــة ، فالفروع الغربية قد تعرضت لارسابات الرمال السافية من التكوينات الأوليجوسينية والبلايوسينية المفككة المجاورة لها ، أما الفروع الشرقية .. فقد تأثرت

بنتائج الاهمال والدمار والغزو ، مما عرضها للاطماء ، حتى انصرفت مياهها ، وانصرفت مياه الفروع الشرقية (البيلوزى ، التانيتى ، المنديزى) الى فرع دمياط ، كما انصرفت مياه الفروع الغربيـــة (البولبيتينى ، الكانوبى) نحو فرع رشيد ، فالواقع أن تغاير معـدلات الارســـاب فى الدلتا خلال عمرها ، كان يؤدى الى انسياح مياه الفرع الذى ارتفع قاعه ، وطغيانها على ضفافها ، وانسياحها الى الفروع الاقل منسوبا ٠ ولا شـك فى جدوى مثل هذه التفسيرات ــ بدرجات متفاوتة ــ فى تفهم ظـاهرة تعدد فروع النيل الدلتاوية القديمة ، وجميعها تتفق فى ارتباط هذه الظاهرة بالمراحل الأولى لتكوين النيل لدلتاه وشقه لمجراه ٠٠ ، وفى هذه المراحل ٠٠ فان المجارى تكون من الضحالة ٠٠ بدرجة لا تسمح لضفافها باستيعاب مياه النهر داخلها ٠٠ ، ولذلك فان ارسابات النهر الكبيرة فى هذا الجزء من مجـراه تتوزع بغير انتظـــام ، وتؤدى فيضانات النهـــر العارمة ، الى تغييرات مناسيب المجارى والارسابات باستمرار ومن ثم فان تغيرات مواقع واطوال هذه الفروع ٠٠ تعد انعكاسا لكل هذه العوامـل التى تتميز فى هذه المرحلة من بناء النهر لدلتاه بعدم الانتظام ، غير أن استمرار العلاقة الديناميكية بين كمية المياه المحمولة من جهة ٠٠ وحجم الرواسب الملقاه من جهة أخرى ٠٠ تؤدى آخر الأمر ٠٠ الى تعميق بعض هذه المجارى دون الأخرى ، ثم تستوعب العميقة تدريجيا مياه النهر ٠٠ بينما تتجه الاقل عمقا نحو الامتـــلاء بالرواسب والاندثار ، على أنه من العسير ــ بعد ذلك ــ رسم صورة كاملة لتغيرات الافـــرع الدلتاوية ، خاصة وأن أغلبها كان بطىء الجريان ٠٠ كثير المنحنيات ، تكرر هجرها لمجاريها خلال مراحل تطورها ، والمرجح أن كثيرا من ترع الدلتا الرئيسية، كانت فى الأصل فروعا دلتاوية أو أجزاء منها ٠

والخلاصة ٠٠ أن فرعى دمياط ورشيد هما ما بقى من هذه الصورة التاريخية عن دلتا متعددة الفروع ، وتجدر الآن الاشارة الى سماتها الطبيعية وخصائصهما الهيدرولوجية العامة ٠

١ ــ تتفرع دلتا النيل شمال القاهرة بنحو ٢٣ كم ، ويبلغ طول فرع رشيد ٢٤٥ كم بزيادة قدرها ٦ كم عن فرع دمياط ، كما أنه أوسع مجرى ، وقد أشار حسين سرى فى كتابه « علم الرى » ١٩٣٣ ، جـ١ ، ص١٥ (٠٠ أن تصريف الفرعين كان واحدا قبل انشاء القناطر الخيرية ، واتسع فرع رشيد نتيجة لاضافة مياه الترعة الفرعونية اليه ، وكانت الأخيرة ٠٠ تأخذ نحو ثلث كمية مياه فرع دميـاط وتعطيهـــا لفـــرع رشيد ٠٠٠) ، ومن ناحية أخرى ٠٠ فقد استغلت ظاهرة ارتفاع منسوب

فرع دمياط عن فرع رشيد بنحو ٢م هيدروجرافيا ، ولما كان ـ أيضا ـ اتجاه الانحدار فى الدلتا هو من الشرق الى الغرب ، فقد أصبحت معظم ترع وسط الدلتا تأخذ من فرع دمياط منحدرة نحو الشمال الغربى ، ولعل من أسباب تعرض فرع دمياط للاطماء التدريجى ، تعرض العلاقة الحساسة بين كمية مياهها وحمولتها من الرواسب للاختلال ·

٢ ـ يأخذ فرع رشيد من مياه الفيضان ـ قبل السد العالى ـ مرة ونصف قدر فرع دمياط ، رغم ان طول قنطرته ٤٦٠م وبها ٦١ فتحة ، فى حين أن طول قنطرة الأخير ٥٣٠م وبها ٧١ فتحة ، وتقدر كمية الرواسب العالقة بمياه النهر عند القاهرة بنحو ٦٠ مليون طن ، يلقى النهر بنحو نصفها فى البحر ، بنسبة ٢ : ١ لفرعى رشيد ودمياط على الترتيب ، وتتوزع هذه الكمية على السواحل ، ويدخل جزء منها فى بناء الكثبان ، ويضيع الباقى فى البحر ، وتواجه السواحل الشمالية مشكلة تزايد معدلات البحر بعد انقطاع هذه الرواسب عقب اتمام السد العالى ، وهى مشكلة شديدة الخطورة تهدد النظام الزراعى لشمال الدلتا برمته ، مما يستدعى وضع سياسة دقيقة لحماية هذه السواحل ·

٣ ـ يختلف نوع الارسابات فى الفرعين نتيجة لتفاوت حجم المياه ، فتصريف فرع رشيد يمكنه من حمل الرواسب الرملية الخشنة ·· أما حمولة فرع دمياط فغالبا من المواد الدقيقة ، وتتوزع الرواسب الخشنة توزيعا غير متناظر بين كلا ضفتى كل منصب منهما ، وتتميز الجوانب الشرقية لكليهما بأنها أسرع نموا من الغربية ، أما رأس بلطيم ·· فقد توقف جانبها عن النمو ، بل انها تتعرض للنحر بمعدل سريع ، حيث لا ينتهى اليها الآن أى فرع دلتاوى ·· فهى تمثل بقية الجانب الشرقى للفرع السبنيتى المندثر ·

٤ ـ يتميز الفرعان بوجود عدد من الثنيات ·· تكاد تشمل مجراهما وتعتبر خاصية الانعطاف من أهم خصائص الانهار ·· خاصة فى سهولها الفيضية ، وتؤدى عمليتا النحر والارساب فى جوانب هذه الثنيات الى هجرة الأنهار لمجاريها ، حيث تشق لنفسها مجارى جديدة ، وقد جف الكثير من هذه المجارى المهجورة ، التى يطلق عليها فى مصر أسماء متعددة كالخور أو البحر الأعمى أو السيالة وما يزال بعضها مطبوعا فوق السهل الفيضى ، وقد أدى شيوع الرى الدائم والزراعة الكثيفة ، وما تتطلبه من استواء الأرض الى اختفاء جسور النيل المرتفعة التى تحد مجارى النيل القديمة ·

رابعا : بحيرة البرلس :

ـ تشغل بحيرة البرلس أكثر قطاعات ساحل البحر تقوساً نحو الشمال تبدو على شكل مستطيل مساحته نحو ١٣٧ الف فدان عند مستوى البحر ، تزيد الى ٣١٤ ألف فـدان ، اذا ضـمت اليهـا هوامشها من السياحات على ارتفاع ٥٠سم من منسوب البحر ، وقد تناقصت مساحتها بوضوح خلال القرن الأخـير ، فحسب تقدير الحملة الفرنسـية تبلغ مساحتها ٢٧٠ ألف فدان ، وقدرت فى ١٩١٣ بنحو ١٨٠ ألف فدان ، وبذلك ٠٠ فانها تكون قد تناقصت بنحو ٤٣ ألف فدان بين ١٩١٣ ـ ١٩٥٦ (تاريخ مسح البحيرة الأخير) ، والواقع أن مساحتها تتأثر بالاطماء وتراكم النباتات وسفى الرمال وكمية المياه المنصرفة اليها من مياه الترع والمصارف ، وبعوامل طارئة أخرى موسمية ومحلية ٠ (شكل ٣) ٠

ـ وتتأثر الموارد المائية للبحيرة ٠٠ بعوامل تتصـــل بمساحتها وخصائصها الطبيعية ، وأساسا بالبحر المتوسط خلال فتحة البوغاز من ناحية ، وبشبكة الرى والصرف فى شمال الدلتا من ناحية ثانية ، ولم يتم مسح شامل لأعمــاق البحيرة حتى الآن ، وهى لا تتجاوز ٥٠ سم عمــوما ، وللأهــالى خبرة بأعماقها لأهميتها فى الصـيد ، ويتغير عمقها موسميا ، لأسباب تتصل بكمية المياه المنصرفة اليها وتفاوت درجة البخر والتكوين الطبوغرافى لقاعها وانقسامها الى أحواض ٠

ـ ويتوزع فى البحيرة نحو ٧٣ جزيرة ، جملة مساحتها ٢٨٦٠ فدان ، أى بنسبة ٢٪ من مساحتها الكلية ، وذلك بسبب قلة المجارى التى كانت تنتهى فى بحيرة البرلس ، ويذكر « هيرودوت » أن أهمها كان الفرع السبنيتى المندثر ، وكان يشق وسط الدلتا ٠٠ ويصب فى البحر ، والمرجح أنه المسئول عن تكوين رأس بلطيم اذ أن مصبه كان يخترق بوغاز البرلس ، وهناك دلائل على أنه كان يتفرع فى مجراه الأدنى الى عدة أفرع دالية مرتفعة الجوانب ، أثرت فى تكوين البحيرة ولم تنتشر البحيرة أكثر نحو الشرق ٠٠ حتى فرع دمياط ، بسبب خلو المنطقة من المجارى المائية التى تميزها الجسور المرتفعة وانخفاض الأرض على جانبيها ، فانتشرت المستنقعات بسبب طغيان البحر دون أن يصل الى البحيرات ٠

ـ وتكاد بحيرة البرلس وهوامشها ٠٠ أن تمثل اقليما نباتيا خاصا فى الدلتا ، ربما كان فى الماضى أكثر امتدادا نحو الجنوب ، وتناقصت مساحته ٠٠ مع تقلص مساحة المستنقعات فى شمال الدلتا ، وتكون نباتاتها الهامشية أحراشا كثيفة تمتد لمسافات طويلة على أطراف البحيرة ، وما تزال بقاياها متمثلة على جوانب الترع والمصارف الى مسافات بعيدة

سواحل بحيرة البرلس
١٧٩٩ - ١٩٢٤



جنوبية ، وهى من الفصيلة العصارية ، التى تناسبها الأراضى الملحية ، وأهم أنواعها « البوص ، السمار ، ذيل القط الحلفا ، السويدة ، الحزيزة ، السعمة ، الحجنة ٠٠٠ وغيرها » ، أما النباتات الطافية فوق سطح البحيرة ، فهى تنمو مغمورة فى الماء تقريبا ، وأهم أنواعها « البشنين ، الحريش ، عدس الماء ، عشوش الحوت » وكثير من الطحالب ، على أن حامول الماء Patamogeton Pectintus يشغل النسبة الكبرى من مساحة قاع البحيرة ، وجميعها تشكل عنصرا هاما للانتاج الطبيعى ، ورغم أنها تمثل مصدرا هاما لغذاء الأسماك ، الا أن نموها السريع يمنع تجدد المياه المحملة بالعناصر الغذائية المخصبة ، مما يستدعى تطهير البحيرة من بعض أنواعها غير المفيدة ، خاصة وأن تكاثفها يسهل عملية الصيد المخالف ٠

ـ ويستعمل الأهالى بعض هذه النباتات كوقود وتستخدم سيقانها خاصة البوص فى بناء المساكن ، كما تستخدم أوراق بعضها فى عمل الحصر والسقيفات ، وخاصة البردى والسمار ، وفى حشو الكراسى والوسائد ، وتستخدم فى عمل الأسوار حول المساكن والملكيات الزراعية ، والأسيجة الواقية من خطر الكثبان ، وتفرش بها الأخصاص فى جزر البحيرة ، كما أن هناك تجارب للاستفادة منها فى صناعة الورق ، وفى تحويلها الى علف حيوانى ٠

خامسا : العوامل المناخية :

(أ) الحرارة :

ـ يعد موقع مصر الجغرافى بين دائرتى عرض ٢٦° ٣١° شمالا ، ٢٣° جنوبا ، العامل الرئيسى فى تحديد نوع المناخ الذى يسودها ، ويقتصر تأثير العوامل الأخرى على تعديلات تفصيلية فى نمط مناخها العام ، ويبدو تأثير البحر المتوسط واضحا فى أجزاء الدلتا الشمالية ، حتى ليمكن ـ بشىء من التجاوز ـ اعتبار النطاق المتاخم له جنوبا ٠٠ بعرض ٤٠ كم ، داخلا فى اقليم البحر المتوسط المعتدل الدافىء ، وبذلك ٠٠ فان شمال الدلتا ينتمى للاقليم الأخير مناخيا ، ويمكن تحديده بخط يمتد من دمنهور غربا الى السرو شرقا ، مارا بجنوب مدن « دسوق ، قلين ، كفر شيخ ، بيلا » ، والى الجنوب من هذا الخط ٠٠ تضعف تأثيرات البحر المتوسط نسبيا ، ويصبح المتوسط اليومى لدرجة الحرارة فى شهر يوليو أعلى منه فى شهر أغسطس ، وهذا التعديل يعبر ـ تفصيليا ـ عن

انتهاء تأثير البحر فى درجة الحرارة ، المتمثل فى تأخير شهر الحرارة العظمى الى أغسطس ٠

ـ والواقع أن شمال الدلتا ـ يتميز بمناخ معتدل صيفا ، مائل للبرودة شتاء ، اذ وجد من دراسة درجات الحرارة فى عدد من محطاته المناخية (رشيد ، ادفينا سخا ، السرو ، دمياط) خلال شهر يوليو ٠٠ ان النهاية العظمى لدرجة الحرارة خلاله تتراوح بين ٣١ ـ ٣٤م٥ ، وتتراوح النهاية الصغرى بين ١٩ ـ ٢٠م ٥ ، ووجد أن النهاية العظمى لها خلال شهر يناير تتراوح بين ١٦ ـ ٢٠م ٥ ، والصغرى بين ٦ ـ ٥ر٦م ، ويرتفع متوسط درجة الحرارة من أدناها فى شهر يناير بالقرب من الساحل ببطء واطراده ويبدو الارتفاع المفاجىء فى هذا المتوسط بين شهرى مارس وابريل ، وخاصة بعيدا عن الساحل ، ليصل الى أقصاه فى شهرى يوليو وأغسطس وتتضح قارية المناخ وتطرفه فى الاتجاه نحو الداخل فيزداد المدى الحرارى السنوى ٠

ـ ويلاحظ أن أثر فرع رشيد محدود فى تعديل مناخ المدن والقرى الواقعة عليه ، فمدينة دسوق لا تتمتع بهذا التأثير بسبب ارتفاع مستوى ضفة فرع رشيد عن المدينة ، بينما تتمتع مدينة المنصورة بتأثير فرع دمياط الملطف ، أما مدينة فوة فلا تتلقى هـذا التأثير بسبب وقوعها عند ثنية حادة على فرع رشيد ، بحيث تمر الرياح الغربية على المدينة أولا ثم تعبر النهر ، وتشير بعض الدراسات الى زيادة درجة الحرارة داخل المدن بمعدل درجة واحدة فهرنهيتية على الأقل عن الريف المفتوح ، وذلك بسبب الحرارة المنبعثة من الطوب والحجارة المصنوعة منها المبانى ، وأيضا بسبب تكاثف الأخيرة الذى يحد من انتشار الحرارة المنبعثة من الأرض وضياعها فى الفضاء ليلا كما أنها تعوق الرياح العالية ، وربما كان بناء المساكن باللبن فى معظم قرى المنطقة يمثل ضرورة مناخية ، حيث انه يمثل عازلا جيدا يحتفظ بالحرارة الداخلية ولا يسمح بامتصاص الحرارة الخارجية ، كما ساهمت قلة الأمطار فى المنطقة باستثناء الشريط الساحلى ـ فى انتشار نمط المساكن بالطوب الأخضر ٠

(ب) الأمطـــار :

ـ يشير المتوسط السنوى لكمياتهـا الى أن المنطقة تقع فى أعلى أجزاء الدلتا من حيث كمية الأمطار السنوية فهى تزيد عن ٢٠٠ ملم/سنة فى الشريط الساحلى تتناقص الى نحو ١٢٥ ملم فى أقصى جنوب المنطقة ، تنتمى لنوع الأمطار الأعصارية الشتوية ، حيث تسقط معظم

هذه الكمية بين شهرى نوفمبر وفبراير ، اذ أنها تتلقى ٨٥٪ من كمية الأمطار السنوية فى هذه الشهور ، وقد تسقط نصف الكمية فى شهرى ديسمبر ويناير وحدهما ، وقد يسقط فى عاصفة رعدية واحدة أكثر مما يسقط خلال شهر بأكمله ٠

ـ ويظهر تأثير الأمطار بوضوح فى النطاق الشمالى من المنطقة ، وخاصة اقليم البرلس فقد ارتبطت مراكز سكنية ببطون الكثبان الرملية المنتشرة فى الاقليم التى تعد بمثابة خزانات لمياه الأمطار . يستمد منها سورد المياه الرئيسى للزراعة البعلية ولشرب السكان ، كما أن الطوب الأخضر لا يعد مناسبا فى هذه الأجزاء ، فاتجه الأهالى لاستخدام البوص وبعض المواد المحلية الأخرى فى بناء مساكنهم وحديثا اتجهوا للطوب الأحمر ، مع ضرورة تصميم سقف المسكن بحيث يسمح بانحدار مياه الأمطار ، وعلى اللســـان الغربى من بوغاز البرلس ، تنتشر العشش والأكشاك المخروطية المصنوعة من البوص ومادة الجماص المحلية ومن ناحية أخرى فان قلة الطرق المرصوفة فى منطقة الدراسة عامة بالاضافة الى غزارة الأمطار النسبية ، من أسباب عزلة القرى الشمالية خاصة عن مراكز الخدمة المدنية ، كما تعد الأمطار من أسباب نقص عمر مساكن المنطقة الطينية عامة ، اذ يجب تجديدها كل خمس سنوات على الأكثر ٠

(جـ) الرياح :

بدراسة جداول اتجاهات الرياح وسرعتها يتبين ان الاتجاه الشمالى عامة هو الاتجاه السائد للرياح فى المنطقة ، تصل نسبته الى ٠٠ر٣٣٪ من النسبة العامة لهبوب الرياح فى السنة ولما كان مصدرها البحر دائما فهى ملطفة على الدوام ، أما الرياح الجنوبيـة باتجاهاتهـا فتمثل نحو ٧ر٢٩٪ من المتوسط السنوى لاتجاهات الرياح ، والاتجاه الغالب بينها هو الجنوبى الغربى (٢ر١٧٪) وهى دفيئة فى الربيع والخريف باردة فى الشتاء وتبلغ نسبة الرياح الشرقية نحو ٧ر١٠٪ من المتوسط العام لاتجاهات الرياح ، وهى تسبق موسم سيادة الرياح الشمالية ، وتصل الى أدناها فى شهر يونيو لتفسح المجال للرياح الشـمالية ، والرياح الشرقية دفيئة نوعا ، الا فى فصـل الربيع حيث تميل للبرودة أما الرياح الغربية فتصل نسبتها العامة الى ٩ر١٣٪ ، وتصل أقصاها فى شهر يوليو ثم تنخفض تدريجيا ، حتى تصل الى أدناها فى يناير ٠

ـ والخلاصة أن الرياح الشمالية تسود فى المدة بين مايو ونوفمبر ، بينما تسود الجنوبية بين ديسمبر وفبراير ، وتمثل الرياح الغربية نسبة

هامة من الرياح التى تهب بين مارس ومايو ، وفى جميع الأحوال تؤثر الرياح على درجة الحرارة السائدة مثل الرياح الجنوبية التى تؤثر فى الحرارة فى فصل الربيع ، وتؤدى الى دفء الجو للغاية ٠ وهى أقل دفئا فى الخريف ، والرياح الجنوبية الشرقية التى تؤثر على الحرارة خاصة بين مارس وابريل وتؤدى الى ارتفاعها على شكل موجات حرارية ثقيلة ، والرياح الشمالية التى تقوم بدور ملطف فى درجات الحرارة على مدار السنة ٠

ـ وقد يتعرض الساحل لنوع من الرياح الشديدة (الانواء) قد تزيد سرعتها عن ٥٠ كم / ساعة ، ولا تقل مدة هبوبها عن ساعة ، وهى رياح غربية عامة ، تتخللها فترات النوات المختلفة ، ويكون بعضها مصحوبا بأمطار غزيرة ، غير أن بعضها الآخر يكون مصحوبا بأمواج عالية ، وخلالها يتوقف الصيد فى البحر المتوسط والبحيرة ٠

ـ وتعد الأمواج نتيجة مباشرة لحركة الرياح ، وتؤدى الرياح التى تهب على الساحل On shore الى تيارات قوية ذات تأثير فى حركة المواد العالقة بالمياه ، كما تعمل على رفع مستوى الماء أمام الساحل مما يدفع الموج الى داخل البحيرة ، أما الرياح الموازيه للشاطىء Offshore فهى مصحوبة بأمواج عمودية وهى عامل نحت وحمل لمواد الشاطىء الى داخل البحر ، وأما الرياح القريبة من الساحل In shore فهى من عوامل توليد الأمواج الداخلية وتقديمها نحو الشاطىء والاتجاه السائد للأمواج عامة هو شمال الشمالى الغربى وشرق الشمال الشرقى وارتفاع الموج فى المياه العميقة من ١ ــ ٢ م ، وأقصى ارتفاع لها ٤ م ٠

وتعد حركة الأمواج من أهم أسباب تآكل الساحل الدلتاوى ، وقد سبقت الاشارة الى النتائج الخطيرة لهذه الظاهرة ، وقد ووجهت المشكلة فى أكثر من محاولة ، غير أن الأسس التى قامت على أساسها تلك الحلول ، وتتمثل أساسا فى بناء حواجز الأمواج ، لم تراع حركة الأمواج واتجاه التيار الغربى وأعماق المياه وهو ما يجب أن تعتمد عليه أى محاولة أخرى لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة ٠

القسم الثـالث

تنويعات دلتــاوية

رغم الشقة الزمنية الواســعة ٠٠ التى تفصــل بين مراحل تعمير الدلتا منذ النيلوتى (العصر الحجرى الحديث) وحتى القرن ١٩ الميلادى ، فان عوامل التغيير فى خريطة التعمير الدلتاوى ٠٠ لم يطرأ عليها تغير كبير ، انها تتمثل ــ ببساطة ــ **فى التغيرات السكانية العامة ، وزيادة عدد السكان تدريجيا** من ناحية ، وما يؤدى اليه ذلك من جهود فى اتجاه **استصلاح الأراضى البائرة** ، وما يصحب ذلك من انشاء وتدعيم شبكة كافية ومناسبة من **قنوات الرى والصرف** من ناحية ثانية ، ونمو مراكز السكن عددا وحجما واتصالها بواسطة الطرق والمشايات من ناحية ثالثة ، ولا يجب أن يحجب هذا التلخيص السرعة النسبية التى تمت بها عملية تعمير شمال الدلتا والاستفادة من معطيات التقدم ووسائله فى هــذا المجال ٠

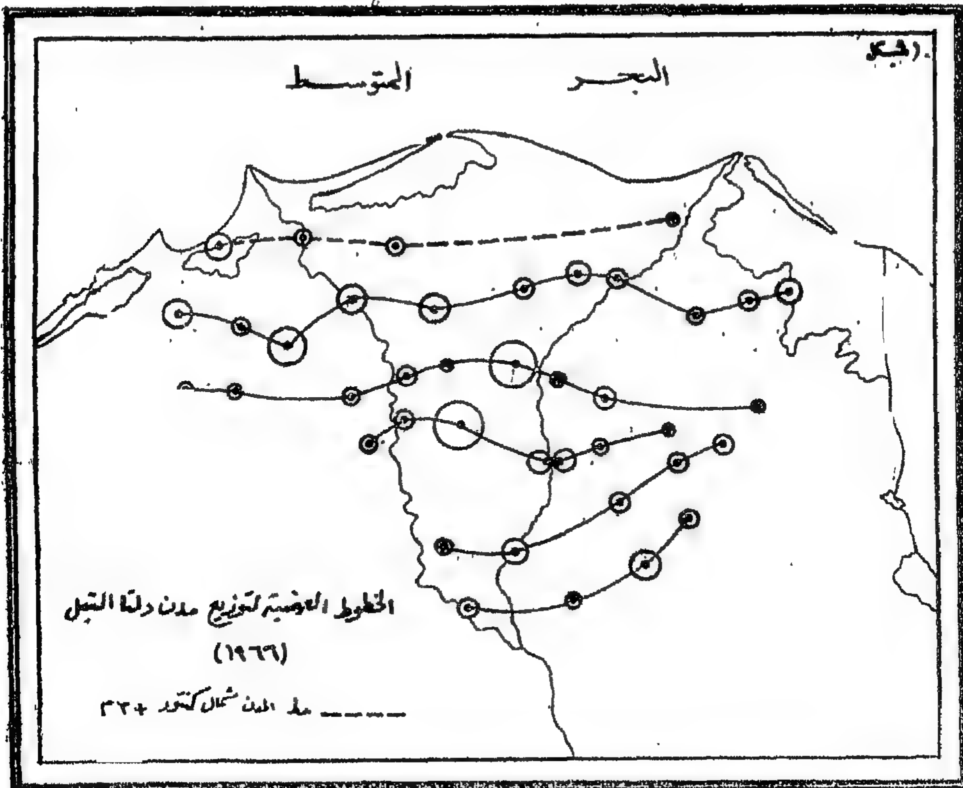
وهكذا ٠٠ فان التنويعات الأساسية فى خريطة الدلتا العمرانية ــ التى تبدو كاقليم متوحد تسود الزراعة ربوعه ــ هذه التنويعات تتمثل فى تفاوت الكثافة السكانية بين أنحائها ، وفى اختلاف نسبة الأراضى المزروعة والبائرة الى جملة الزمام فى مناطقها ، وفى تباين مراحل نموها السكنى بالنسبة لعزبها وقراها ومدنها ٠

ــ ولم يكن شمال الدلتا بعيدا عن عوامل التغيير هذه ٠٠ كما أنه يشهد تنويعات مماثلة ، وان كانت العوامل قد وصلته متأخرة نسبيا وخاصة هوامشه الشمالية ، كما أن التنــويعات أقل وضــوحا بحكم التطورات الحضارية الحديثة فى الدلتا عامة ٠٠ وشمالها خاصة ٠

ــ وحتى ثلاثينات هذا القرن ، كانت الدراسة والخرائط ٠٠ تصنف الأجزاء الشمالية من الدلتا كاقليم برارى تسوده مجموعات سكنية صغيرة مبعثرة ، ولا شك أن تغييرا كبيرا قد حدث بالنسبة لهذا التصنيف ، وذلك ضمن مظاهر التغييرات الأخرى التى شملت شمال الدلتا ، لقد تزحزح **خط السكن المبعثر** نحو الشمال تدريجيا ، مع تقلص مساحات البرارى ،

وأصبح محصورا فى الأجزاء المتاخمة لبحيرة البرلس مباشرة وعلى ساحلها ، وفى اللسان الغربى للبحيرة ، وفى المنطقة المحصورة بين البحيرة والأجزاء الشمالية من فرعى دمياط ورشيد ، بالاضافة الى معظم الأجزاء الشرقية لاقليم البرلس ، فى هذا النطاق ٠٠ يتخذ نمط السكن توزعا مختلفا عن الأجزاء الواقعة جنوبيه (شكل ١٨) ، فالى جنوبه مباشرة يمتد نطاق انتقالى ، تمثل « العزبة » نمط السكن السائد خلاله ، وترتبط العزبة بمناطق الاستزراع الحديثة التى تعدت المرحلة الحدية للانتاج ، وهو نطاق انتقالى ينتهى نحو الجنوب بسرعة الى اقليم السكن الراسخ القديم الزراعة والعمران الفرعونى ، وفى هذا النطاق الأخير تتوزع شبكة المدن فى المنطقة ، وتمثل آخر خط مدنى دلتاوى شمالى ، (شكل ٤) ٠

والواقع أن محاولة الكشف عن نطاقات عمرانية فى شمال الدلتا ٠٠ تتم على أساس أنها تنويعات داخل اطار من التشابه الطبيعى الحضارى ،



تمايزت على أساس اختلاف مراحل التغير ونوع النشاط الاقتصادى وأهمية المركز السكنى ·

وبالنسبة للدلتا عامة وشمالها خاصة ·· يمكن تبين هذه التنويعات على النحو الآتى :

أولا : تنويعات سكانية ·

ثانيا : تنويعات زراعية ·

ثالثا : تنويعات سكنية ·

أولا ـ تنويعات سكانية :

ـ وتوضح بيانات الكثافة السكانية فى الدلتا ـ وهى على مستوى مراكزها الادارية أن مراكزها الجنوبية والوسطى تعانى من ضغط سكانى ، تراوح بين ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ نسمة/كم٢ ، وتقل هذه الكثافة فى الاتجاه الشمالى ·· حتى تصل الى أقل من ٢٠٠ نسمة/كم٢ فى معظم شمال الدلتا (١٩٦٠) ، وفى نفس الوقت توضح البيانات الزراعية ـ وهى أيضا على مستوى المراكز الادارية ـ أن نسبة المساحة المزروعة الى جملة الزمام ·· لا تقل عن ٨٠٪ فى معظم مراكزها الجنوبية والوسطى ·· ، تتناقص تدريجيا فى الاتجاه الشمالى ·· الى أقل من ٢٠٪ فى معظم الدلتا الشمالية ، ومن ناحية ثالثة ·· فان بيانات النمو السكانى منذ نهاية القرن ١٩ ، تشير الى أن أعلى معدلات هذا النمو تتحقق فى أجزاء الدلتا الشمالية ، ومعنى ذلك ·· أن الدلتا تتجه نحو مزيد من التجانس السكانى بين أجزائها ، ولا شك أن هذا الاتجاه انما يرتبط نحو مزيد من التجانس السكانى بين أجزائها ، ولا شك أن هذا الاتجاه انما يرتبط بمراحل استصلاح الأراضى البائرة فى شمال الدلتا ، تلك التى تعد من أهم عوامل جاذبية سكان الدلتا الجنوبية والوسطى للهجرة نحو الشمال

لقد شهدت الدلتا زيادة سكانية كبيرة بين ١٨٩٧ ـ ١٩٢٧ ، اذ تزايد عدد سكانها من نحو ٧ر٤ مليون الى مايزيد عن ٥ر٦ مليون نسمة ، أى بنسبة حوالى ٤٠٪ ، ويعنى ذلك ·· أن متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة لا تتجاوز ٣٣ر١٪ وربما يشير ذلك الى بداية دخول الدلتا مرحلة نموها السكانى النشطة ، مرتبطة بعمليات استصلاح أراضيها البائرة فى هوامشها خاصة الشمالية ·

ـ وفى الفترة التالية ٢٧ ـ ١٩٦٠ ·· تزايد عدد سكان الدلتا الى

نحو مايزيد عن ١١ مليون نسمة ، أى بنسبة نحو ٧٠٪ خلال هـــذه الفترة ، وتوضح البيانات التعدادية ٠٠ أن معدلات النمو تصل الى أعلاها عند هوامش الدلتا ، حتى أن شمال الدلتا عموما ٠٠ قد حقق معـدل زيادة ١٠٠٪خلال الفترة المذكورة ، ولا شك أن هذا النمـــو السكانى الدلتاوى العام ٠٠ قد انعكس فى ارتفاع الكثافة العامة السكانية للدلتا باضطراد من ٣٠١ نسمة/كم٢ (١٩٢٧) الى ٥٠٨ نسمة/كم٢ (١٩٦٠) ، وقد تحققت هذه الزيادة فى أنحاء الدلتا بدرجات متفاوتة ، وأدت الى تناقص المساحة التى تقل عن ٣٠٠ نسمة كم٢ من ٥٧٪ الى ٢٦٪ من جملة مساحة الدلتا تتركز فى هوامشها ، كما تزايدت مساحة المنطقة التى تتراوح كثافتها بين ٣٠٠ ــ ٥٠٠ نسمة/كم٢ من ٥ر٢٪ الى ٥ر٢٩٪ من جملة مساحة الدلتا ، وكذلك تزايد مساحة المنطقة (٥٠٠ ــ ١٠٠ نسمة/كم٢) من ٤ر٢٢٪ الى ٣٥٪ ٠٠ تتركز فى قلبها بين فرعيها ، وبمقارنة هذه الصورة ٠٠ مع صورة النمو السكانى العام فى الدلتا لنفس الفترة ، يتضح أنه بينما تتجه كثافة السكان فى الدلتا للتناقص من قلبها بين فرعيها نحو هوامشها ، فان معدلات النمو السكانى تأخذ اتجاها معاكسا ، أى أن أعلى أجزاء الدلتا كثافة ٠٠ هى أقلها من حيث معدلات النمو ، وأن هوامشها الواسعة القليلة الكثافة عامة ٠٠ تشهد أعلى معدلات النمو السكانى فى الدلتا ٠ (شكل ٥)

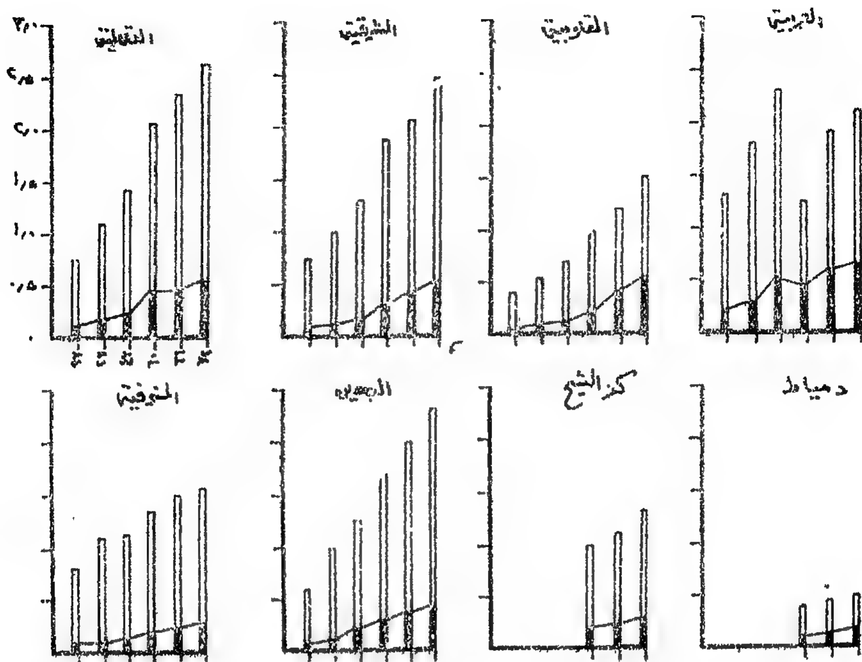
هذا فيما يتصل بأهم الحقائق المتصلة بالتنويعات السكانية فى الدلتا ٠

ثانيا ــ تنويعات زراعية :

١ ــ أما ما يتصل بالتنويعات الخاصـــة بالاراضى المزروعة والبائرة ونسبتها الى جملة الزمام فى مناطق الدلتا ، فالحقيقة الأولى هنا ٠٠ أن مساحة الأراضى المزروعة قد زادت بها عامة من نحو ٢ر٣ مليون فدان الى ٥ر٣ مليون فدان بين ١٩٢٩ ــ ١٩٦٠(١) ، أى بزيادة نحو ٣٠٠ ألف فدان ، أى بنسبة لا تزيد عن ٨٪ خلال أكثر من ثلاثين عاما ، ولعل هذا الرقم فى حد ذاته عند مقارنته بأرقام النمو السكانى ٠٠ يوضـح مشكلة من أهم مشاكل الدلتا عموما ٠٠ وهى ٠٠ تفاقم الضغط البشرى فوق الموارد الزراعية المحدودة ، وكانت هذه الزيادة تتمثل أساسا فى هوامش الدلتا ٠٠ خاصا الشمالية ، وتفيد بعض البيانات ــ عن مصادر

---

(١) تاريخ أول وآخر تعداد زراعى رسمى فى مصر ٠





تغيرات جملة السكان وسكان الريف والحضر في محافظات (مديريات) الدلتا ٩٧-١٩٢٢

أخرى فى هذا المجال (٢) وتشير الى جمـــلة الأراضى المستصلحة فى الدلتا ، سواء عن طريق الحكومة أو الأفراد أو الهيئات حوالى ٤٠٠ ألف فدان ، بين ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢ ، أى بمتوسط سنوى حوالى ٧ الاف فدان ،

(١) معهـد التخطيط القـومى ، مذكرة ١٠١ ، سبتمبر ١٩٧٠ هى ١٣٤ ، غير منشورة (ستنسل) ٠

ونظرا لقلة البيانات ‥ فانه يمكن تقدير المساحة المستصلحة بنحو ٣٠٠ ألف فدان ، وقام الأهالى باستصلاح الباقى ، وخاصـــة فى الفترة بين ١٨٩٢ ــ ١٩٣١ ‥ حيث تم استصلاح ٢٤٤ ألف فدان تقريبا ، وتم استصلاح ٤٢ ألف فدان أخرى بين ٣٢ ــ ١٩٣٩ ، ثم توقفت الجهــود لقيام الحرب ــ خاصة الحكومية ــ حتى سنة ١٩٤٧ ، وحتى سنة ١٩٥٢ تم استصلاح ١٤ ألف فدان أخرى ٠

وقد قامت مصلحة الأملاك ‥ باستصلاح معظم المساحات فى الفترة الأخيرة ، وتوضح البيانات التفصيلية ‥ أن معظم هذه الاضافات لزمام الدلتا المزروع ‥ قد تمت فى هوامشها الشمالية ، حيث أضيف أكثر من ١٠٠ ألف فدان الى هذا الزمام فى شمال الدلتا بين ١٩٢٩ ــ ١٩٥٠ ٠

ــ وقد قام الأهالى بالجهد الأكبر فى استصلاح الأراضى فى شمال الدلتا بعد هذا التاريخ ، اما بالجهود الفردية البحتة عن طريق وضع اليد على الأراضى البور ثم استصلاحها ، أو كأيدى عاملة أجيرة فى الشركات العاملة فى استصلاح الأراضى والتفاتيش وأهمها ‥ شركة مســـاهمة البحيرة (سيدى سالم) ، فى شمال مركز كفر الشيخ ، وشرق وشمال مركز سيدى سالم ، والشركة الانجليزية فى مركز دسوق ، والتفاتيش الأميرية والزراعية فى باقى أجزاء المنطقة ٠

والواقع أن خريطة استغلال الأراضى فى المنطقة قد تغيرت تغيرات أساسية فى العقدين الأخيرين ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ ، وتزحزح خط البــوار القديم ‥ حتى لم يعد من الممكن تمييزه ، الا فى الأجزاء المتاخمة لساحل بحيرة البرلس مباشرة ، لقد أضيف أكثر من ١٠٠ ألف فدان أخرى الى المساحة المزروعة فى شمال الدلتا ‥ خلال هذه الفترة القصيرة ، ويوضح الجدول الآتى مراحل استصلاحها (الوحدة ١٠٠٠ فدان) :

٥٢ ــ ١٩٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	١٩٦٧	جملة
٢ر٥	٢٠	١٧ر٦	٢٣ر٦	٢٥ر٢	٢٨	٤	٤	١٠٦ر٩

كما أن هناك تحت الاستصلاح نحو ٥٦ ألف فدان أخر ٠

ــ على أن المرجح أن الأرقام تزيد عن ذلك كثيرا ‥ اذ ما أضيف اليها المساحات المتناثرة التى يقوم الأهالى باستصلاحها ، وخاصة تلك البائرة الواقعة بين المساحات المزروعة من قديم ، فالأرقام المذكورة هى لجهود الحكومة فى هذا المجال ، وتخضع هذه الأراضى الحديثة المستصلحة لخطة تنمية شاملة لمعنى من المعانى ، تقسمها الى مناطق ، وتقسم المناطق الى مزارع ، بمتوسط ٥ آلاف فدان للمزرعة ، ومع تأجيل مناقشة القدرة

الانتاجية للأراضى المستصلحة ، فان تغييرا كميا لا شك فيه ·· وقد حدث فى خريطة استغلال الأراضى فى المنطقة ، فمعظم هذه المساحات الجديدة ، كانت عبارة عن سياحات مغمورة موسميا أو دائما بمياه بحيرة البرلس ، بالاضافة الى ذلك ·· فان بضع عشرات من القرى الجديدة ·· قد أنشئت فى المناطق المستصلحة ، وهى تمثل بمستوى مساكنها ·· نقلة ·· لا شك فيها للمسكن الريفى التقليدى الشائع ، ويعبر ذلك ـ بتفصيلاته ـ ليس فقط عن مجرد زيادة كمية فى مساحة الأراضى على حساب البائرة ، بل وعن ظهور منطقة أو نطاق شمالى يخضع لخطة تنمية شبه شاملة ، ونتائجها بالغة الأهمية بالنسبة لتطور ريف شمال الدلتا عامة ·

ـ لقد أدى التوسع الزراعى الأفقى ـ السابق الاشارة اليه ـ من ضمن ما أدى الى زوال حدة الثنائية القديمة بين الأراضى المزروعة والأراضى البائرة فى شمال الدلتا ، وحلت محل هذه الثنائية ظلال انتاجية ·· تعكس تفاوت القدرة الانتاجية لأراضيها ، ويمكن انتظار نتائج التغير الكيفى فى انتاجية الأراضى ·· مع العناية المستمرة بالأراضى المستصلحة ، سواء من حيث الدورة الزراعية المستخدمة أو زيادة كفاءة شبكة الرى والصرف ، أو من حيث تحسين خواص التربة طبيعيا وكيماويا ·

وحسب الدراسات الخاصة بالقدرة الانتاجية للأراضى (١) ، يتبين أن أراضى الدرجة الثالثة الانتاجية ·· تمثل الأرضية العامة للأراضى المزروعة فى شمال الدلتا عموما بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من جملة أراضيها المنزرعة على مستوى مراكزها الادارية ، وهى الأراضى المتوسطة الانتاجية ـ فى حدود المتوسط العام لانتاجية الفدان فى مصر عامة ـ وفوق هذه الأرضية المتوسطة الخضرة ·· يوجد ظلان : **الأول** : عميق الخضرة ·· يمثل أراضى الدرجة الثانية ـ ويفوق متوسط انتاجها المتوسط العام لانتاجية الفدان فى مصر ـ ويتمثل فى هوامش شمال الدلتا الجنوبية ، والثانى : باهت الخضرة ·· ويمثل أراضى الدرجة الرابعة ـ وتقل انتاجية الفدان عن المتوسط العام فى مصر ـ ، وتخلو المنطقة عموما من أراضى الدرجة الأولى الفائقة الانتاجية ، هذا وتجدر الاشارة الى أن هذه الدراسات تصنف الأراضى انتاجيا الى هذه الدرجات الأربع ·

---

(١) ومن أهمها ·· دراسة الحصر التصنيفى للأراضى ·· التى قامت بها وزارة الزراعة (الادارة العامة للأراضى ، قسم حصر الأراضى) وتعتمد على دراسة التربة وصفاتها الميكانيكية والكيماوية ، ثم دراسة « التصنيف الاقتصادى للأراضى الزراعية فى مصر » للدكتور أحمد زكى شعيرة (وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، ١٩٥٩) ، وتعتمد على دراسة متوسطات انتاجية المحاصيل الهامة خلال فترة محدودة ، وتبين الوضع الانتاجى للمراكز الادارية وترتيبها أحصائيا ·

غير أن الدراسات التفصيلية التالية ٠٠ توضح أن القدرة الانتاجية لشمال الدلتا ، تتجه نحو التحسن عامة ، كما تتنوع محاصيلها سنة بعد أخرى ، بحيث أصبح من الصعب ـ أحيانا ـ تقسيم المنطقة الى أقسام حسب القدرة الانتاجية والتنوع المحصولى ٠

واذا اتخذنا محافظة كفر الشيخ ككل ـ كنموذج يوضح الموقف الانتاجى بالنسبة للمحاصيل الزراعية المختلفة فى شمال الدلتا ، مقارنا بالدلتا عموما يمكن تقديم هذا الجدول ٠٠ الذى يوضح متوسطات الانتاجية للفترة بين ١٩٦١ ـ ١٩٧٥ فى كلا المحافظة والدلتا :

	القمح	الفول	الشعير	الكتان		القطن	الأرز	الـــذرة	
				بذرة	قش				
البيان	أردب	اردب	أردب	كجم	قنطار	قنطار	ضريبة	أردب	أردب
المحافظة	٦ر٢٧	٤ر٢٢	٨ر٦٢	٤٠٠	٥٠	٤ر٠١	٢ر٣٧	١١ر٢٤	٥ر١٧
الدلتا	٧ر٠٥	٤ر٣٣	٨ر٧٥	٣٥٠	٤٥	٤ر٦٩	٢ر٢٨	١١ر٥٦	٦ر٥١

ويلاحظ من الجدول ٠٠ أن انتاجية الفدان ٠٠ تقل فى المحافظة عنها فى الدلتا ، باستثناء محصولى « الأرز ، الكتان ، ولكن الحقيقة ٠٠ أن هذا الانخفاض يبدو واضحا فى الأجزاء الشمالية من شمال الدلتا ، وتكاد متوسطات الأجزاء الجنوبية منه تتفق مع المتوسطات العامة للدلتا فى كافة المحاصيل مع احتفاظها بتفوقها بالنسبة للأرز والكتان ، ومن الواضح أن الأجزاء الشمالية هذه حديثة الاستزراع ، ولا شك أن توالى زراعتها ، وتخطيها مرحلة الانتاج الزراعى الحدى ٠٠ من الأمور التى تشير الى اتجاهها نحو انتاجية أعلى ، خاصـة مع علاج مشـــاكلها الزراعيـة الرئيسية ٠٠ مثل قلوية وملوحة التربة ، ونقص مياه الرى فى نهايات الترع ، ورداءة شبكة الصرف الحقلى ٠

ـ والواقع أن « **الرى والصرف** » يعد أهم مشاكل المنطقة الزراعية ، وبمعنى آخر ٠٠ فهى المشكلة التى تنتج عنها بقية المشاكل الخاصة بملوحة وقلوية التربة ، وبالتالى انخفاض انتاج الفدان ، وهى تتلخص باختصار فى حاجة المنطقة الى مقننات المياه الكافية لاتمام عملية غسيل التربة من أملاح واستصلاحها وزراعتها (الرى) ، ثم فى حاجتها أيضا الى شبكة المصارف اللازمة لصرف هذه المياه ـ بعد ذلك ـ خارج التربة ، حتى

لا يرتفع مستوى الماء الباطنى ٠٠ بدرجة تهدد المحاصيل (الصرف) ، والمؤكد بعد ذلك ـ أن انتاجية الفدان ستصل الى متوسطاتها العامة فى الدلتا ٠

وقد سبقت الاشارة الى أهمية الرى والصرف الفائقة بالنسبة لتعمير الدلتا ، هذه حقيقة مستمرة منذ العصر الفرعونى ، وقد دخلت منطقة شمال الدلتا مرحلة تعميرها الحديث ٠٠ حينما بدأت الدلتا بأكملها تجتاز عصر الرى الحوضى الفرعونى ٠٠ الى عصر الرى الدائم ٠٠ منذ بداية القرن ١٩ ، وكان الرى الحوضى يتمثل فى الدلتا ـ فى مستهل القرن ١٩ ـ جنوبى خط يمتد بصفة عامة بين الدلنجات ، صفط الملوك ، دمنهور ، ايتاى البارود ، شبراخيت ، الرحمانية ، دسوق ، سمنود ، المحلة الكبرى ، تيرة ، طلخا ، السنبلاوين ، صافور ، فاقوس . أبو الأخضر ، بردين ، بلبيس » ، وكانت فروع النيل ومجاريه الطبيعية تتدفق حرة فوق الاقليم الشمالى هذا الخط ، وهكذا كانت نسبة كبيرة من مساحة شمال الدلتا تقع خارج النطاق المزروع حوضيا ، وبمعنى أدق ٠٠ فان معظم الأجزاء الواقعة شمالى كنتور ٣م ٠٠ كانت من البرارى والمستنقعات حتى ذلك الحين ، على نحو يذكرنا بما كانت عليه الدلتا عموما قبل النيلوتى ، وقد دخلت مصر منذ بداية القرن ١٩ دور نموها الحديث ، وتضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية دفعت النمو فى مجراه ، ويعد التوسع الزراعى من أهم مظاهر هذا النمو ، فأدخلت اصلاحات متوالية فى نظام الرى الحوضى ، بقصد مد الموسم الزراعى ، واستغلال مياه الفيضان الضائعة ، وتحويل موسم الصيف (الشراقى) الى موسم زراعى ، وقد بدأ التحول النهائى للدلتا نحو الرى الدائم مبكرا فى الجنوب عنه فى الشمال ، وذلك منذ سنة ١٨١٦ على وجه التحديد ، وقد تم هذا التحول من خلال الترع الصيفية المعتمدة على الرياحات الثلاثة ، وتمثل فى نظام متقطع من الترع المتدرجة والتى تجرى من أعلى الى أسفل ، بداية من الترع الرئيسية والفرعية ٠٠ وموزعة حتى المساقى بين الحقول ، ومنذ عام ١٨٢٠ ٠٠ بدأ العمل فى حفر عدد كبير من الترع الصيفية الرئيسية ، وتحويل عدد كبير من الترع النيلية الى صيفية لتمرير تصرفات الصيف المنخفضة ، فكانت هذه الترع الرئيسية ـ المتفقة مع مجارى النهر الطبيعية غالبا ـ تنحدر شمالا بانحدار يقل عن انحدار سطح الأرض ، فكانت كلما امتدت بعيدا ٠٠ اقتربت مياهها من سطح الأرض حتى تبلغه ، ومرت عملية تحويل الدلتا الى الرى الدائم بعدة مراحل لتحقيق ذلك الهدف من ناحية ، ومواجهة مشاكله من ناحية أخرى ، ولم تلبث نتائجها أن بدأت فى الوضوح منذ منتصف القرن ١٩ ، واقترنت

بتعديل واسع فى خريطة الدلتا ·· بما صاحبها من انشاء الترع الجديدة ، ومشروعات تقوية جسور النيل والمجارى الرئيسية ، وأهملت الحياض القديمة تدريجيا ، وفوق ذلك ·· ارتفعت مساحة الأراضى المروية صيفا فى الدلتا من أقل من ٢٥٠ ألف فدان قبل ١٨٧٢ الى أكثر من ٥ر١ مليون فدان سنة ١٨٩٨ ، وقد تمت هذه الزيادة أساسا فى الدلتا الوسطى والجنوبية ، وهى الأراضى التى كانت تزرع من قبل على الرى الحوضى ، حيث أن الأراضى البائرة فى شمالها ، لم تكن قد اتضحت بعد نتائج استصلاحها ، بل ان ازدياد كمية المياه المستخدمة صيفا ، وارتفاع حجم المقننات المائية للمحاصيل الصيفية ، قد أدى الى أن أصبحت المناطق الشمالية بمثابة مناطق صرف للأجزاء المروية جنوبها وارتفعت مناسيب مستنقعاتها ، بارتفاع مستوى الماء والأراضى ، كما ازدادت ملوحة تربتها ، بما كان يصرف اليها من أملاح المناطق الجنوبية ·

غير أن تأثيرات التطور بدأت تصل نتائجها الى الأجزاء الشمالية مع نهاية القرن ١٩ ، وارتبطت عملية التوسع فى أعمال الرى والصرف بحركة استصلاح الأراضى المباشرة ، وأصبحت السياسة الزراعية العامة تراعى هذا الارتباط وتعمل على توثيقه ، خاصة بعد أن اتضحت أبعاد المشكلة السكانية فى مصر وتزايد الضغط السكانى على الرقعة الزراعية المحدودة المساحة ، وقد أدخلت بعد الحرب العالمية الاولى · تحسينات مختلفة فى قنوات رى وسط الدلتا ، كما توافرت المياه اللازمة لاصلاح نحو ٥٠ ألف فدان من أراضيها البائرة الشمالية ، وأنشئت محطتان لطلمبات رفع المياه، احداهما عند فوة على فرع رشيد ·· والأخرى عند بلدة البلامون على فرع دمياط ، وذلك فى الأطراف الشمالية لترع وسط الدلتا وفى سنة ١٩٣٩ ·· تم بناء قناطر الدلتا الجديدة · فتحسنت نظم الرى والمناوبات اذ أصبح ممكنا رفع المياه أمام القناطر الجديدة الى مستوى ٨ر٣م ، والمحافظة على كميات أكبر من المياه ، التى كانت تضيع سدى فى البحر ، خشية تصدع القناطر القديمة ·

وقد تضمنت السياسة المائية بعد الحرب العالمية الثانية ، تنظيم وتحسين وسائل الرى والصرف بتعديل نظام الترع والمصارف القائمة ، خاصة بعد التوسع الزراعى فى الربع الثانى من هذا القرن ، ونفذ تدريجيا مشروع انشاء جنابيات للترع الرئيسية ويتراوح عمقها بين ٢ ــ ٥ر٢ م ، لتخفيض مستوى الماء الباطنى فى المناطق الشمالية ، كما روعى عند حفر قنوات جديدة للرى ، أن تكون عميقة بحيث ينخفض مستوى مياه الترع عن مستوى الأراضى الزراعية ·· بما لا يقل عن ٥ر١م، ولو أنها ستكلف الفلاح جهدا لرفع المياه ··· بدلا من الرى بالراحة ،

واتجهت السياسة المائية حديثا الى تعديل طرق الرى ، بما يكفل وصول المياه الى كافة أنحاء الرقعة المزروعة ، وضمن اطار عمليات استصلاح الأراضى البائرة فى شمال الدلتا فقد رصدت ميزانية قدرها ٣ر٢ مليون جنيه منذ ١٩٦٥ ، لعمليات شق الترع والمراوى والمصارف الرئيسيه والفرعية اللازمة ، وتمت العملية الأخيرة بواسطة تبطين هذه المجارى المائية بطبقة خرسانية لا تسمح بتسرب المياه منها ، وبدأت مراحل تركيب المواسير الخرسانية واقامة الكبارى والاهوسة وفتحات الرى والصرف والموزعات وعمل فتحات ومصبات الحديد المشغول للبوابات والبدالات على هذه المجارى ، وتم تجهيز هذه المناطق بالآلات الميكانيكية اللازمة لرى الأراضى وصرف المياه الزائدة ٠

ورغم ذلك ٠٠ فان تقارير كفاية الرى فى شمال الدلتا ، تشير الى مشكلة نقص كميات الرى اللازمة لشمال الدلتا عموما ٠٠ وهوامشها شمالى كونتور ٣م خصوصا ، وذلك لاسباب تتصل بتناقص حجم المياه عند نهايات الترع من ناحية ، وحاجة الاراضى الحديثة الاستصلاح لكميات وفيرة من الميـاه من ناحية أخرى ، وبصـفة عامة ٠٠ فان هذه الاراضى الشمالية البائرة ٠٠ تحتاج عند البدء فى استصلاحها الى انشاء الترع العمومية اللازمة لها ، على أن يراعى زيادة المخصصات اللازمة للرى ، حيث أن هذه الاراضى ٠٠ اما طينية شديدة الملوحة وتحتاج لكميات كبيرة من مياه الرى ، أو أراضى رملية سريعة النفاذية للماء ، وتحتاج بدورها لكميات وفيرة من المياه ، كما يجدر زيادة الاهتمام بتوسيع مجارى الترع العمومية التى تروى شمال الدلتا ، مع زيادة مقنناتها المائية حتى تصل لنهاياتها ، خصوصا أثناء الصيف ، وذلك لمواجهة الملوحة المرتفعة من جهة ، ورفع انتاجيتها من جهة أخرى ٠

وفى هذا المجال تجدر الاشـــارة الى امكانية الاستفادة من مياه المصارف فى الرى لتغطية نقص المياه فى هذه الأجزاء الشمالية ، فقد أثبتت بعض الدراسات ٠٠ صلاحية مياه بعض المصارف الرئيسية فى المنطقة للرى ، وذلك فى أوقات الحاجة وفى مواسم معينة ، على أن تخلط بكميات مناسبة من مياه الترع ، وتبدو الحاجة ملحة عند نهايات الترع الرئيسية، وبالأخص أثناء زراعة محصول الأرز ، وتشير هذه الدراسات الى صلاحية مياه مصارف « ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، البنوان ــ نشرت ــ بحر نشرت » على وجه الخصوص تحت عدد من الشروط ، أهمها مدى الحاجة الى المياه ، ونوع التربة والمحصول ، مع اضافة الجبس الزراعى لمنع القلوية ٠

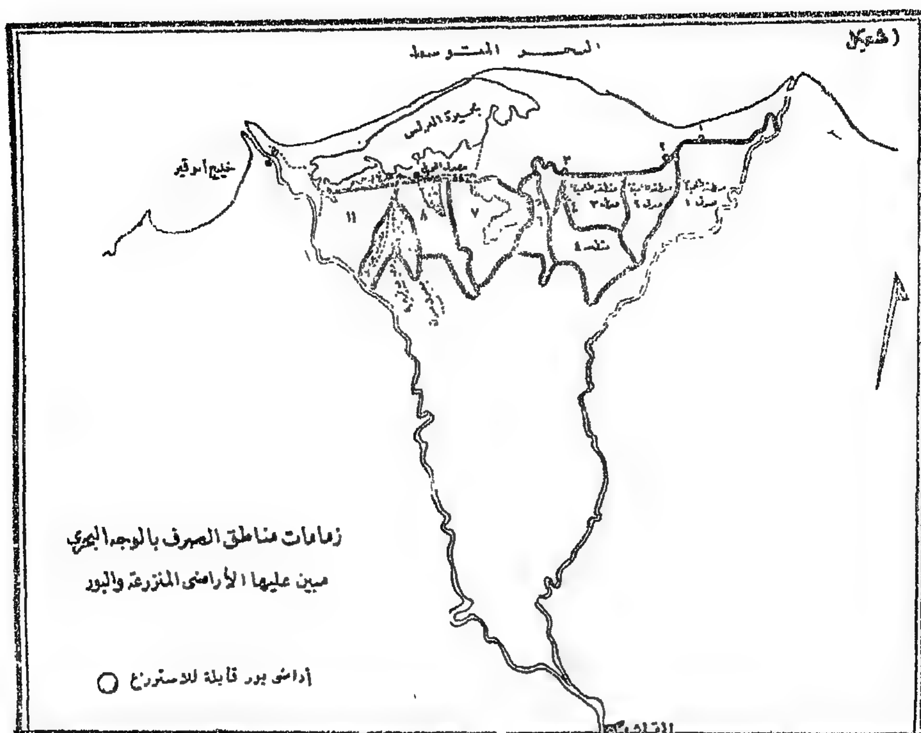
ولم تواجه الزراعة الدلتـاوية الشرقى كمشكلة حادة ــ وأحيـانا

مزمنة ــ الا بعد تعميم نظام الرى الدائم خلال القرن ١٩ ، فقد أصبحت الأراضى تروى طوال العام ، مما أدى الى ارتفاع مستوى المياه الباطنية، وقصر فترة الشراقى ، لقد كان التغيير فى نظام الرى ، ينطوى على تغيير بعيد الأثر فى ظروف النبات والتربة ، وكان تدهور محصول القطن فى سنوات الفيضان المرتفع ، نذيرا بضرورة اقامة شبكة صرف موازية لشبكة الرى ، وقد أدت الرغبة فى استصلاح أراضى شمال الدلتا الى أن يظفر الرى بالعناية اللازمة ، ولقيت منطقة شمال الدلتا عناية خاصة ٠٠ حيث أن مشكلة الصرف ٠٠ كانت أوضح ما تكون فى أراضيها ٠

والهدف من الصرف ٠٠ هو التحكم فى منسوب المياه الأرضية لعمق معين من منطقة الجذور ، فوجود المياه الأرضية لمدة طويلة فيها ٠٠ يعوق عمليات الحياة المختلفة للنبات ، كالتنفس والنتج والتمثيل الكلوروفيلى ، كما أن من الأغراض الرئيسية للصرف ، تخليص التربة من الأملاح القلوية والحامضية ، ومن شأن ذلك أن يزيد من القدرة الانتاجية للتربة ٠

ورغم أنه قد تم شق عدد من المصارف فى شمال الدلتا ، تصب فى البحر أو فى البحيرة منذ نهاية القرن ١٩ ، الا أن مشروعات الصرف الهامة قد أرجئت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى مما أدى الى تفاقم المشكلة ، وكان الرأى أن جنوب الدلتا ، ليس فى حاجة الى الصرف لارتفاع أرضه ، واستخدم الكثير من الترع فى أطراف الدلتا الشمالية كمصارف وقد قسمت أراضى الدلتا ــ بعد ذلك ــ الى قسمين من حيث الحاجة للصرف ، يقع الاول شمال كونتور ٣م ، ويصرف بواسطة الطلمبات ، لالقائها فى البحر أو البحيرة ، وقدرت مساحته بنحو ١٫٠٢٠ مليون فدان أما الجزء الجنوبى من الدلتا فقد مدت خلاله المصارف اللازمة (شكل ٦) ٠

وبدأ تعزيز الصرف فى شمال الدلتا منذ سنة ١٩٢٧ ، بانشاء شبكة مناسبة لصرف المياه الباطنية المرتفعة ، وغسيل الأملاح الزائدة وكانت الحكومة قد أخذت منذ سنة ١٩٢٥ باقتراح استخدام القوى الكهربائية لادارة طلمبات الصرف ، وذلك باقامة عدة محطات صرف فرعية فى هذه المنطقة ، ويلخص الجدول الآتى بعض المعلومات عنها :
(المنصرف = ألف م٣/ فى الثانية ، الزمام بالألف فدان) :



(شكل ٦)

المحطة / البيان	٢	٣	٤	٦	٧	٨	١٠	الزينى المندرة		الزينى	زغلول	البرلس
تاريخ الانشاء	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٥٣	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٥٣	١٩٦٩
المنصرف	٢٠	١٨	٢٥	١٥	٢٥	٤٥	٤٥	٤٥	١٨	١٠	٢٠	٩
الزمام	٦٣	٥٦	٦٩	٣٣	٥٠	٨٠	٥٦	٥٧	٤٤	٢١	١٨	١٥

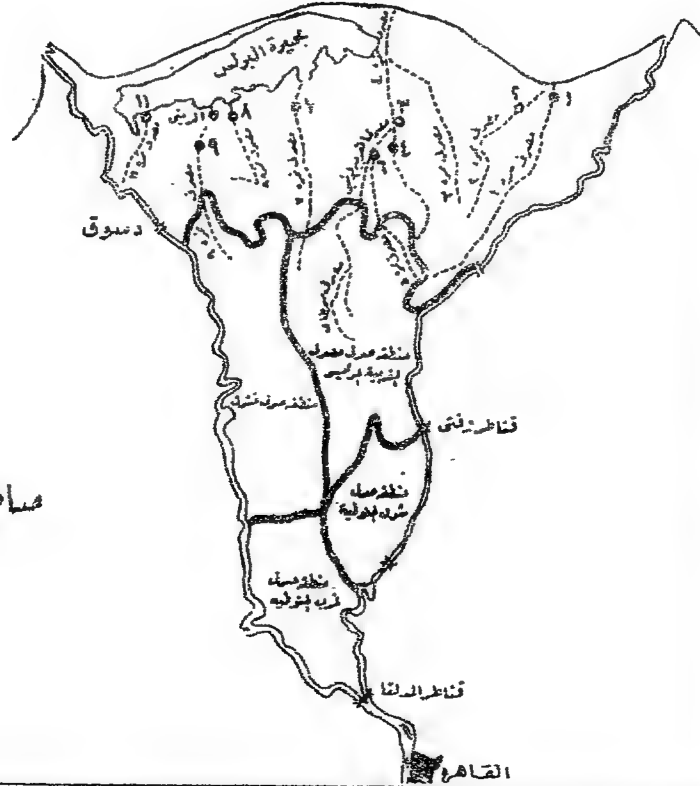
وقد أدت هذه المحطات الى تخفيض مستوى الماء الأرضى وتخفيف معدلات الملوحة فى التربة وكانت من العوامل الهامة وراء زيادة مساحة الأراضى المزروعة فى هذه المنطقة من الدلتا ، غير أن الصرف بالآلة لم يأت فى شمال الدلتا بالفائدة التامة لاحتياجه كذلك الى انخفاض مستوى المياه الأرضية فى الأراضى المجاورة كلها ، ويتضح من ذلك أن الاعتماد الكلى على المصارف لا يحل مشكلة ارتفاع الماء الباطنى ، مادام نظام الرى الحالى

يقتضى بأن يجرى الماء على مستوى عال فى قنوات الرى ، بحيث يمكن الاهالى من الرى بالراحة ، وقد أثبتت الدراسات عدم التناسب بين سرعة تدهور الأراضى وبين كفاءة عمليات الصرف (شكل ٧) ٠

وقد اتجهت السياسة بعد ذلك الى مراعاة أن تكون الترع الجديدة عميقة بحيث تنخفض عن مستوى الأرض الزراعية بما لا يقل عن ٥ر١م ، كما عمقت الترع القديمة ، وظهرت ضرورة تعميق المصارف الرئيسية الى ٥ر٢م عن مستوى سطح الأرض ، فضلا عن الاهتمام بشبكة المصارف الفرعية والحقلية وتعميقها وتطهيرها ٠

ـ وهكذا ٠٠ تتضح أبعاد مشكلة ٠٠ « **الصرف فى شمال الدلتا** » ٠٠ كمرض مزمن ، فهناك الأجزاء المحرومة من الصرف تماما ، شمالى خط الطلمبات المذكورة فى الجدول ، والأجزاء التى تحتاج لتحسين شبكة الصرف خلالها بشكل عاجل ٠٠ وتشمل باقى أجزاء المنطقة تقريبا ، وتدل دراسة مستويات الماء الأرضى فى معظم شمال الدلتا ٠٠ على أنه يتراوح بين ٨٠ ـ ١٥٠ سم فى معظم أراضيها ، أما الأراضى التى لم يظهر بها ماء أرضى حتى عمق ١٥٠ سم ٠٠ فلا تتمثل الا فى هوامش الاقليم الجنوبية ، أما الهوامش الشمالية ، فان الماء الأرضى يوجد على عمق أقل من ٨٠ سم ، خاصة بالقرب من ساحل البحر والبحيرة ، وبعض المساحات المنخفضة المنسوب ٠٠ التى تتأثر برشح مياه الترع الرئيسية ، ليس هذا فحسب ٠٠ بل أن ملوحة الماء الأرضى هنا عالية قد تزيد عن ٢٠ ألف جزء / مليون ، وهى درجة ملوحة عالية تغمر جذور النباتات وتضعف انتاجيتها للغاية ٠

ـ وتكتنف عملية الصرف فى شمال الدلتا مجموعة من المشاكل المتصلة بحاجة معظم المصارف الى التطهير وازالة نبات الهايسنت الذى يسد مجاريها ويرفع منسوبها ، ويتسبب بعد ذلك فى اعاقة الصرف الحقلى ، ثم ما يتصل بارتفاع مناسيب المياه فى المصارف الرئيسية للمنطقة ٠٠ التى تنتهى اليها معظم مياه صرف الدلتا ، ويؤدى ذلك ـ أيضا ـ الى تعطيل صرف مياهها خلال مصـــارفها الفرعية والحقلية ٠ ومن ناحية أخرى ٠٠ فان عمليات تطهير المصارف الرئيسية ، كانت تجرى حسب المبالغ المدرجة ، لا حسب احتياجات التطهير الفعلية لهذه المصارف ، ولم تكن كفاءة الماكينات الموجودة فى هذه الأجزاء لسحب مياه الصرف المتدفقة اليها ٠٠ تكفى لخفض منسوب المياه الباطنية لأكثر من متر واحد، بينما يجب أن يهبط هذا المنسوب الى أكثر من ٥ر٢م ، حتى يتم انقاذ أراضيها من مياه الصرف المرتفعة الملوحة ، والتى تمنع نمو المحاصيل ٠


(شكل)
البحر المتوسط
بحيرة البرلس
دسوق
قناطر زفتى
قناطر الدلتا
القاهرة
مناطق الصرف في وسط الدلتا
مصارف
مناطق صرف
طلمبات صرف

(شكل ٧)

أما شبكة المصارف الحقليـة فى الأراضى المزروعة ٠٠ فتحتاج الى تطهير وتعميق الى أكثر من ١٠٠ سم ، حيث أن غالبية أراضى المنطقة طينية ثقيلة القوام بطيئة النفاذية للماء ، وتجدر الاشارة الى خلو أجزاء واسعة من جنوب المنطقة من المصارف الحقلية ، وهذه تحتاج الى شبكة كافية من المصارف الحقلية العميقة بالمواصفات المحددة ٠

ـ وتعد « **المصارف المغطاة** » من أهم وسائل تحسين حالة المصرف فى شمال الدلتا ، فقد ثبت أن المصارف المكشوفة تستنفد نحو ١٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية ، كما تعقد من العمليات الزراعية ، ويتعذر دوام صيانتها بسبب النمو المستمر للحشائش والطفيليات ، وهى من أسباب اسراف الفلاح فى استهلاك مياه الرى ، فضلا عن تمزيقها للملكيات الزراعية الصغيرة ٠٠ وما يتبع ذلك من منازعات ، ولذلك اتجهت الأنظار نحو المصارف المغطاة منذ سنة ١٩٣٨ ، شملت حتى سنة ١٩٤٢ ٠٠ تنفيذ شبكات من الصرف الحقلى المغطى فى مساحة ٢٠ ألف فدان ٠٠ معظمها فى المنوفية ، وأثبتت البحوث التقييمية سنة ١٩٥٣ ٠٠ بالاستعانة بالتحليل الاحصائى للمحاصيل الزراعية ، أنها قد ساهمت بكفاءة فى تخليص التربة من الأملاح الزائدة ، وفى زيادة انتاجية الفدان ، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلى : ـ

١ ـ تتخلل شـبكات الصرف المغطى الحقـول ٠٠ وتوفر لها ـ بعمقها ـ صرفا كاملا ، فضلا عن اتاحة الفرصة لتكاثر الفطريات والبكتريا ٠٠ والتفاعلات الكيماوية اللازمة للنبات ٠

٢ ـ بحساب الزيادة فى الدخل العام للفلاح ، وجد أنها تصل الى ١٠٠٪ ، ويلاحظ أن الزيادة فى الانتاجية ، بدأت عقب السنة الاولى للتنفيذ ، ووصلت الى أعلاها فى السنة الثالثة ، واستمر معدل المحصول مرتفعا ومنتظما بعد ذلك ، كما انتشرت زراعات أخرى مجزية لم تكن تزرع من قبل مثل البطاطس ٠

٣ ـ لم يتجاوز أقصى مقنن للصرف الحقلى ٢٠٪ من مقنن الرى ، ويبلغ مقنن الصرف للمناطق ذات الصرف المغطى ٥٠٪ من مقنن الصرف للمناطق الأخرى ذات الصرف المكشوف ، وذلك بعد الغاء الصرف السطحى الذى يؤدى الى ارتفاع مناسب المصارف العمومية ٠

٤ ـ تخلصت التربة من الاملاح الذائبة ، وكانت نسبة الأملاح بعد ذلك فى الحدود المطلوبة ، كما قلت الاحتياجات المائية لمناطق الصرف المغطى بنحو ١٧٪ كنتيجة لعدم تسرب مياه الصرف السطحى للمصارف،

وتعمر المصارف المغطاة مالا يقل عن ٥٠ سنة ، متى اتقنت صناعتها وتنفيذها ، وأجريت الصيانة اللازمة التى ثبت قلة تكاليفها ٠

ولم يدخل اقليم شمال الدلتا ٠٠ ضمن نطاق الصرف المغطى ، الذى بدأ تنفيذه مع الخطة الخمسية الاولى ، وساهمت الدفعة الفنية للأمم المتحدة ١٩٦٢ فى دفعها بسرعة كبيرة ، بحيث تم تنفيذها فى مساحة ٢٥٠ ألف فدان موزعة على بعض محافظات الدلتا والصعيد ، على أساس أعماق الصرف ٢٥ر١م وابعاد الحقليات ٦٠م ، غير أنها تحتاج فى شمال الدلتا الى أبعاد تتراوح بين ٢٠ ـ ٦٠م ٠٠ حسب مسامية التربة ، ومن المفيد الاشارة هنا ٠٠ الى أن الخطة العامة لانشاء المصارف المغطاة تهدف الى استكمالها فى جميع أرض مصر سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أن منطقة شمال الدلتا ٠٠ حيث يعد الصرف أهم مشاكل الزراعة يجب أن تعطى أولوية خاصة فى هذا المجال ٠

ثالثا : تنويعات سكنية :

أما بالنسبة لتنويعات السكن فى شمال الدلتا ، فهى كما سبقت الاشارة ملخص لها فى الدلتا بأكملها ، لانها تتفاوت بين نطاق السكن القروى القديم الراسخ العمرانى ـ مثل الدلتا الوسطى والجنوبية ـ المرتبطة بالزراعة منذ زمن ربما فرعونى ، والمتميز بقراه المندمجة المتجاورة، وبقلة عدد العزب خلاله ، وبظهور مدنه منذ وقت مبكر نسبيا ، ويشمل بصفة خاصة معظم أجزاء المنطقة جنوبى كونتور ٣م ، وبين نطاق السكن القروى الحـــديث منذ بداية القرن ١٩ ، ويتميز بارتبـــاطه بالمناطق المستصلحة والمستزرعة منذ ذلك الحين ، وترجع أصول معظم قراه الى العزب التى نشأت مرتبطة بالمساحات المستصلحة ، وقد ظهرت باكورة نموه المدنى متمثلة فى « مدينة سيدى سالم » (١٩٦٠) وتتبدى أيضا فى احتمالات ظهور خط مدنى آخر جديد شمالى كونتور ٣م ٠ ليصبح بمثابة خط المدن النهائى فى الدلتا المصرية قبل سواحلها المتوسطية ، وتتميز المنطقة كذلك بزيادة عدد العزب التوابع لكل قرية بالنسبة للنطاق الأول الجنوبى ، ويتمثل هذا النطاق الثانى أساسا بين خطى كونتور ٣ ـ ١م فوق سطح البحر ، ثم النطاق الثالث ٠٠ نطاق العزب والسكن المبعثر دون قرى ـ حيث تسود حلات الرعاة وعشش الصيادين والدور المنفردة شمالى خط كونتور ١م ، ولا شك أن لهذه التنويعات الثلاث أسبابها التى تتصل بطبيعة المرحلة التعميرية من ناحية ، ثم بحجم الانتاج الزراعى الحالى من ناحية ثانيـة وللظروف الطبيعية السائدة من ناحية

ثالثة ، ويجدر الآن الاشـــارة الى هذه التنويعات الســـكنية بشيء من التفصيل ٠

قرى البرارى :

ــ عند دراسة العمران فى اقليم ما ٠٠ تجدر الاجابة عن مجموعة من الأسئلة ٠٠ تتصل بالأسباب التى دفعت الانسان للاستقرار فى هذا المكان ، ونوع العمران الذى أقيم فى المكان المختار ، والمدى الذى سار فيه المركز السكنى حتى وصل الى مرحلته الحالية ، وهل فى الامكان تحديد تأثير العوامل الطبيعية والبشرية فى اتخاذ المركز السكنى نمطه الحاضر ؟ ٠

ولا شك أن الأراضى المزروعة أو القابلة للزراعة ، تعد الأرضية الأساسية لتوزيع القرى ، فالأخيرة تتوزع داخل الأراضى الزراعية ــ وظيفيا ــ لخدمتها ، والأهم بالنسبة للمركز السكنى المسافة الى الزمام ، فهذه هى الرحلة الملحة يوميا ، ثم هناك العامل التاريخى وراء اختيار مواقع القرى ، فقد يختار طلائع المستقرين مكانا لسكناهم ، يتضح بعد ذلك أنه أقل ملاءمة من رقعة أخرى لا تبعد كثيرا عنها تبعا لظروف الاقليم الحضارية المتغيرة ، وتتمسك القرية بموضعها القديم غالبا ، وذلك رغم بعده ــ أحيانا ــ عن الطرق الحديثة أو الترع الرئيسية ، ولذلك قد تظهر بعض العزب لتكون أقرب الى مظاهر الخدمة الاقليمية الحديثة ٠

لقد كان لمراحل تعمير شمال الدلتا آثارها أيضا فى توزيع قراها ٠٠ فهى تميل للتجمع والتجاور فى أجزاء المنطقة الجنوبية وعلى طول فرعى دمياط ورشيد ، وتتجه للتبـــاعد والتخلخل شمالى كونتور ٣م ، حيث تتزايد مساحة زماماتها وتسود العزب المتناثرة كمظهر سكنى رئيسى ، ولا شك أن هذه الصورة كانت أكثر وضوحا فى الماضى ، وقبل عمليات استصلاح الأراضى التى تمت فى عقود السنين الأخيرة ، فمثلا لا يتجاوز مساحة زمام قرى مركزى دسوق وقلين ــ فى المتوسط ــ ٩ كم٢ ، ٢٥ر٤ كم٢ على الترتيب ، وهما من المراكز القديمة العمران ، بينما يصل الى أكثر من ٦١ كم٢ فى مركز بيلا والى نحو ٣٥ كم٢ فى مركز سيدى سالم ٠ وهما من المراكز الحديثة ، ومتوسط عدد العزب التوابع فى المراكز الأربعة هو (٧ ، ٤ ، ٢٣ ، ١٨ عزبة لكل قرية فى المتوسط) على الترتيب تدليلا على الحقيقة السابقة ٠

وربما يكون من اليسير تبين عدد من المحاور الرئيسية لتوزيع القرى عموما ، غير أنها تتفاوت فى وضوحها وثقلهـــا وهى فى آخر الامر قد

لا تشمل جميع هذه القرى وتوابعها ، فسيظل عدد منها لا يقع على محور منها واضح الاتجاه والتبعية ، كما أن بعضها الآخر قد يقع على عدد منها (ترعة ، مصرف ، طريق ، خط حديدى ۰۰۰۰) مما يجعل نسبتها الى أيها مشكلة ، خاصة عند محاولة تحديد ثقل هذه المحاور سكانيا واقتصاديا ، والصورة التوزيعية بعد ذلك ليست أيضا بسيطة ، فشبكة الرى والصرف - مثلا - وتعد من أهم هذه المحاور ، تنتشر فى الدلتا فى اتجاهات شتى وبأسماء متعددة على طولها ، وتباعد القرى والعزب عليها ليس منتظما مما يصعب تفسيره ، وحتى المحاور الطبيعية (فرعا دمياط ورشيد ، ساحل البحر المتوسط ۰۰۰) لاتنظم قراها ، فهى تتباعد عنها وعلى طولها بمسافات مختلفة ۰

- ولتوضيح حقيقة توزيع القرى فى الدلتا عامة وشمالها خاصة ۰۰ يمكن الاشارة الى بعض الملاحظات الخاصة بهذا الموضوع فى محافظة كفر الشيخ ۰

١ - تنظيم الترع والمصارف بمستوياتها العدد الأكبر من قرى المحافظة وعزبها ، والارتباط بين توزيع السكن الريفى وشبكة الرى والصرف - وظيفيا - مبعثه الصلة الوثيقة بين اقامة شبكة رى وصرف متوازنة وكافية وبين تعمير المنطقة ، وقد سبق توضيح أثر السياسة المائية منذ نهاية القرن ١٩ ۰۰ فى استصلاح واستزراع مساحات واسعة منها ، وببساطة يمكن تبين أن مواقع القرى فى المنطقة هى اقرب ماتكون لترعة الزمام أو مصرفه ۰

٢ - يعد فرع رشيد من محاور التوزيع القروى الهامة ، ويتميز فرع رشيد بوجود مجرى مائى يتوزع عليه السكن ، وهى من القرب من المجرى المائى بحيث لا يجدر اغفال تأثيراتها ، وهى أى المظاهر الطبوغرافية - تتمثل فى ترعة القضابة الرئيسية والترع الاخرى الفرعية التى تأخذ منها أو من النيل مباشرة ، وكذلك فى الخط الحديدى دسوق / مطوبس ، ويمر بموازاة الترعة مباشرة من الشرق ، ثم فى الطريق المرصف محلة أبو على / دسوق / فوة / مطوبس / برج مغيزل ، وجميعها من المظاهر الجذابة والمؤثرة بالنسبة لتوزيع المراكز السكنية ونموها ، ولهذا ۰۰ فان المحور وحده يستوعب أكثر من ١٨ ٪ من جملة سكان المحافظة ۰

واذا كانت قرى هذا المحور عامة ۰۰۰ من أقدم مراكز السكن فى شمال الدلتا ، ويظهر معظمها فى تقاويم البلدان المصرية اثناء العهد العربى ، الا أن القطاع الممتد من قرية منية جناح (مركز دسوق) جنوبا ، حتى قرية مطوبس (مركز فوة) شمالا ، وطوله ٥٥ كم ، كان بعيدا نسبيا

عن عوامل البوار التى تعرضت لها اجزاء المنطقة الشمالية ، وتأثر بها بالتالى القطاع الشمالى من مطوبس الى برج مغيزل (٣٠ كم) ، ويظهر هذا التأثير والتباين فى عدة نواحى عامة منها اتجاه عدد السكان للتناقص تدريجيا فى الاتجاه الشمالى لفرع رشيد ، وتزايد نسبة الاراضى البائرة تدريجيا فى نفس الاتجاه ، حتى تصبح هى الظاهرة السائدة فى زمامات قرى هذا المحور ، بداية من قرية « الوقف قبلى » ، كما تتزايد أهميـة حرفة الصيد بالضرورة فى نفس الاتجاه أيضا ، حتى تصبح هى الحرفة الرئيسية لسكان قريتى برج مغيزل والجزيرة الخضراء ، والى جنوبها حتى « عزبة ابو خشبة » والأخيرة مقر عمودية الوقت بحرى ·

ويلاحظ أيضا تزايد عدد العزب فى نفس الاتجاه ، وزيادة نسبـة ما تستوعبه من السكان ، باستثناء الجزء الشمالى الأخير من فرع رشيـد شمال الجزيرة الخضراء حيث يظهر تجمع سكنى واحد هو قرية برج مغيزل وعديد من مراكز السكن الصغيرة التى لا تزيد عن بضعة دور ، متناثرة وسط السياحات المحصورة بين البحيرة وفرع رشيد ·

ــ وبدراسة المسافات يتضح أن متوسط التباعد بين قرى رشيد هو نحو ٢ر٥كم بين كل قرية وأخرى على طوله ، غير أن هذه المسافة ليست ثابتة ، فهى اقل من ٢كم فى قطاعه الجنوبى فى المنطقة حتى قرية محلة مالك (مركز دسوق) ، ثم تصبح بين ٢ــ٣كم بعد ذلك حتى قرية برج مغيزل شمالا ، التى تقع الى الجنوب من مصب رشيد بنحو ١ر٥كم ، مع ملاحظة أن احجام القرى تميل للتناقص ايضا فى هذا الاتجاه ·

٣ ــ وعلى النقيض من فرع رشيد ·· فان ساحل البحر المتوسط ·· ليس له وزن سكانى سكنى يذكر ، وباستثناء قرى البرلس ، لا تتوزع عليه سوى بعض العزب الصغيرة ·· تتركز على اللسان الغربى لبحيرة البرلس ، وهى « المقصبة ، الحنفى ، مسطورة » وجملة سكانها ١٠٧٥ نسمة (١٩٦٠) ، وتمثل العزب الزراعية الوحيدة فى ذلك الشريط ، وبعد ذلك عشش متناثرة للصيادين وسكن خفر السواحل ، ولا يمكن توقع نمو عمرانى سريع لهذا الشريط ، خاصة فى ظل مشاكله الحاليـة الطبيعية والحضارية ، فضلا عن ضيق رقعته الزراعية ، ولكن من ناحية أخرى فان نمو ظهيره الجنوبى المتاخم للبحيرة جنوبا ، والقضاء على حاجز البوار الذى كان يفصله عن الدلتا ، ويجعل منه أقليم عزلــة ، توحى بامكانية ظهور مراكز سكن مرتبطة بهذا الظهير النامى ، خاصة ···· اذا ما اشتملت خطة التنمية الشاملة لتلك الاجزاء ·· على مد شبكـة مواصلات مناسبة تصلها بالساحل الشمالى ، مما قد يهىء الفرصة لظهور

نوافذ بحرية لتصريف انتاجها مباشرة الى الخارج ، على أن ذلك فضلا عن احتياجه لدراسات مستفيضة ـ مرهون بوقف تآكل الساحل الشمالى الذى يهدد بازالة النطاق بأكمله ٠

٤ ـ يقع البرلس محصورا بين البحر والبحيرة ، ويمثل نطاقا سكنيا له سماته الخاصة المتصلة بالحرفة والتوزيع ونمط السكن ، فمن ناحية الحرفة يمكن تقسيمه الى قسمين رئيسيين ، القسم الشرقى تسوده حرفة الزراعة أساسا ، والغربى تنتشر به قرى وعزب الصيد ، وترتبط القرى الزراعية ببطون الكثبان الرملية ، حيث موارد الميـاه الباطنيـة يسيرة المنال ، كما تتوزع قرى الصيد على ساحل البحر والبحيرة ٠

٥ ـ بصفة عامة يمكن تقرير انه لا توجد قرية فى المنطقة ـ والمرجح فى غيرها أيضا ـ لا تقع على طريق بأى مستوى ، يصلها بما يجاورها من قرى أو بالعاصمة الاقليمية أو يصلها بالطريق المرصوف ذاته ٠ والثابت أن مواقع القرى سابقة على موقع الطريق وامتداده ، فالطريق يعد شريان منطقة بأكملها ، وهو وسيلة تنمية وربط وتعمير ، ولا يمكن أن تخلـو خطة اقليمية اقتصادية من مقترحات خاصة بالطرق ٠٠ تحسيناً أو رصفا أو انشاء ، والمرجح أن رصف الطرق فى المنطقة ٠٠ يتم أساسا للربـط بين مدنها ، تقع عليها القرى المتناثرة بين المدينتين دون اختيـار محـدد لأيها ، وليس من المغالاة القول أن القرى تقع عليه صدفة أو بالضرورة ، ولذلك يجب أن تتخلل شبكة الطرق الرئيسية بين العواصم ٠٠ شبكة أخرى داخلية تربط بين القرى وبينها وبين العواصم بصورة مباشرة ٠

٦ ـ وتتفاوت القرى من حيث عدد السكان تفاوتا بينا ، يتراوح بين أقل من ٥٠٠ نسمة الى أكثر من ٢٠ ألف نسمة ، ولا ينفرد شمال الدلتا بهـذه الظاهرة ٠٠ فهى استمرار لهـا فى الدلتا ، وليس هناك ارتباط واضح بين حجم القرية والسكان ومساحة زمامها ، فأحيانا تكون العلاقة طردية ٠٠ أى أن ترتبط القرى الكبيرة بالزمامات الواسعة ـ ويتضح ذلك فى الاجزاء من المنطقة جنوبى كونتور ٣م ، ولكن هذه العلاقة لا تتضح فى الاجزاء منها شمالى الخط الكونتورى المذكور ، حيث يتسع الزمام دون أن يرتبط بحجم سكانى معين ، وذلك لاسباب تتصل بتخلخل الكثافة السكانية فى الأجزاء المذكورة ، ومن يراجع أخبار القرية المصرية فى كتاب « التحفة السنية » لابن الجيعان ، وهو سجل للقرية المصرية أيام حكم المماليك الى آخر حكمهم ، يظهر له أن أغلب القرى الدلتاويـة ماتزال تحتفظ بمجموع مساحة أراضيها ، وتعود الزيادة الى استصلاح الاراضى البور ، والنقص لتجزئة زمامها وتوزيعه وظهور نواحى مستجدة ، والفرق

الضئيل مرجعه الاختلاف فى قياسها وفى وحدة المساحة وكانت قصبة الغاب قديما ٠

٧ ـ وتنمو القرية من ناحيتين أساسيتين مترابطتين ، فمن المعروف أن السكن القديم المندمج يرتبط بالأراضى المزروعة منذ عهود بعيدة ، اتجهت مساكنها للاندماج حول النواة لاسباب تتصل بالحماية ، حيث يكتنف القلب القديم وحدات الجوار الناشئة تدريجيا ، ومن المرجح أن نواة القرية عبارة عن مركز أو قلب محاط بسلسلة من الحلقات غير المنتظمة ، والتى ينشأ عنها اكتناف القلب القديم وحمايته على حين تجعل الوصول اليه اقرب منالا عن طريق ممرات ملتوية ، لا يستطيع أن يجوس خلالها الا من يعرفها ، وعادة ما يوجد شارع متواصل الدوران يحيط بالكتلة السكنية القديمة (شارع داير الناحية) ، هذا من ناحية النمو السكنى ، وهى كذلك تنمو سكانيا ٠٠ أو هو ينمو سكانيا أولا ٠٠ ، الا أن الملاحظ أن القرية تظل تنمو ـ غالبا دون تغيرات واضحة فى وظائف سكانها العاملين أو فى مبانيها وقد يستمر هذا النمو حتى قد يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ، وتظل مجرد قرية كبيرة تضخمت فوق الحد ؛ دون تمايز واضح بينها وبين العديد من القـرى الصغيرة الأخـرى ، التى قد لا يزيد عدد سكانها عن ١ : ٢٠ من القرية الكبيرة ، وذلك سواء فى تركيب سكانها الحرفى أو فى وظائف المبانى ، ورغم ارتفاع نسبة المتعلمين تدريجيا ٠٠ الا أن ذلك لا يؤثر فى تركيبها الحرفى غالبا ، وكذلك رغم انتشار مبانى الخدمات الحديثة فى كثير من القرى الا أن ذلك يتم ـ عادة ـ على شكل مبانى منفردة على مسافة من سكن القرية ذاتها ٠

٨ ـ وتجدر الاشارة الآن الى ظهور نطاق من القرى الحديثة ضمن خطة تنمية شاملة فى جزء من الاراضى المستصلحة حديثا ، شيد داخل اطارها ٦٣ قرية جديدة فى منطقة كانت شبه خالية من السكن ، ويرمى برنامج الاستصلاح الى استزراع معظم الاراضى البائرة فى المنطقة بحيث يتم القضاء على البوار نهائيـــا فى عام ١٩٧٨/٧٧ ، وقد يعنى ذلك أن هذا النمط الجديد من النمو القروى سوف يسود نطاق الأراضى البائرة فى المنطقة ، فقد اشتملت الخطة على انشاء القرى لايواء عمال الزراعة والمنتفعين الذين قدموا الى المنطقة منذ ذلك الحين ، سواء ضمن برنامج التهجير التابع للخطة ، أو من اجتذبتهم مظاهر التعمير الحديثة فى تلك الاجزاء من الحرفيين الزراعين والعمال والتجار ٠

ـ وقد انشئت القرى الجديدة شمالى مراكز « بيلا ، كفر الشيخ ، سيدى سالم » ، وببساطة يمكن اكتشاف طبيعة المرحلة التعميرية التى

تمر بها المنطقة ، فهى تمثل مجموعة من القرى المنتظمة التوزيع ، المتشابهة من حيث التصميم على مستوى القرية والمسكن ، ويخضع توزيع القرى هنا لعدد من العوامل ، أهمها المساحة المزروعة ، وتاريخ الاستصلاح ، وعدد القرى المركزية ، وفى الوقت الحاضر تتنوع القرى بمتوسط قرية لكل ١٩٠٠ فدان ، وفى الخطة أن تشتمل المزرعة على مساحة ٥٠٠ فدان تابعة لسكنها الخاص ، ومعنى هذا أن عدد القرى الحالية حوالى ربع ما يجب أن يكون عليه ·

ــ واتجه التخطيط الى انشاء عدد من القرى المركزية كمراكز خدمة لمجموعة من القرى التوابع ، والمفروض أن تتوزع بمعدل قرية مركزية لكل ٣ قرى ، ولكن التوزع الحالى بمعدل ١ : ٩ ، وتخلو مناطق مثل الحفير الوسطى والغربية وامتداد الحفير وغرب المنصور من قرية مركزية واحدة ·

ولا شك أن نمط توزيع مراكز السكن فى القطاع يميل للانتظام من حيث التباعد والحجم ، ويلاحظ أن مواقعها أقرب لقنوات الرى والصرف ، فضلا عن المشايات المرصوفة بالتربة الزلطية ، ومتوسط المسافات بينها من ٣ ــ ٥كم ، غير أن المسافة لا تزيد عن ١٠٠٠ م بين القرية وأبعد نقطة فى الزمام قدر الامكان ، ويساعد شكل المزرعة المنتظم ، على تحقيق هذا التوزع ، مما يجعل الرحلة اليومية بين السكن والحقل أكثر يسرا ·

قرى الصيد :

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى يستوعب النسبة الكبرى من سكان الدلتا العاملين ، وهى ــ الزراعة ــ ماتزال تحمل امكانيات لا ستيعاب المزيد منهم ·· خاصة فى هوامش الدلتا ، وهذه الامكانيات فى شمال الدلتا تمثل البوصلة التى تجتذب السكان الى شمال الدلتا وتكثف العمران والسكن فى انحاء المنطقة ، وتؤدى بها الى مسارات نمو مشابهة لتلك التى مرت بها الدلتا الوسطى والجنوبية ·

ولكن الصيد « كحرفة » يكون ما يشبه اقليما محدودا ولكن متميزا ، يشمل عددا من قرى شمال الدلتا وعزبها ، تمثل خط السكن النهائى به ·· وفى الدلتا ، وهى تلك القرى التى يستوعب الصيد بالنسبة الكبرى من سكانها العاملين ، تتوزع على طول ساحل البحر المتوسط وشواطىء بحيرة البرلس ، وفى منطقة السياحات المحصورة بين بحيرة البرلس وفرع رشيد ، وعلى طول الاخير بامتداد جنوبى الى ٢٥ كم تقريبا ، وعند نهايات مصبات وترع الدلتا الرئيسية فى البحيرة ·

- ويمثل الصيد فى هذا النطاق مورد الدخل الرئيسى لسكانه ، تشاركه الزراعة بنسب متفاوته فى أنحائه ، ويمثل النخيل والصناعات القائمة عليه موردا ثالثا للدخل ، ورغم ذلك فهو من أشد النطاقات السكنية فقرا وطردا لسكانه ، لأسباب تتصل بعزلة موقعه ورداءة مواصلاته وانعدامها أحيانا ، وتعرضه الطويل لعوامل البوار والاهمال ، ومواجهته لظروف بيئته الطبيعية بوسائل بدائية وهى بيئة قاسية .

وتتمثل المصايد الرئيسية فى بحيرة البرلس والبحر المتوسط وفرعى دمياط ورشيد ، بالاضافة الى الترع والمصارف الرئيسية فى المنطقة ، وتساهم البحيرات الشمالية بنحو ٦٠٪ من جملة انتاج المصايد المصرية ، أما المصايد البحرية فتبلغ نسبتها ٢٥٪ ، وباقى النسبة ١٥٪ من المصايد الداخلية وتأتى بحيرة البرلس كثانية بحيرات مصر انتاجية (باستثناء بحيرة ناصر) ، فهى تساهم بنسبة قدرها نحو ثلث جملة انتاجية هذه البحيرات الشمالية ، وتنتشر على شواطئها مجموعة من مراكز الصيد فى شمال الدلتا ، تشمل قرى « برج البرلس ، الساحل القبلى ، البنائين » بالاضافة الى عدد كبير من مراكز السكن ، لا تزيد فى معظمها عن بضعة عشش للصيادين .

ويعانى الصيد فى البحيرة من عدد من المشاكل يمكن تحديدها فيما يلى :

انكماش مساحة البحيرة :

ويرجع ذلك لعدد من الاسباب ، أهمها تناقص مواردها المائية فى السنين الاخيرة ، بعد ضبط عمليات الرى والصرف فى شمال الدلتا ، وقد تناقصت مساحتها بنسبة ٣٪ بين ١٩٣٥ - ١٩٦٠ (مساحتها الحالية ١٣٦ ألف فدان) ، والمرجح زيادة النسبة فى السنوات القادمة بسبب عمليات الاصلاح الزراعى فى قطاع شمال الدلتا .

وكان الرأى قد اتجه الى تجفيف بحيرة البرلس ، واستزراعها - أو أجزاء منها - للاستفادة من مياه السد العالى ، واتفق على تأجيل التنفيذ لحين استكمال زراعة الاراضى القابلة للزراعة جنوبها أولا ، فضلا عن زيادة دخل فدان البحيرة من السمك عنه فى حالة استزراعه ، أما بالنسبة للبحيرة ، فمتوسط عمقها ٥٠ سم ولهذا كانت القوارب والسفن الشراعية والشباك هى وسائل الصيد التقليدية ، وليست هناك بطالة موسمية ، وان كانت حركة الصيد ترتبط بحركة العمال ، الذين يجذبهم العمل فى رشيد ودمياط لمدة ٣ شهور فى السنة خارج البحيرة .

تختلف نسبة ملوحة مياه البحيرة من موسم لآخر خلال السنة ، وقد تعرض التوازن السابق فى ملوحتها للاختلال بعد انقطاع مياه الفيضان عنها ، وأصبحت قناة برنبال هى مورد المياه العذب الوحيد الموسمى لها الآن ، ويفتح الهويس عند مخرجها من النيل شمال مطوبس، لتصريف مياه الفيضان بعد خروجها من قناطر أدفينا ، والمعروف أنه قبل انشاء قناطر أدفينا كان يقام سد ترابى لمنع مياه البحر من التوغل فى فرع رشيد أثناء انخفاض منسوبه ، وكان هذا السد يقع شمال مخـــرج قناة برنبال الحالية ، وبذلك لم تكن البحيرة تحرم من المياه العذبة ، ولذلك يقترح تحويل فتحة قناة برنبال شمالا ، كما كان الأمر قبل انشاء قناطر أدفينا ٠

٣ ــ يتعرض الساحل الشمالى للبحيرة لنحو ١٠ نوات عاصـــفة تمنع خروج المراكب للصيد ، تستمر النوة بين ٣ ــ ١٥ يوم ، منهـــا ثلاث فى شهر يناير ، وواحدة فى فبراير ، وثلاث فى مارس وواحدة فى كل من شهور ابريل ويوليو وسـبتمبر وأكتـوبر ونوفمبر ونوتان فى ديسمبر ، غير أن فترات هبوبها قد تتقدم أو تتأخر أو تزيد أو تنقص فى حدود ضعيفة ، وهى ليست من مشاكل الصيد المباشرة فى البحيرة ، ولكنها تواجه صيادى البرج فى رحلاتهم البحرية ، كما انها تمتد بتأثيراتها وأمواجها العالية وأمطارها الغزيرة الى الصيد فى البحيرة ٠

٤ ــ **اطماء بوغاز البرلس** : وقد سبقت الاشـارة الى هـذه المشكلة التى تهدد دورة الحياة فى البحيرة ، ويجب دوام تطهير المجرى الملاحى داخل البوغاز لأن ظهور الارسابات أمام الشاطىء مع استمرار ظاهرة المد والجزر ستعمل دائما على ردم البوغاز ، كما يجب سرعة اتمام مشروعـات حماية البوغاز ٠

أما بالنسبة للصيد من البحر المتوسط ٠٠ فهو ــ عامة ــ يأتى بعد البحيرات من حيث جملة المحصول السمكى سنويا ، ويساهم فى المتوسط بأقل من ٣٠ الف طن سنويا ، أى نحو نصف ما تساهم به البحيرات ، وتعد دمياط وجمصة والصفارة وبرج البرلس ورشيد ٠٠ أهم مراكز الصيد على طول ساحله بين فرعى الدلتا ، وانحدار الشاطىء أمام الساحل بطىء (١ : ١٠٠٠) ، لا يسمح بالصيد بالقرب منه الا بوسائل بدائية، ولابد للتوغل فى المياه العميقة من ازدياد كفاءة أدوات الصيد ، ونظرا لعدم وجود مرفأ صالح لسفن الصيد فى البحر ، فهى تخزن ثلثى السنة فى دمياط أو رشيد أو بور سعيد ، وقد انتقلت بعض أسر الصيادين الى المدن الأخيرة ٠

كما تعد النوات التى تتعرض لها المنطقة من مشاكل الصيد الرئيسية بها خاصة فى فصل الشتاء ، وتتعرض لنحو ٦ نوات ، تبدأ بنوة قاسم فى بداية ديسمبر ، وتساعد صنفى ، « طوبار ، بورى » على الخروج من البحيرة الى البحر للتوالد لأنه أملح وأدفأ ، وبعدها نوة المطرية فى أول يناير ، ويخرج باقى السمك للبحر ، وتستمر نحو ٥ أيام ، ثم نوة العصى فى نهاية يناير وتستمر ٣ أيام ، وبعــدها رياح ثقيلة تعرف بالسواق فى منتصف فبراير، ثم نوة الغطاس ، وأخيرا نوة عوة آخــر النوات ٠

العزبة :

عند دراسة خرائط مصر فى بداية القرن ١٩ ، يلاحظ عدم وجود لفظة عزبة » كليــة ، فقد انتشرت منذ عهد محمد على كظاهــرة سـكنية اقتصادية مرتبطة بالتطورات السياسية والعمرانيــة التى تعرضت لهــا مصر منذ ذلك الحين ، ظهرت فى الدلتا أولا ٠٠ ثم فى الوادى ، وتعــد الآن أوسع اشكال السكن انتشارا فى شمال الدلتا ، حيث تتــوزع فى أنحاء المنطقة باستمرار جغرافى له دلالاته الاقليمية سواء من حيث العــدد أو الحجم ، وهى تكشف كظاهرة سكنية ٠٠ عن عدد من الحقائق المتصلة بتعمير المنطقة ، وتغيرات خريطتها الادارية ، وزيادة المساحة المزروعة على حساب البائرة ، واذا كانت العزبة ــ كمركز سـكنى ــ لا تختلف فى مظهرها العمرانى أو مواقع كتلتها السكنية عن معظم قرى المنطقة ، بل هى قد تنمو من حيث الحجم لتتداخل مع الأحجام الدنيا لقرى المنطقة ، الا انها غالبا ما تفتقر الى الخدمات الضرورية المتــوفرة فى الأخيرة ، فهى « التوابع » اداريا التى تتجه الى القرية ــ مقر العمودية ٠ تستمد منهــا خدماتها التعليمية والصحية وغيرها ٠٠ اذا ما توافرت فى القرية ، واذا كانت حرفة سكانها الأساسية هى الزراعة مثل معظم قرى المنطقة ، الا أن لبعضها وظائف معينة أنشئت خصيصا لتقوم بها ، خاصة فى مجال استصلاح الأراضى البائرة ٠

ــ ورغم ارتباط « العزبة » كنمط سـكنى وأسلوب للاسـتغلال الزراعى ٠٠ بدخول الدلتا مرحلة تعميرية جديدة منذ بداية القرن ١٩ ، الا أن من يراجع أخبار القرية المصرية وسجلات تواريخها المختلفة وكشوف الحصر والضرائب وغيرها منذ العصر الفاطمى ، تسـتوقفه الاشـارات المتناثرة خلالها عن « توابع » بعض القرى الكبيرة ، ولكنها قليلة نسبيا بصفة عامة ، كما انها لا تعكس شكلا خاصا من أشكال الملكية ، فهى

عبارة عن مراكز سكن صغيرة موزعة داخل الزمام لخدمته ، تتبع حاليا - أى فى كشوف الضرائب - القرى الكبيرة المجاورة ، والواقع أن العزبة قد انتشرت كظاهرة فى الدلتا ٠٠ وعلى الأخص فى شمالها وبراريها ؛ لأسباب تتصل بمجموعة القوانين التى كرست « الملكية الزراعية » فى عهد محمد على ومن خلفه - خاصة - من ناحية ، ثم مع النمو السكانى فى الدلتا بمعدلات عالية خلال القرنين ١٩ ، ٢٠ وما ارتبط بذلك من نشاط عمليات استصلاح الأراضى البائرة منذ ذلك الحين ٠٠ فأصبحت العزبة تمثل الشكل السكنى المتاح لاستيعاب هذه الزيادة وهذا النشاط من ناحية ثانية ٠

- فمنذ العصور التاريخية وخلالها عامة ٠٠ كانت أرض مصر - نظريا بشكل دائم وفعليا فى معظم الأحيان - ملكا لحاكم مصر ، لقد تمتعت بعض الفئات القريبة من الحاكم بحقوق شبه اقطاعية خلال هذا التاريخ الطويل ، كما ظهرت حالات من الملكية الخاصة فى فترات قصيرة، كما طبقت بعض القوانين الخاصة بحق الملكية والتصرف فى الأرض الزراعية ، ولكن الصورة المستمرة هى أن حاكم مصر - فردا أو دولة - هو مالك أراضيها ، أما الفلاحون فهم حائزوا الارض ٠٠ هم زارعوها وليسوا مالكيها ، بمعنى أن يكونوا مالكين لحق الانتفاع بها ٠٠ وحق التصرف فيها ، وظلت هكذا دون تغيرات جوهرية حتى عهد محمد على ، فلقد ورث الأخير نظاما مركبا للملكية الزراعية ، قوامه حقوق الالتزام والأوقاف ، أما **حقوق الالتزام**٠٠ فتعبر عن انتقال ملكية الدولة المباشرة للارض الى طبقة من الملتزمين ، وهى طبقة اقطاعية فى الواقع ٠٠ أدارت الريف لحسابها ، مع دفع مستحقات الحكومة على شكل ضرائب (الميرى)، وتقسمت الارض الزراعية - آنذاك - بين عدد من الملتزمين الاقطاعيين ٠

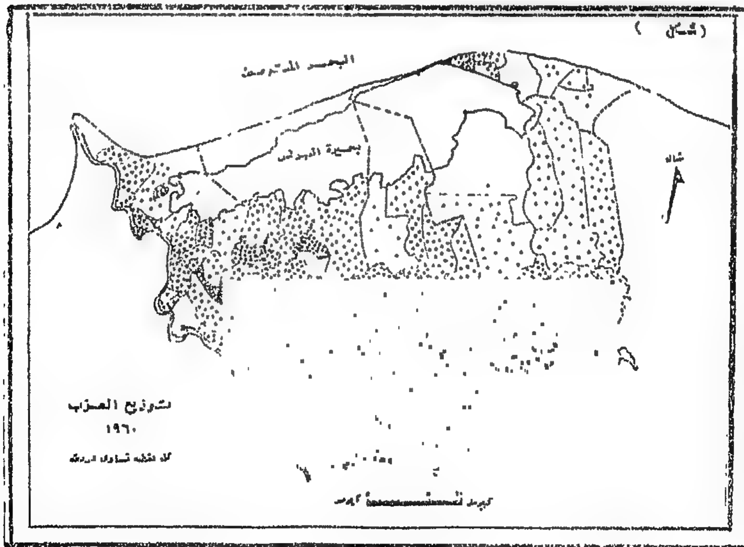
ولقد بدأت حقوق الالتزام تدريجيا منذ العصر الفاطمى ٠٠ وازدهرت فيما تلا ذلك من عصور ايوبية مملوكة عثمانلية ، حيث أصبح الملتزم اقطاعيا بمعنى الكلمة ٠٠ يملك الارض والفلاحين والحامية ، كما يورث اقطاعه لأبنائه من بعده ، **أما حقوق الأوقاف** ٠٠ فهى حقوق ترتبت عن اتجاه بعض أفراد هذه الطبقة ٠٠ لوقف نسبة من الأراضى ٠٠ تخصص للانفاق على وجوه دينية غالبا ، ثم تداعى هذا الاطار الشكلى بعد ذلك ، ليصبح الوقف وسيلة للتهرب من دفع ضرائب الالتزام ، لأن الدولة أو الحكومة المركزية ٠٠ كانت تعفى أراضى الأوقاف من التزاماتها الضريبية أو من الميرى ٠٠ وعندما وجه محمد على ضربته لنظام الالتزام وأوقافه ٠٠ انما كان يقضي في الواقع على طبقة شبه اقطاعية متمركزة فى

الريف تاريخيا وتملك قدرة اقتصادية كبيرة ، كما كان يحد من التهرب الضريبى عن طريق الوقف ، ولقد أتم خطته على مراحل ٠٠ تبلورت منذ ١٨٠٨ بمصادرته أراضى الالتزام التى تدهورت انتاجيتهـا على الأراضى السائبة التى لا يحوز اقطاعيوها وثائق ملكيتها ، ثم بفرضه نظام الضرائب المباشرة التى يدفعها الفلاحون مباشرة الى ممثلى الحكومة ٠٠ وليس الى الملتزمين ، وبشكل عام ٠٠ يمكن القول أن نظام الالتزام ٠٠ قد انتهى من الدلتا بعد أقل من خمسة عشر سنة من تولى محمد على حكم مصر (١٨١٤)، ولن نفيض فى تتبع أوجه المقاومة التى واجهها محمد على من الطبقة التاريخية المستغلة ، فالمهم هنا الاشارة الى أن الوالى فى الواقع ٠٠ قد نقل الملكية من هذه الطبقة الاقطاعية ٠٠ الى طبقة أخرى ناشئة قوامها أسرته وأعوانه وقواد جيوشه وكبار رجالات دولته ، غير انه لم يستطع الاقتراب مباشرة من أراضى الأوقاف ، وتم تسجيل (أراضى مصر) فى مجموعة متتالية من « تاريعات » الزراعة ٠٠ خلال عهده ، وقد بدأ « الوالى » بتوزيع الأراضى البائرة فى شمال الدلتا منذ سنة ١٨٣٠ على وجه التقريب ، على شـكل عرف باسم « الابعاديات » توزع فى صورة هبات ومنح لكبار خدامه ، وهى هبات ومنح ٠٠ مثلت البداية التاريخية لنظام الاقطاع فى هـذه المنطقة ، سرعان ما سـاندتها القـوانين التى منحتهـا حق التصرف والتوريث ٠٠ الى جانب حق الانتفاع ٠

ـ والواقع أن تطور نظام الملكية الزراعية ٠٠ قد اتجه بعـد ذلك فى عهد خلفاء محمد على ـ وخاصـة سعيد واسـماعيل ـ فى مسـارين رئيسيين ٠٠ انعكست آثار كليهما فى خريطة شمال الدلتا الاقتصادية والعمرانية ، يتمثل **الأول** ٠٠ فى « الأبعاديات » وهى اقطاعيـات كبـار الملاك كما سبقت الاشارة ، أما **الثانى** ٠٠ فهو اعطاء نسبة بين ٤ ـ ٥٪ من زمام كل قرية ، الى مشايخها عرفت بمسموح المشايخ أو المصطبة ، وتوزيع الأراضى المتبقية على الفلاحين ، منحهم حق الانتفاع بها مع دفع ضرائبها ، وعرفت « بأراضى الأثر » ، هى تسمية تاريخية ، مع اقرار حقوق الملكية الزراعية الكاملة ٠٠ لأصحاب الابعاديات وأصحاب « أراضى الاثر » فى اللائحة الزراعية السـعيدية (٥ أغسـطس ١٨٥٨) ، وهى الحقوق التى كرست الملكية الزراعية انتفاعا وتصرفا ، ويمكن القول ان مجموعة هامة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية قد بدأت تأخذ طريقها وتشق مجاريها فى تربة الزراعة المصرية ، ومهما يكن من أمر التفاوت الخطير فى الوضع الاجتماعى العام فى الريف ، أو من أمر المزايا التى نالتها الأبعاديات ضريبيا ، والأعباء التى تحملها صغار الملاك آنذاك،

فانه يمكن القول ٠٠ أن مرحلة تعميرية جديدة قد بدأت فى الأجزاء الشمالية من الدلتا ٠٠ أما تحت دوافع رفع الكفاية الانتاجية لأراضى الأبعاديات البائرة ، أو تحت دوافع صغار الملاك من الاستفادة من نص **وضع اليد** فى اللائحة ، والذى يقر حق الملكية لمن **يضع يده** على الأرض لمدة خمسة أعوام مع انتظامه فى دفع الضرائب ، كانت هذه دوافع هامة لحركات السكان فى الدلتا عموما وفى شمالها خاصة ، خاصة وأن مجموعة القوانين الزراعية الاسماعيلية ـ لأسباب مختلفة عامة وتفصيلية ـ قد حولت معظم الأراضى الزراعية نحو الملكية الخاصة بشكل نهائى بالنسبة للتحولات التى بدأها محمد على فى بداية القرن ، ولا شك أن التحولات هذه قد حملت فى أحشائها تناقضاتها الهامة اجتماعيا واقتصاديا ، والتى انعكست فى تاريخ مصر الاقتصادى السياسى منذ ذلك الحين ، غير انها مثلت دوافع حركة تاريخية لا شك فيها ٠

ـ وبدراسة خريطة توزيع العزب فى المنطقة (شكل ٨) ، يلاحظ أن عدد العزب يتزايد باستمرار فى مراكزها الادارية الشمالية ، ويعبر عن ذلك تزايد متوسط (عدد العزب / قرية) فى نفس الاتجاه ، بل



انه الى الشمال من خط كونتور ٥ر١م يوجد نطاق تسوده العزبة كظاهرة سكنية وحيدة دون قرية واحدة ، وبغض النظر عن الحدود الادارية ، فان عدد العزب يتزايد تدريجيا فى الاتجاه الشمالى عموما ، الا انها تتناقص تدريجيا بعد ذلك ، الى الشمال من نطاق الأراضى الحديثة الاستزراع ، حيث يسود نطاق السكن المبعثر ٠

ونادرا ما توجد قرية في هذا النطاق الشمالى من الدلتا دون توابع، ويعنى ذلك أن العزبة ظاهرة سكنية مستمرة ، لا تتضح سمات توزيعها الاقليمية بمجرد تحليل هذا التوزيع مكانيا ، وتجدر متابعتها من حيث عدد سكانها ونسبة ما تستوعبه من سكان نواحى المنطقة ، وعامة ٠٠٠ فان صورة السكن تتغير تدريجيا فى الاتجاه الشمالى ، بحيث يلاحظ أن نمط القرية المتجمعة دون توابع أو محــدودة التــوابع ، تتغير فى نفس الاتجاه الى القـــرية المتجمعة وحولها عدد متزايد من التـــوابع ، ثم تصبح العزبة وحدها هى نمط السكن السائد فى الأجزاء الشمالية من المنطقة ٠

ـ وتمثل عدد القرى التى يتراوح عدد توابعها بين ١ ـ ٥ عزبة ، نحو ٣٥٪ من جملة قرى المنطقة (١٩٦٠) ، وتتمثل فى الاجزاء من المنطقة المحصورة بين كونتورى ٥ ـ ٣م أى الأجزاء الجنوبية ، والتوابع هنـــا لا تستوعب عامة الا أقل من ٢٥٪ من جملة سكان الناحية ، أما عـــدد القرى التى يتراوح عدد توابعها بين ٦ ـ ٢٠ عزبة فتمثل نحو ٥٠٪ من جملة قرى المنطقة ، وهى تسود بين كونتورى ٣ ـ ٢م ، حيث تستوعب التوابع ٢٥ ـ ٥٠٪ من جملة سكان الناحية ، فى ذلك النطاق الذى يتميز باختلاط القرى القديمة مع تلك الحديثة النامية غالبا من عزب ، أى أن القرى كانت عزبا ٠٠ ثم تحولت الى قرى تبعا لمجموعة من القـــرارات الادارية المتوالية ، أما القرى التى يتراوح عدد توابعهـــا بين ٢١ ـ ٤٠ عزبة ٠٠ فتمثل نحو ١٥٪ من قرى المنطقة ، حيث تستوعب العزب بين ٥٠ ـ ٧٥٪ من جملة سكان الناحية ٠

ـ وتوضح دراسة العزبة فى المنطقة من حيث عدد سكانها ٠٠ ان بعضها قد نما سكانيا لأسباب متعددة ، بحيث تداخلت مع فئات الأحجام الدنيا من القرى ، وتتهيأ بعض العزب للتحول الى مالية وادارية ، فهى أحد المؤشرات الهامة فى توضيح احتمالات التغيير الادارى فى المنطقة ، ومتوسط عدد سكان العزبة فى المنطقة ٢٠٠ نسمة ، وهى قد تنقص عن ذلك حتى لاتتجوز أحادا من السكان ، وقد تتعاظم حتى تزيد عن ١٠٠٠ نسمة ، وذلك تبعا لتاريخ انشاء العزبة وخصائص اقليمها السكانيـــة ،

وهنا تجدر الاشارة الى حقيقة هامة تتصل بالتفرقة بين ما يعد قرية وما يعتبر عزبة ، انها فى البداية تفرقة ادارية أساسا ، ربما يكون لها ما يبررها أحيانا من حيث عدد سكان المركز السكنى ، ففى محافظة كفر الشيخ نجد أن متوسط عدد السكان للقرية بها ٢٢١٦ نسمة ، بينما لا يزيد متوسط عدد سكان العزبة عن ١٩١ نسمة (١٩٦٠) والعزبة قد تتواضع حتى لا تعدو ان تكون بضعة دور وسط الحقول ، وتتدانى القرية مطلقا الى هذا الحد ، كما أن القرية ــ عادة ــ ما تشتمل على بعض الخدمات الأساسية (والمدرسة الابتدائية ، الوحدة الصحية ، الجمعية الزراعية وغيرها ...) وهى تقدم خدماتها لها ولتوابعها ، وهذه وغيرها قد تميز القرية فى المنطقة عن العزبة ، الا أن هناك منطقة تداخل تصبح فيها هذه التفرقة عسيرة الا من الناحية الادارية ، فهناك مثلا ٥١ قرية فى المحافظة تقل عن المتوسط المذكور سكانيا بحد أدنى ٤٤٧ نسمة ، كما أن هناك ٦٨ عزبة بها يزيد عدد سكانها عن ٨٠٠ نسمة (١٩٦٠) ، ومن ناحية أخرى فان هناك نسبة هامة من العزب تحتوى بعض الخدمات الأساسية السابق ذكرها ... خاصة المدرسة الابتدائية ، واذا أضيف الى ذلك تشابه النمط الحضارى الريفى بعامة فى المنطقة ، يتضح أن القرار الادارى ــ خاصة فى منطقة التداخل ــ يمثل المستوى الواضح المؤكد للتفرقة بين شكلى السكن الريفى الرئيسيين فى المنطقة .. القرية والعزبة ، وبغض النظر ــ مؤقتا ــ عن هذا المستوى ، وكذلك عن التفاوت بين القرية والعزبة من حيث عدد السكان ، يمكن اعتبار العزبة فى حد ذاتها النواة الأساسية لظهور القرية فى المنطقة ، وذلك لتشابه الوظيفة الزراعية بينها وما تفاوت عدد السكان الا مرحليا ، وكذلك فان المستوى الادارى يصبح مؤقتا وقابلا للتغيير .

مدن البرارى :

ــ تعد الحاجة لمركز خدمة أقليمى من أسباب تميز وظهور بعض المراكز السكنية ، بل هى وراء ظهور المدينة الأقليمية غالبا ، وذلك بما يترتب على وجودها من جاذبية للخدمات ، فالخدمات لا يمكن أن تتناثر فى الريف عشوائيا ، والمرجح أن المركز الاقليمى ــ بداية ــ يستمد أهميته من موقع متميز بين مجموعة سكنية ، بحيث قد يؤدى ذلك الى ظهور سوق أكبر من محلى ، ومايتبع ذلك بالضرورة من تداعيات اقتصادية سكانية .

ــ لقد نمت معظم المدن الدلتاوية ــ على مراحل بطيئة ــ من قرية أو عزبة أو مجموعة من العزب ، وتضافرت عوامل عديدة أدت الى ظهورها

بالذات دون غيرها من مراكز السكن الريفية التى يزخربها الأقليم ٠٠ ، ويعد « السوق » من أهم هذه العوامل ٠٠ فهو جرثومة المدينة الدلتاوية ، ومن بين عديد من الأسواق المحلية ٠٠ يحظى بعضها بشهرة خاصة تتعدد أسبابها ، والارجح أن توسط الموقع وسهولة المواصلات من أهم هذه الأسباب ، كما قد نجد فى أقدم التجمعات حول ضريح قديم مبارك ٠٠ بداية سلسلة من النمو المدنى المتعاقب ، لقد دعمت الاسواق المحلية اهميتها برعاية ولى مشهور ، وهكذا يتبين آن المدينة قبل أن تصبح مقرا للاقامة الثابتة لاعداد أكبر من قرية عادية ، بدأت بأن كانت مقرا للاجتماع يختلف اليه الناس من حين الى آخر ، وقدرة المدينة على اجتذاب الناس ٠٠ وانعاش معنوياتهم ، مازالت معيارا ــ لا يقل شأنا عن التجارة ــ فى تقدير قيمة المدينة وشاهدا على ما تنطوى عليه من طاقة وحيوية ، وليس من الغريب ــ اذن ــ أن يكون أولياء « المدن » هم أكثر أولياء الدلتا سهرة وجاذبية ــ ثم هناك ــ ثالثا ــ اختيار هذه المراكز السكنية المتميزة بحكم شهرتها وموقعها وحجمها ، لتصبح من محطات الخطوط الحديدية التى مدت خلال الدلتا منذ نهاية القرن الماضى ، وتزايدت أهمية هذه الخطوط ٠٠ وكانت من أسباب جذب التجارة وتوسيع دائرة نفوذ أسواق هذه المحطات ، ومكنت من نقل كميات أكبر من السلع وأكثر تنوعا ، واتسع وقت الاقامة فى الاسواق ، فضلا عن الأمان فى الذهاب والاياب ٠

ــ والواقع أن العناصر القديمة التى تكونت منها القرية الدلتاوية ، نقلب أو أدمجت فى الوحدة الحضرية الجديدة ٠٠ « المدينة » ، وتحت تأثير عوامل حديثة فى الدلتا ٠٠ أصبح تكوين مدنها على نسق أكثر تعقيدا وأقل ثباتا مما كانت عليه فى القرية القديمة ، وحقق هذا الخلط الحضارى نجاحا أكبر فى تجنيد اليد العاملة فى نواحى نشاط متنوعة غير الزراعة ٠٠٠ النشاط الوحيد للقرية ، كما ساهمت وسائل المواصلات فى عملية نقل حضارى واسعة ٠٠٠ ساهمت فى النمو المدنى الدلتاوى ٠

ــ لقد كانت القرية وعاء لوظائف أضيق نطاقا ومهام أشد التصاقا بالأغراض الأولية للحياة ، وماتزال الحرف الريفية وتقاليدها تؤلف جزءا من الحياة اليومية فى المدينة الدلتاوية ، غير أن تعدد وجوه النشاط بعد ذلك وتقسيم الناس الى طبقات وفقا للمهن والطوائف ، أن تكون منهم فى المدينة ما يشبه هرما حضاريا ، ولقد كان من جراء نشوء وظائف اقتصادية ومهام اجتماعية لكل طبقة على حدة ، أنها بدورها أنشأت ما يقابلها من مناطق فى المدينة ، كما أنها أدخلت على مبانيها من ضروب

التميز ما أكسبها أشكالا ٠٠ كان يسهل التعرف عليها فى كل مرحلة تالية ، ولقد كان التجار ٠٠ ومن ورائهم أرباب المهن والحرفيين يمثلون ــ وما يزالون ــ أساس حياة المدينة اقتصاديا واجتماعيا ، بالاضافة الى الزراع القدماء والموظفين المحدثين والمؤقتين ٠

ــ وتلخص هيراركية أحجام المدن الدلتاوية ٠٠ الكثير من الحقائق الاقليمية ، فهى نتاج عوامل طبيعية وحضارية شتى ، ولم تكن مدن شمال الدلتا بعيدة من تأثيراتها ، فهى مدن دلتاوية أســـاسا طبيعيا وحضاريا ، مع ما تمنحه لها ظروف المنطقة من سمات تفصيلية تتصل بمواقعها وتباعدها وأحجامها ٠

وتتخذ شبكة المدن الدلتاوية شكلا هرميا قوامه قاعدة عريضة من المدن الصغيرة ، تعلوها فئات المدن الأكبر حجما ، التى يتناقص عددها تدريجيا مع زيادة الحجم ٠

ــ وحسب تعداد ١٩٦٠ السكانى ٠٠ يتضح أن المحافظات الدلتاوية تشمل ٦٢ مدينة ، منها ٦ مدن أكثر من ١٠٠ ألف نسمة ، ٧ مدن بين ٤٠ ــ ١٠٠ ألف نسمة ، ٢٠ مدينة بين ٢٠ ــ ٤٠ ألف نسمة ، ٢٩ مدينة أقل من ٢٠ ألف نسمة ، وبدراســـة التعدادات السابقة عن التعداد المذكور ، يتبين أن المدينة الدلتاوية تنمو تدريجيا لتدخل فى فئات حجم أكبر ، كما يتبين أن الاتجاه هو نحو التركز فى مدن كبيرة ، أكثر منه التوزع بين عدد كبير من المدن الصغيرة ، وببساطة يمكن اكتشاف أن شـــبكة المدن الدلتاوية ليست ثابتة ، بل هى متغيرة مع تغير الظروف الحضارية الاقليمية ٠

ــ والواقع أنه يصعب تفسير ظاهرة المدن عامة بمعزل عن الظروف الحضارية الاقليمية والثابت ٠٠ أن الزراعة تمثل نسيج اقتصاديات الاقليم ، معها ظهرت القرية مع ارتفاع غلة الفدان وظهور الفائض ، وبرزت للاقليم أهداف أخرى غير مجرد البقاء ، وتحررت نسبة من الأيدى الزراعية من العمل الزراعى ، ويمكن القول ــ عامة ــ أن حجم المدينة ٠٠ يعكس الوضع الاقتصادى السكانى الاقليمى ، فمن شأن النمو الاقتصادى أن يؤدى الى نقص عدد المدن الصغيرة التى تقدم الضروريات ٠

ــ وليس توزيع المدن فى الدلتا عشوائيا ٠٠ أو بالصدفة أو بلا دلالة فالمدن لا تظهر من تلقاء نفسها ولا تنمو بذاتها ، والأغلب أن محاور توزع المدن فى الدلتا والخطوط التى تنتظمها ، تمثل رد فعل حضارى مركب لجملة من العوامل الطبيعية الأولية خلالها ، ويمتد آخر خطوط التوزع

والظهور المدنى بها شمالا ٠٠ على شكل قوس ، تمثل مدينتا « فوه » (فرع رشيد) وشربين (فرع دمياط) طرفاه ، مرورا بمدن « دسوق » ، قلين ، كفر الشيخ ، بيلا ، بلقاس ، كفر سعد ، ولا يوجد شمالى هذا القوس سوى مدينتين ، الاولى قديمة « بلطيم » عاصمة ألبرلس ٠٠ وهو اقليم متميز بظروفه الطبيعية البشرية الخاصة ، والثانية حديثة « سيدى سالم » لم تظهر أرقامها الا فى تعداد ١٩٦٠ السكانى ، ومن وجهة نظر ديناميكية النمو المدنى الدلتاوى ٠٠ يمكن اعتبار « سيدى سالم » باكورة ظهور خط مدنى جديد يقع الى الشمال من القوس المذكور، وتمثل مجموعة المدن هذه ٠٠ بالاضافة الى الخط المدنى المحتمل ظهوره الى شمالها ٠٠ كوكبة مدن (البرارى) شمال الدلتا بين فرعيها ٠

أ ـ قوس المدن القديم :

ـ ويعكس القوس المدنى الجنوبى ـ خاصة من ناحية الحجم ـ مرحلة النمو الاقتصادى فى هذا الجزء من الدلتا ، وجميعها (١٩٦٠) ٠٠ تقع فى الفئة الحجمية بين ٢٠ ـ ٤٠ ألف نسمة ، هى قرى قديمة ٠٠ ظهرت مدنيا تباعا منذ القرن الماضى ، ظهرت أولا مدن « كفر الشيخ ، دسوق ، فوة ، بلطيم ، شربين ، بلقاس » قبل نهاية القرن ١٩ كعواصم ادارية ، وتأخر الأمر بمدينة بيلا الى ١٩٣٨ ، وبمدينة قلين الى ١٩٤٦ ، ويتفاوت ترتيب هذه المدن من حيث الحجم بين مدن الدلتا ، ولكن جميعها قد نمت بمعدلات عالية بين ٢٧ ـ ١٩٦٠ ، وتوضح الدراسات ٠٠ أن معدلات النمو بها تزيد عن معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ، ومعنى هذا أنها تشهد تيارات هجرة اليها ، بالاضافة الى زيادة عدد الموظفين مع تكثيف خدماتها الادارية ، خاصة مدن « كفر الشيخ ، دسوق قلين ، شربين » ، أما مدينتى « بيلا وبلقاس » ٠٠ فقد تعرضتا لتيار هجرة عكسى ربما بسبب وقوعها فى منطقة الظل بالنسبة لنفوذ مدينتى المنصورة والمحلة الكبرى القريبتين ، ورغم قرب مدينة كفر الشيخ من مدينة طنطا (٤٠ كم) ، ومدينة دسوق من مدينة دمنهور (٢٢ كم) الا أن الارتباط الوثيق بين كفر الشيخ ودسوق واقليميهما الزراعيين ، ويسر المواصلات بين المدن الأربعة ٠ قد أدت الى نتائج ايجابية بالنسبة لنموهما المدنى ، وخففت من تأثير مدينتى طنطا ودمنهور ٠

لقد كانت مدينة فوة أولى مدن شمال الدلتا ظهورا ، وتاريخها يؤكد صفة الموقع النسبية ، وارتباطه بظروف حضارية متغيرة بطبيعتها ، واذا كانت مدن المنطقة قد تحولت من أصولها القروية تباعا الى عواصم

اقليمية منذ القرن ١٩ ، فان « فوة » تعد مدينة فرعونية ، وردت كمقر لكرسي فوه في كشف اســقفيات مصر القبطية ، نمت تدريجيا حتى أصــبحت من أكبر مدن مصر في العصــور الوسطى ، ويذكر الرحالة الفرنسي Belon الذي زار مصر في سنة ١٥٣٠ (٠٠ أنه لم يكن في مصر مدينة أكبر من فوه ســوى القاهرة ٠٠) وفي الخطط التوفيقية (٠٠٠ كانت هــذه المدينة في الأعصر الخــالية على غاية من العمارة والثروة ٠٠) ولعلها ورثت في ذلك الاسكندرية ورشيد معا ، ولكن منذ أواخر القرن ١٨ ، كانت فوة قد بدأت في الانحدار ، ويصف على مبارك الخراب الذي أصاب فوة ــ بقلم العالم الفرنسي « سواري » الذي ساح مصر سنة ١٧٧٧ م ــ وقد رأى الأخير أغلب حارات المدينة معطلة عن الحركة ، وتهدم أكثر مبانيها وحصل الخراب في مساجدها ، ولم يكن بها اذ ذلك غير قليل من السكان ويفسر على مبارك أسباب التدهور (٠٠٠ ثم ان البحر المالح ، أخذ في البعد عن فوه بسبب رسوب الطمى هناك حتى صــار بعده عنها (١٧٧٧ م) نحو تسع فراســخ ، وهي المسافة التي اتسعت بها أرض مصر ، منذ وقت فرعون بسماتيك ٠٠٠ ، ثم لما أهمل خليج الاسكندرية ، وكثر طميه ، تعطل سير السفن وتحولت التجارة عنه ، وصارت تتبع فرع رشيد وتصل الى الاسكندرية من المالح ، فكان ذلك سببا في ثروة رشيد وعمارتهــا وتقهقرت مدينة فوه ٠٠٠) ويختم حديثه عنها (٠٠٠ ولم تزل تتقلب في الأحوال والحوادث ، وفي وقتنا هذا ٠٠ هي عامرة جيدة البناء ٠٠) ٠

ــ وبالفعل ٠٠ فان فوه ، كانت حتى نهاية القرن ١٩ ، ما تزال أكبر مدينة اقليمية في شمال الدلتا بين فرعيها ، ولكنها بدأت تتراجع عن مركزها هذا تدريجيا ، لأسباب تعد استمرارا لتلك التي وضع على مبارك يده عليها ، ولعلها كامنة منذ البداية في طبيعة موقعها كمدينة ظهرت ونمت دون الارتباط وظيفيا باقليمها ، لقد استفادت من ميزات موقعها واتصالهــا السهل بغرب الدلتا والاسكندرية وذلك في تنمية تجارتها وصناعاتها خاصة الصــوف ، فلم يكن اقليمهــا البائر ــ في معظمه ــ يمكنه ان يمدها بأسباب ازدهارها القديم ، وكان ردم ترعة الاسكندرية بمثابة قطع شريان اتصالهــا الرئيسي بالخارج ، اذ أنهــا كانت ــ وما تزال ــ ضعيفة الاتصال بظهيرها ، بسبب موقعها عند ثنية النهر من ناحية ، وعدم اعتمادها عليه أساسا من ناحية ، وفي نفس الوقت ، فان تغير الخريطة الاقتصادية لشمال الدلتا منذ نهاية القرن ١٩ ونموه العمراني ، قد أدى الى تغيير الخريطة السكنية للاقليم ، وتكاثف سكنه تدريجيا وظهرت مراكز خدمته المرتبطة به وظيفيا ، على أن نمو

مدينة دسوق جنوبا (٢٥ كم) وقرية مطوبس شمالا (٢٥ كم) ، وكلاهما يقع على فرع رشيد ، كان أشد العوامل تأثيرا بالنسبة لمدينة فوه ، فقد كان موقعهما أكثر استجابة لعوامل التغيير فى المنطقة ومتطلبات نموها ، فقد كان موقع فوه هامشيا ومتطرفا بالنسبة لمناطق الاستصلاح الحديثة ، وأصبحت مطوبس ـ خاصة بعد مد الخط الحديدى الاسكندرية / رشيد / البوصيلى / مطوبس / أبو غنيمة وانشاء كوبرى مطوبس أمامها على فرع رشيد ، نافذة للاقليم الشمالى النامى الى غرب الدلتا فالاسكندرية ، وأصبح الخط الحديدى والكوبرى بمثابة سهم فى عمق الاقليم النامى ، يشير الى طريق تصريف فائضه ، كما أصبح الخط الحديدى طنطا / قلين / دسوق / دمنهور / الاسكندرية ، وطرقه البرية المرصوفة الموازية ، وطريق كفر الشيخ / دسوق المرصوف ، بمثابة سهم آخر فى قلب الاقليم الراسخ ، يشير الى طريق تصريف انتاجه ، وحوصرت فوه فى موقعها المغلق ، خاصة مع مجاوتها من الغرب لأفقر مراكز البحيرة انتاجا وسكانا وتقوقعت داخل ثنية النهر ، وأصبحت رابعة مدن المحافظة من حيث الحجم .

ـ أما بالنسبة **لمدينة دسوق** ، فقد لا يكون موقعها على فرع رشيد متميزا عن بعض مراكزه السكنية الأخرى من وجهة النظر الطبيعية ، ولا شك أن الموقع النهرى يمنح وسيلة اتصال رخيصة قد تنعش المركز السكنى وتوسع من اقليمه وقد تؤدى الى نمو حجمه ، مع ما يمنحه هذا النمو ـ غالبا ـ من مزايا ادارية وتجارية ، ولكن هذا كله قد يهيء لقرية متميزة بأكثر مما يدعو لمدينة نامية ، ويظهر دور الظروف الحضارية للاقليم وعلاقاته النسبية داخله وخارجه ، وشبكة مواصلاته ، وغير ذلك من العوامل ، يظهر فى صالح أحد هذه المراكز بدرجة أكبر من غيره ، لقد ظل موقع دسوق محدود الأهمية نسبيا حتى تجمعت ظروف المنطقة المتغيرة لصالحها ، واختزلت دسوق أهمية قرية محلة أبو على جنوبها (٦ كم) على فرع رشيد ، ومدينة فوة شمالها دفعة واحدة ، وقرية « **محلة أبو على** » هذه واحدة من أقدم مراكز السكن على فرع رشيد ، نمت منذ العصور الوسطى ، حتى جذبت تجار مدينة دسوق ذاتها ، وهى من مراكز الخدمة الهامة فى مركز دسوق ، ولها اقليم خدمتها المحدود ، غير ان نجمها قد توقف عن صعوده عند هذا الحد ، لأسباب من داخل الاقليم وخارجه ، تؤثر فى العلاقة الحساسة بين مراكز السكن على فرع رشيد ، والمرجح ان نمو مدينة كفر الزيات جنوبيها (٣٠ كم) ، بمعدلات عالية سكانيا ـ تصاحب الصناعة عادة ـ بحيث قطعت الطريق على محلة أبو على جنوبا ، وأصبحت الأخيرة تقع فى ظلها ثم ظهور مدينة

بسيون شرقا (٢٠ كم) واتصال الأخيرة بمدينة طنطا (٢٥ كم) قد حرم محلة أبو علي من ظهيرها الشرقي الراسخ ، ومن ناحية ثالثة فان موقع محلة أبو على لم يكن مناسبا لتصريف فائض انتاج الأجزاء الشمالية النامية من المنطقة ، ولم تكن مواصلاتها ميسرة ، بمناطق الانتاج الغنية فى وسط الدلتا ٠

ولا تعنى هذه المناقشة ان محلة أبو على كانت تنافس دسوق سيادتها على اقليمها أو حتى تقاربها حجما فى أى وقت ، فقد حسمت هذه المنافسة منذ اختيار دسوق عاصمة اقليمية ١٨٤١ ، لأنها أكبر بلاد المنطقة ، ولكن الهدف هو توضيح أثر تغيرات الخريطة الاقتصادية والسكانية للاقليم على الأهمية النسبية للمراكز السكنية ، خاصة بالنسبة للمراكز المتكافئة المواقع منها ، لقد كانت الظروف واحدة ، فى صالح دسوق ومطوبس ، وفى غير صالح فوة ومحلة أبو على نسبيا ، ولكنها أولا فى صالح الاقليم بأكمله ٠

ورغم ان دسوق ، كانت قد أصبحت أكبر مدن المنطقة منذ تعداد ١٩٣٧ ، الا انه عند انشاء مديرية الفؤادية ١٩٤٩ ، لم يقع عليها الاختيار لتصبح عاصمتها ، بل وقع الاختيار على مدينة كفر الشيخ التى كانت تقل عنها حجما ومدنية وان كانت أقدم منها كعاصمة ادارية ، فلماذا ؟

موقع العاصمة ٠٠ مركزى أم هامشى ؟ هذا هو السؤال الذى طرحه « سور » ليكون بداية دراسة موقع العاصمة ، كما ان فكرة العاصمة الاقليمية قد نوقشت بواسطة الاقليميين الفرنسيين ، ويرى « لا بلاش » ان العاصمة الاقليمية أكبر من مجرد عدد السكان أو نشاطها الاقتصادى وتعدده ، بل هناك العامل الاقليمى الذى يتدخل فوق هذا لصالح مدينة دون اخرى ٠

هنا يتضح تأثير الموقع العام للمديرية الجديدة بين فرعى النيل ، فى منطقة من أوسع مناطق الدلتا ، لقد نمت المدينتان بمعدلات متقاربة منذ ١٩٢٧ ، فى منطقة عالية الانتاجية نسبيا ، واذا كانت دسوق تتصل بسهولة بغرب الدلتا والاسكندرية ٠٠ فان كفر الشيخ كانت أقرب الى شرقها والى طنطا ، وتميزت كفر الشيخ بموقعها الاقليمى المناسب للأجزاء المستصلحة حديثا شمالى المنطقة وكانت هذه الأجزاء قد بدأت تدخل دور نموها فوق الحدى ، ولم تعد طنطا العاصمة القديمة قادرة على الاشراف عليها اداريا بحكم المسافة ، بل ان كفر الشيخ كانت تشرف عليها بالفعل من زمن أبعد من انشاء المديرية الجديدة ، ورغم ان مدينة دسوق كانت

تشرف أيضا على مناطق واسعة من الأجزاء الحديثـة الاستزراع ، الا أنها انكمشت جنوبا ، بعد انشاء مركز سيدى سالم ، ولم تعد بحـكم موقعها المتطرف قادرة على الاشراف عليها ٠

ـ وبعد ذلك ، فلقد كانت « مدينة كفر الشيخ » ، تتوسـط أيضا النطاق المعمور من قديم فى المنطقة جنوبى كونتور ٣م ، تكاد تتوسـط المسافة بين مدينتى دسوق وبيلا (٦٣ كم) بالاضافة الى موقعها من شبكة المدن الدلتاوية ، فهى على أبعاد متســاوية (٤٠ كم) من مدن طنطا ، المنصورة ، شربين ، ترتبط معها ومع المحلة الكبرى أيضا ، بمواصلات برية وحديدية جيدة ، وشاركت بذلك مدينة طنطا ، فى وصل وسـط الدلتا وجنوبها بكل من شمالها الشرقى والغربى ، وقد حققت معـدلات نمو عالية ، بحيث تحرك مركزها بين مدن الدلتـا من المدينـة رقم ٣٢ (١٩٢٧) الى المدينة رقم ١٥ من حيث الحجم (١٩٦٠) ، وهكذا تنازلت طنطا عن مهمتها المستحيلة وتراجعت دسوق بحكم الموقع ـ عن تطلعهـا لوظيفة العاصمة ، وتسلمت مدينة كفر الشيخ الراية من طنطا ٠

وتدريجيا ـ مرة أخرى ـ بدأ موقع كفر الشيخ يصبح ـ كما أصبح موقع طنطا من قبل ـ أكثر جنوبية وهامشية مع امتداد الزراعة شمالا ، وفقدت توسطها القديم ، وأصبحت تبعد أقل من ٧ كم عن حدود المحافظة الجنوبية ، وأكثر من ٣٥ كم عن حدودها الشماليـة ولا يتوقع لمدينـة كفر الشيخ أن تصبح فى حجم مدينة طنطا ، لاختلاف الظروف الحضارية بعامة ، خاصة وانها تقع فى ظل مدن وسط الدلتا الكبرى « المنصورة » طنطا ، المحلة الكبرى ، حتى تتمكن من الاشراف على شـمال المحافظة ، وبالأخص مع معدلات نموه الحالية ، كما انها لاترتبط معه بمواصلات ميسره ، ولذلك ففى مناطق غيابها كمركز للخدمات الاقليمية ، ظهـرت قرية الرياض (١٨ كم) كمركز خدمة اقليمى ، ومدينة سيدى سـالم ، (٣٠ كم ش ٠ غ) ، والأخيرة الابنة الشرعيـة للمناطق المستصلحة حديثا ، تلك المناطق التى لم يكن اشراف كفر الشيخ عليهـا فى الواقع الا من باب الضرورة ، أشرفت عليها فى بداية نموها ، ثم قصرت عن ذلك بعد تزايد عمرانها وظهور مراكز خدمتها ، وهكذا ٠٠ تسلمت الحفيدة ـ سيدى سالم ـ الراية ، والمرجح أن تكون هى المدينة النهـائية فى هذا الخط المدنى طنطا / كفر الشيخ / سيدى سالم ، فهى تبعد عن بحيرة البرلس بحوالى ٢٠ كم ، وهى مسافة مناسـبة لكى تحـكم أى عاصمة اقليمية قبضتها على انحائها ٠

والمرجح ان ذلك لن يهدد وظيفة كفر الشيخ كعاصمة للمحافظة ،

اللهم الا اذا اتجه التفكير لانشاء محافظة شمالية جديدة ، تضم الأجزاء شمالى كونتور ٣م عامة ٠ وهذا ما قد يحتاج الى حديث تفصيلى سوف ترد بعض جوانبه فى نهاية هذا الكتاب ٠

ـ اما مدينتا « بيلا وقلين » ، فقد ظهرتا اداريا فى فترة متقاربة وتختلفان اقليميا الى حد كبير ، فمدينة بيلا ، قاعدة ثانى مراكز الدلتا مساحة ، تتفاوت قدرته الانتاجية بين المتوسطة والضعيفة والبائرة ، وهى واحدة من كوكبة مدنية تشملها وشربين وبلقاس فى ذلك الجزء من الدلتا ، وهى ترتبط والمدن المجاورة بشبكة مواصلات برية وحديدية جيدة ، وهى بمثابة نافذة للمنطقة الى شرق الدلتا وبالاخص شمالها الشرقى ، وطريقها المرصوف الى باطيم ، هو شريان البرلس الى وسط الدلتا ٠

وقد نمت بيلا تدريجيا حتى أصبحت تحتل المرتبة الثالثة من حيث الحجم بين مدن المنطقة ، على أن موقعها على مسافات متقاربة من عدد من مدن الدلتا الكبرى ، خاصة المنصورة (٣٠ كم جـ ـ ش) والمحلة (٢٥ كم جـ) قد حدد من نموها نسبيا ، حتى انها تشهد تيار هجرة منها الى هذه المدن غالبا ، وهى تحتل المركز ٣٦ بين مدن الدلتا (١٩٦٠) ، وهى تشارك مدن المحافظة الجنوبية من حيث هامشية موقعها بالنسبة لريفها ، فهى تبعد عن حدود مركزها الجنوبية بأقل من ٥ كم ، بينما يترامى ريفها شمالا حتى ساحل البحيرة على بعد ٤٠ كم وهكذا فان قوتها كمدينة اقليمية مرتبطة ظهورا ونموا بالأجزاء من ريفها جنوبى كونتور ٣م، وفى ظل غياب العاصمة ، ومع نمو الأجزاء الشمالية ظهرت « الحامول » على بعد ١٨ كم شمالا على نفس خط مطوبس وسيدى سالم والرياض ، وأصبحت الحامول مركز خدمة يبشر بنمو مؤثر ٠

ـ أما مدينة « **قلين** » ، فهى عاصمة منطقة عالية الانتاجية تنتمى لوسط الدلتا ، واحدة من مجموعة مدنية تشملها وبسيون وقطور ، ظهرت جميعها فى فترات متقاربة خلال الأربعينات ، وقلين قرية قديمة ولكن بلا تاريخ خاص ، كما انها ليست ذات تركيب معمارى متميز ولم تكن مقرا لولى مشهور ، وموقعها الاقليمى ميزتها الأولى ، هيأ لها منذ زمن بعيد ، أن تكون مقرا لسوق محلى مشهور ؛ وان تنمو بمعدلات أكبر نسبيا من القرى المجاورة ، ودعم موقعها بين مدن طنطا وكفر الشيخ ودسوق من وظيفتها كعقدة للمواصلات الحديدية ، التى تعد أهم ميزاتها ، فهى تربط بين مدن طنطا وكفر الشيخ وشربين من جهة ومدن طنطا ودسوق ودمنهور ، وهي بذلك أهم محطة حديدية فى المنطقة ٠

وليست قلين فى موقع مناسب بالنسبة لريفها ، فهى أقرب كثيرا لحدوده الجنوبية ، ولكن صغر مساحة المركز قد قلل نسبيا من عيوب موقعها ، وان كانت بعض قراها الشمالية الأقرب الى مدينتى كفر الشيخ ودسوق ، تتجه الى المدينتين الأخيرتين تجاريا وتطالب بضمها الى ايهما اداريا ، وفى نفس الوقت ٠٠ فان قلين هى أصغر مدن المحافظة حجما ، ولذلك فقوتها الاقليمية محدودة ، خاصة مع قربها من مدينة طنطا (٢٥ كم) ٠

ـ يتبقى بعد ذلك « بلطيم » ، ضرورة مدنية لاقليمها المعزول ، المحصور كمثلث بين ضلعى البحر والبحيرة ، لم ترتبط وظيفيا بتغيرات الخريطة الاقتصادية لشمال الدلتا ، وان كان تأثيرها بالنمو الاقليمى العام واضحا ، وقد هيأ لها موقعها الهامشى وتباعدها عن المدن المجاورة ، ان تقوم بوظيفتها الاقليمية دون منافسة من أى مدينة مجاورة ، يربطها الطريق المرصوف بلطيم / بيلا بالدلتا عامة وأهم مدنها خاصة ، والبحيرة وسيلتها الثانية الى مدينة سيدى سالم فالدلتا أيضا ، ورغم انها أصغر مدن الدلتا حجما ـ باستثناء قلين ـ الا انها تستوعب نحو ٣٠٪ من جملة سكان مركزها ، ويحد من قوتها الاقليمية ـ رغم موقعها المناسب لريفها ـ خلو مركز البرلس من الطرق المرصوفة بشكل شبه كامل ، فهى ترتبط مع قراها بمدقات ترابية ، يصعب اجتيازها شتاء ، وذلك باستثناء طريقيها المرصوفين (٦ كم) الى مصيف بلطيم ٠

خط مراكز الخدمة الحديث (المحتملة) :

ان العوامل التى أدت الى ظهور ونمو قوس المدن القديم ـ نسبيا ـ هذا ، وهى عوامل دلتاوية أساسا ، تمارس تأثيرها فى ظهور خط المدن المحتمل ، وعادة ما تسبق عملية الظهور المدنى مرحلة من النمو الاقتصادى السكانى ، فالمدينة ـ كما سبق ـ تظهر طبقا لواقع موضوعى ، لتقوم بأعمال لابد وأن تؤدى فى أماكن مركزية ، والجانب الاقليمى Regional Component هو الأصل فى وظيفتها ومن هنا لا يمكن فهم حقيقة للتوزع المدنى ٠٠ الا اذا درست علاقتها الاقليمية ، والأرجح أن ظهور القوس المدنى الجنوبى تباعا منذ ثلاثينات القرن ١٩ ٠٠ كانت تعبيرا عن قوة هذا النطاق الاقتصادى ، كما كانت انعكاسا لحاجته اليها ، وقد ظهرت مدن البرارى تباعا مرتبطة بأقاليمها الريفية وتعبيرا عن حاجته لمراكز خدمة اقليمية ، وكانت ذلك بلاشك من أسباب نموهما معا ٠٠

الريف والمدينة ، غير أن اتساع أقاليم خدمة هذه المراكز مع استصلاح الأراضى البائرة .. وما يتبع ذلك من نمو عمرانى ، أدى الى تباعد هذه المدن عن هوامشها النامية ، وفرضت دناميكية الحاجة الى مراكز خدمة ظهور مجموعة حديثة منها مرتبطة بالمناطق الهامشية هذه ، تمثلت فى خط يبدأ من قرية مطوبس على فرع رشيد غربا الى قرية الحامول شرقا ، مرورا بقريتى سد خميس ، والرياض ، ونمت مرتبطة بأقاليمها المستصلحة ، وخاصة فى ظل تباعد العواصم الادارية القديمة ، وبالأخص .. مع تركيز مجموعة من الخدمات العالية المستوى بها ، وقد تميزت هذه المراكز الى حد أنها تشير الى احتمالات تغيرات ادارية واسعة فى شمال الدلتا .. ربما فى المستقبل القريب . فهى مدن البرارى الحقيقية .. فالقوس الجنوبى يمكن اعتباره آخر خطوط المدن فى الدلتا المزروعة منذ زمن فرعونى ، أما هذا الخط ــ مع واسطته سيدى سالم ــ فهو نتاج تطور البرارى منذ منتصف القرن ١٩ ، ذلك التطور العمرانى الذى تمثل العزب المتناثرة أول مراحله ، والقرى المتجمعة المندمجة استمرارا لنمو ريفه وزراعته ، ثم تأتى المدن تعبيرا عن حاجته وعن قوته ، عن حاجته لمراكز خدمته الخاصة .. وعن قوته الاقتصادية المتمثلة فى وجود فائض انتاجى يحتاج للتصريف والتسويق .

ــ وظاهرة نمو مراكز الخدمة الاقليمية هذه .. من أهم ظاهرات النمو العمرانى فى المنطقة ، ورغم وجود بعض أوجه التشابه بين مراحل نمو هذه المراكز .. وبين مراحل ظهور العواصم الادارية القديمة ، الا أنه يمكن تبين بعض أوجه الاختلافات التفصيلية أيضا ، منها ان هذه المراكز النامية .. قد تجرثمت بجوار واحد من كبارى المنطقة الرئيسية ، التى تتميز بأهميتها فى الوصل بين مناطق واسعة ، فمثلا ــ اكتسبت مطوبس أهميتها الحالية مع انشاء كوبرى على فرع النيل رشيد ، يصل بواسطة الخط الحديدى بين شمالى محافظة كفر الشيخ وغرب الدلتا .. فالاسكندرية ، كما تقع الرياض غربى كوبرى هام .. على ترعة ديل القاصد شمالى مركز كفر الشيخ ، وكذلك الحامول على الجانب الغربى لكوبرى هام على بحر تيرة ، يصل بين شرقى مركز بيلا ومعظم أجزاء المحافظة ، وكذلك سد خميس التى تقع عند هويس عثمان ، حيث تلتقى معظم مصارف دسوق وقلين وسيدى سالم ، ومن ناحية ثانية .. فان هذه المراكز تنمو من خلال شارع تجارى رئيسى ، قد يكون شارعها الوحيد ، ويعد بمثابة شريانها الرئيسى ، ومصدر جاذبيتها ونموها . ويلاحظ ذلك بالنسبة لجميع هذه المراكز بل وأيضا .. بالنسبة لمدينة سيدى سالم التى تعد باكورة الظهور المدنى فى هذا النطاق .

والواقع ان ديناميكية الظهور المدنى للعواصم القديمة الجنوبية ، كان مختلفا نسبيا ، فالأخيرة قد ظهرت ونمت لأسباب تتصل بمواقعها الهامة بين مجموعة قرى متجاورة ، فى منطقة زاخرة بالقرى القديمة ، ساهم فى ذلك ٠٠ اختيارها كمحطات هامة على خطوط حديد الدلتا المزالة ، ثم اكسبتها أسواقها الاسبوعية شهرة أكبر من محلية ، وكانت اضافة الوظيفة الادارية اليها بعد ذلك ، بمثابة تحويل لخط نموها القروى ، على أنه ٠٠ لا شك أن ارتباط مراكز الخدمة الاقليمية بالمناطق حديثة الاستزراع ، وارتباط العواصم الادارية الحالية بالمناطق المستزرعة من قديم ٠٠ يعد أهم أوجه الاختلاف بينها ٠٠ وهو الدافع الأساسى وراء ظهور أى مركز خدمة أو مدينة ، وهذه العوامل السابق ذكرها كأوجه للاختلاف بينها ، يرتبط أساسا بالمرحلة التى لظهور كل منها ، كما أننا نجد قدرا من الاشتراك فى خصائص النمو وسماته بين المدن الحالية والمراكز النامية ٠٠ وان يكن بنسب متفاوته ، ومن المرجح أن لايؤدى هذا الاختلاف النسبى الناتج عن مرحلة النمو ــ آخر الأمر ــ الى اختلافات واضحة فى اتجاهات النمو الحالية ، وخاصة فى ظل الحضارة الزراعية السائدة ٠

القســـم الرابع

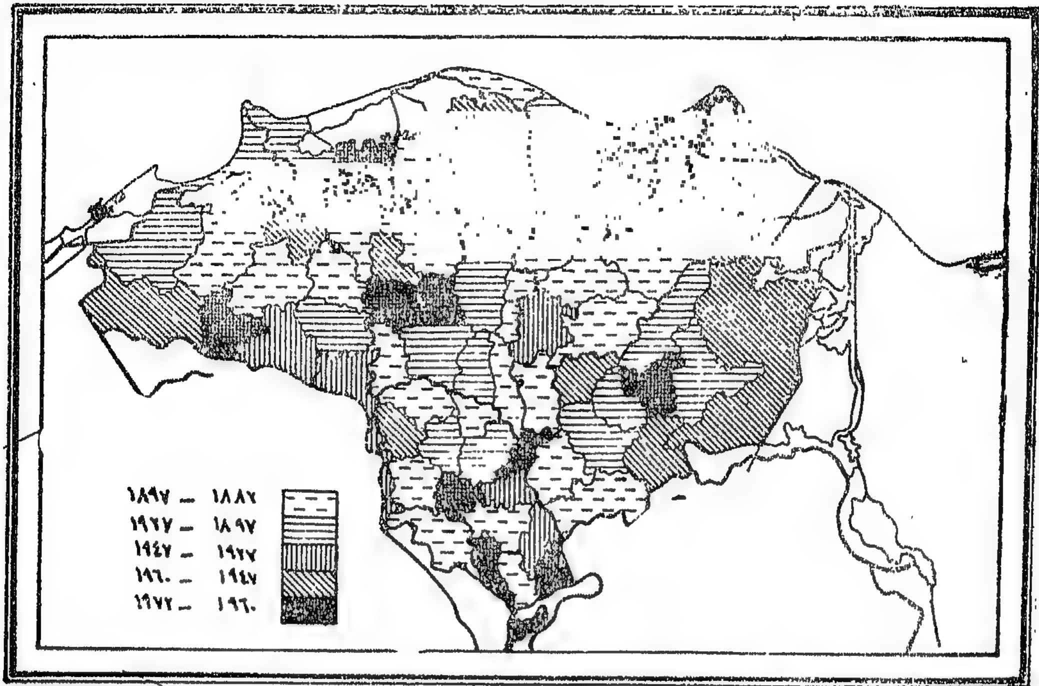
نحو خريطة ادارية جديدة للدلتا المصرية تنظيم العلاقة بين الريف والمدينــة على التطبيق على محافظــة كفــر الشــيخ

ان دراسة التغيرات الادارية ـ لمنطقة ما ـ لا تتم لضرورتها فى ذاتها وحسب ، بل ـ أيضا ـ باعتبارها حركة تعكس التغيرات الاقتصادية والسكانية فى هذه المنطقة ، وبمعنى آخر ... فان التغيرات الادارية ليست ـ فى الغالب ـ سوى محاولات التنظيم المتلاحقة لمتابعة تغيرات اقتصادية سكانية سبقتها ، فليس التنظيم الادارى الا اطارا .... يحتوى كيانا عمرانيا ليتيح له امكانات الحركة الصحيحة للتطور والنمو ، ولذلك يجب أن يراعى الحقائق الاقتصادية السائدة ، والخصائص السكانية للمنطقة ، ومواصفات المكان الطبيعية ، وتشكيلات القرى والمدن خلاله ، وذلك وفقا لأصول منهجية علمية محددة .

والغالب على تغيرات خريطة الدلتا الادارية ـ منذ عهد محمد على خاصة ـ انها كانت انعكاسا مباشرا أو غير مباشر لتطورات اقتصادية سبقتها ، وتمثل زيادة المساحة المزروعة على حساب المساحة البائرة .. أهم هذه التطورات ، والثابت أن هذه الزيادة .. كانت تتحقق ـ وما تزال ـ فى حركة عامة نحو هوامش الدلتا ، ويعد النمو السكانى والسكنى من أسباب هذه الحرية ومن نتائجها أيضا ، وبصفة عامة ـ كانت التغيرات الادارية ـ وظيفيا ـ محاولات متتابعة لاستيعاب الواقع الاقتصادى السكانى السكنى الجديد (شكل ٩) .

لقد تزايد عدد مراكز الدلتا الادارية من ٣٨ ـ ٦١ مركزا بين تعدادى ١٨٩٧ ـ ١٩٦٠ ، وقد تمت هذه الزيادة فى اتجاهات أساسية .. يمكن تحديدها كما يلى :

أولا : تقسيم المراكز الهامشية الكبيرة المساحة فى هوامش الدلتا الشرقية والغربية والشمالية ويعد تفاوت مساحة أقسام الدلتا الادارية سمة أصيلة فى بنائها هذا ومستمرة ، ويلاحظ أن مساحة هذه الأقسام تتجه للزيادة نحو هوامشها ، كما تتناقص الكثافة السكانية ، ونسبة



تغيرات عدد المراكز الإدارية في دلتا النيل بين ١٨٨٢ - ١٩٧٢

الأراضى المزروعة الى جملة الزمام فى نفس الاتجاه ، ولذلك وتمشيا مع عوامل النمو العمرانى الدلتاوى ·· تتجه خريطتها الادارية للتحديد ·· لاحتواء الواقع العمرانى النامى عند هوامشها من ناحية والتخفيف عن عواصم مراكزها الادارية القديمة من ناحية ثانية ·

ثانيا : انشاء بعض المراكز الادارية على حساب أخرى كثيفة السكان والسكن ، ويأتى هذا الاتجاه فى مرحلة تالية للاتجاه السابق غالبا ، فان هذه الكثافة تؤدى بدورها — ربما دون تضخم مساحى — الى تقسيم ادارى أكثر تخصيصا ، خاصة وانه يشمل — عادة — نمو بعض القرى الى حد تصبح معه من مراكز الخدمة الاقليمية الهامة ، بل وقد تتهيأ نسبة منها للتحول الى مدينة ، ويلاحظ أنه بينما كان تضخم المراكز الهامشية مساحيا ·· يعبر عن مرحلة أولية فى البناء الادارى ، فان التشكيل الادارى لوسط الدلتا وجنوبها ·· كان دائما أكثر تحديدا ، وانشاء المراكز الجديدة فى هذا الاتجاه الثانى ، يجب ان يراعى واقعا عمرانيا كثيفا نسبيا ·· وقائما بالفعل وله حركته الداخلية بين مدنه وقراه ، ويفسر هذا الاتجاه انشاء المراكز الادارية الجديدة فى المنوفية والقليوبية خاصة منذ ذلك الحين ، ويمكن توقع سيادة هذا الاتجاه فى المناطق الهامشية من الدلتا مستقبلا ·

ثالثا : الغاء بعض المراكز ٠٠ وانشاء غيرها بأسماء أخرى غالبا ، فقد ورثت خريطة الدلتا الادارية في أواخر القرن ١٩ بعض العواصم الادارية باعتبارات تاريخية أكثر منها اقتصادية ، وقد أدى نمو الدلتا السكانى السكنى منذ منتصف القرن ١٩ الى ظهور ونمو بعض مراكزها السكنية الى حد استقطبت معه أقاليمها الريفية اقتصاديا ، مما أدى الى ضرورة اعادة تنظيم العلاقة بين القرى والعواصم ، وذلك لكى تتفق العلاقة الادارية مع الواقع الاقتصادى وارتباطاته ، وتمثل ذلك فى اختيار عواصم ادارية جديدة وفى تعديل حدود المراكز تبعا لذلك ، وهكذا ٠٠ اختفت تسميات بعض المراكز وتراجعت عواصمها القديمة عن وظيفتها الادارية ، مثل « العطف والنجيلة » (بحيرة) ، « والصوالح ، القنايات ، العارين » (برقية) ، « وميت سمنود » (دقهلية) ، « وشبرا ، نوى » (قليوبية) ، « ومليج ، سبك » (منوفية) ، وحلت محلها عواصم أخرى لنفس المراكز ، أو بعد تعديلات فى حدودها ٠

ـ غير أن انشاء « مديرية الفؤادية » (محافظة كفر الشيخ) يعد أهم التغيرات الادارية فى الدلتا منذ عهد محمد على وأكثرها دلالة ، فهى « المديرية » (المحافظة) الوحيدة التى أضيفت الى خريطة الدلتا الادارية منذ ذلك الحين ، وبعد انشاؤها سنة ١٩٤٩ ٠٠ فصلا عن الغربية ـ أو من باطنها ـ خلاصة للتغيرات الادارية التى تعرض لها وسط وشمال الدلتا منذ منتصف القرن ١٩ ، وقد تأثرت بمثل ما تعرضت له الدلتا ـ عامة ـ من عوامل التغيير وأسبابه ، وأدت ظروفها الجغرافية والتاريخية الخاصة الى بناء ادارى له سماته المتميزة ، فهى المحافظة « المديرية » التى استوعبت عند انشائها معظم الأراضى المعروفة تاريخيا بالبرارى ، والتى تشمل ذلك الجزء المعروف جغرافيا بشمال الدلتا ، وانشائها قرب منتصف القرن ٢٠ ، يمثل مرحلة هامة فى تاريخ وجغرافية هذا الجزء من الدلتا ، بعد أكثر من قرن من الجهود المضنية فى الاستصلاح والاستزراع والتعمير ، بحيث يمكن اعتبار تأطيرها اداريا بمثابة اعتراف بما أصاب « البرارى » من تغيرات أساسية فى خريطتها الاقتصادية ، تغيرات فرضت فى نهاية الأمر فصلها من « مديرية » الغربية ، فاذا كان جائزا وممكنا أن تتبع البرارى كمساحات شاسعة شبه خالية من السكن والسكان المديرية الأخيرة ، فان تزايد ثقلها العمرانى تدريجيا قد أدى الى استقلالها اداريا آخر الأمر ، وهذا ما يتفق تماما مع ديناميكية التغيرات الادارية الدلتاوية ٠

ـ ورغم أن تغيرات الخريطة الادارية للدلتا ٠٠ تعد سمة مستمرة

فى تاريخها ، تكاد تتمشى مع مراحل تعميرها ، ومع التطورات السياسية التى تعرضت لها مصر بعامة منذ نهاية العصر الفرعونى ، الا أن الأسس التى تمت من خلالها هذه التغيرات ليست واضحة تماما ٠٠ الا من حيث ارتباطها بالاطار الواسع للعمران والزراعة فى الدلتا ، أى بالسكن وكشوف الضرائب ، ومن هنا ٠٠ فان محاولة اقتراح خريطة ادارية جديدة للدلتا أو لمنطقة ما داخلها ٠٠ تكتنفها ــ بداية ــ المشاكل ، خاصة ٠٠ اذا حاولت أن تتمشى مع أسس جديدة واضحة ، وارتباطات اقليمية محددة ، تتصل بالواقع وترمى لاستيعاب امكانات المستقبل ، وأن تقيم حدودها على أساس من مواجهة ظروف المنطقة المتغيرة ، بهدف تهيئة أنسب الاطارات الادارية الممكنة لتحقيق النمو بمعدلات عالية ٠

ــ والواقع أن هذا البحث لا يطمح الى تقديم خريطة ادارية جديدة للدلتا بأكملها ، انها مهمة لايمكن أن يحققها بحث منفرد الا بشكل عام للغاية ٠٠ ربما تصل فائدته التطبيقية الى أدناها ، ولكن توضيح الأسس والقواعد المقترحة للبناء الادارى للدلتا ربما يتحقق من خلال نموذج لمنطقة محددة اداريا بها ، وربما كانت محافظة كفر الشيخ أكثرها ملائمة من هذه الناحية لأسباب عامة تتصل بالدلتا ككل ٠٠ وأخرى خاصة بها ، أما بالنسبة للأسباب العامة ٠٠ فقد سبقت الاشارة الى احتواء هذه المحافظة لمعظم المنطقة المعروفة بشمال الدلتا ، ويعد شمال الدلتا منطقة نموذجية لتوضيح تأثير العوامل الحضارية والتاريخية بالنسبة لعمرانها وزراعتها ، فاذا كانت المنطقة تنتمى عموما للمرحلة الأخيرة من تعمير الدلتا ، فان هوامشها الجنوبية تنتمى الى وسط الدلتا وجنوبيها من حيث مرحلة التعمير ، فهى ــ من زاوية ما ــ تكاد تلخص مراحل تعمير الدلتا وتغيرات خريطتها الادارية ، فالثابت أن هذه الهوامش جنوبى كونتور ٣ م ٠٠ قد شهدت القرى القديمة المندمجة المرتبطة بأحواضها الزراعية منذ زمن فرعونى ، تتصل وغيرها من خلال السكك والمشايات ، وتتجمع تجارتها فى مجموعة من الأسواق المحليــة ، بل كان لها يوما مقاطعات وممالك تضمها ، وآلهة مشهورة تعبدها ، وجيوش تحقق أهدافهـا وسيطرتها ولم تكن الصورة مشابهة بأى درجة شمــالى الكونتور المذكور مع تلك السابق ايجازها ، لقد ظلت كما توضح الخرائط التاريخية للدلتا ٠٠ شبه خالية من السكن والسكان حتى نهاية القرن ١٩ ، حين بدأت عوامل التغيير تأخذ طريقها اليها ، متمثلة فى الزيادة السكانية العامة والتوسع الزراعى على حساب الأراضى البائرة ، وغير ذلك من الظروف التى تتصل بمصر منذ ذلك الحين ٠٠ وأخرى تتصــل بالعالم الخارجى وتطورات

أحداثه . ومن ثم بدأت حدودها الادارية تتعرض لاكثر التغيرات الادارية وضوحا فى الدلتا ، خاصة بعد أن أخذت الثنائيـة القديمة الواضحة فى خريطة الدلتا السكانية والزراعية عامة .. وفى شمالها خاصة تبهت تدريجيا ، وبعد ذلك فان التغيرات الادارية التى تعرضت لها المنطقة توضح الديناميكية التى كانت تتم بها التغيرات الادارية فى الدلتا عامة ، وهى ديناميكية أقل ما نوصف به أنها مؤقتة أو مرحليـة ، ولعل هذا ما يفسر تتابع التغيرات فى فترات زمنية متقاربة كما سـيأتى تفصيله ، والدعوة هنا لأن تتم هذه التغييرات وفقا لقواعد وأسس واضحة ، تجد فى هذه المنطقة الحديثة مجالا للتطبيق .. قد لا تجده فى غيرها من مناطق الدلتا.

ـ أما بالنسـبة للأسباب **الخاصة** .. فالواقع أن محاولة اقتراح خريطة ادارية جديدة لشمال الدلتا عموما ومحافظة كفر الشيخ خصوصا .. لها دوافعها العديدة والملحة من نواحى مختلفة .. قد لا يمكن تحديدها بوضوح دون الاشارة الى الخريطة الادارية الحاليـة لهذه المنطقـة .. مراحلها وبنائها وخصائص هذا البناء وسماته .

الخريطة الادارية للمحافظة :

تكاد محافظة كفر الشيخ تشمل معظم مساحة ثلث الدلتا الشمالى بين فرعيها ، حيث تبلغ مساحتها ٣٤٩٢٫٤ كم٢ ، أى بنسبة ١٥٫٨٨٪ من مساحة الدلتا (٢٢ ألف كم٢) ، تأخذ شكلا أقرب للمستطيل .. يمثل محور فرع رشيد ضلعه الغربى بطول ٨٦٫٥ كم بداية من مصـبه شمالا ، يفصل بينها وبين محافظة البحيرة ، ورغم أن فرع رشيد كان يمثل دائما حدا اداريا قاطعا بالضرورة ، الا انه لم يكن كذلك من الناحيـة الاقتصادية ، خاصة مع تسهيلات المواصلات الحديثـة ، ومن الشـمال تشرف المحافظة على البحر المتوسط بجبهة طولها ٩٥ كم بداية من مصب رشيد غربا ، تشمل بذلك بحيرة البرلس بأكملها ، بعد ذلك هى ذائبـة جنوبا وشرقا فى الدلتا ، تشترك ـ جنوبا ـ مع محافظة الغربية فى حدود طولها نحو ٨٧ كم . ويعد تاريخها الادارى ـ فى معظمه ـ جزءا من التاريخ الادارى للغربية ، وتجاورها شرقا محافظة الدقهلية على حدود مشتركة طولها ٦٢ كم ، وهى أيضا منطقة تاريخ ادارى مشترك بين المحافظتين .. لكثرة التغيرات الادارية التى تناولتهـا قبل وبعد انشاء « الفؤادية » ، ولكن العلاقة الاقتصادية والتوجيه الجغرافى ـ هنا فى الشرق ـ ليسا فى كثافتها جنوبا لأسباب تتصل بضيق الرقعة المشتركة التى تناولتهـا

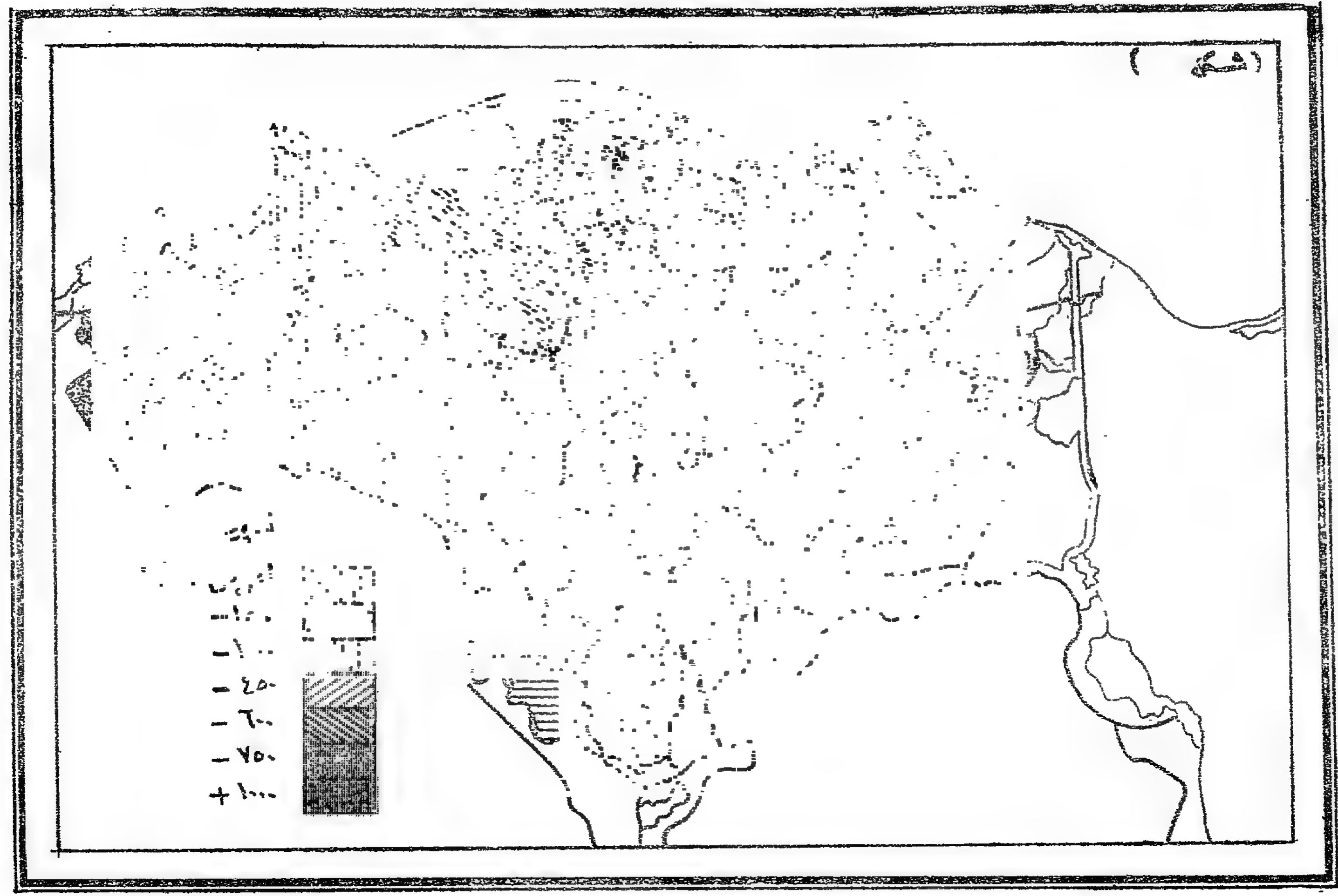
التغييرات ، وفقرها النسبى اقتصاديا وسكانيا ، واتجاه حركة العلاقة والمواصلات أساسا ٠٠ نحو قلب الدلتا ورأسها ٠

البناء الادارى (مراحل تكوينه ، خصائصه) :

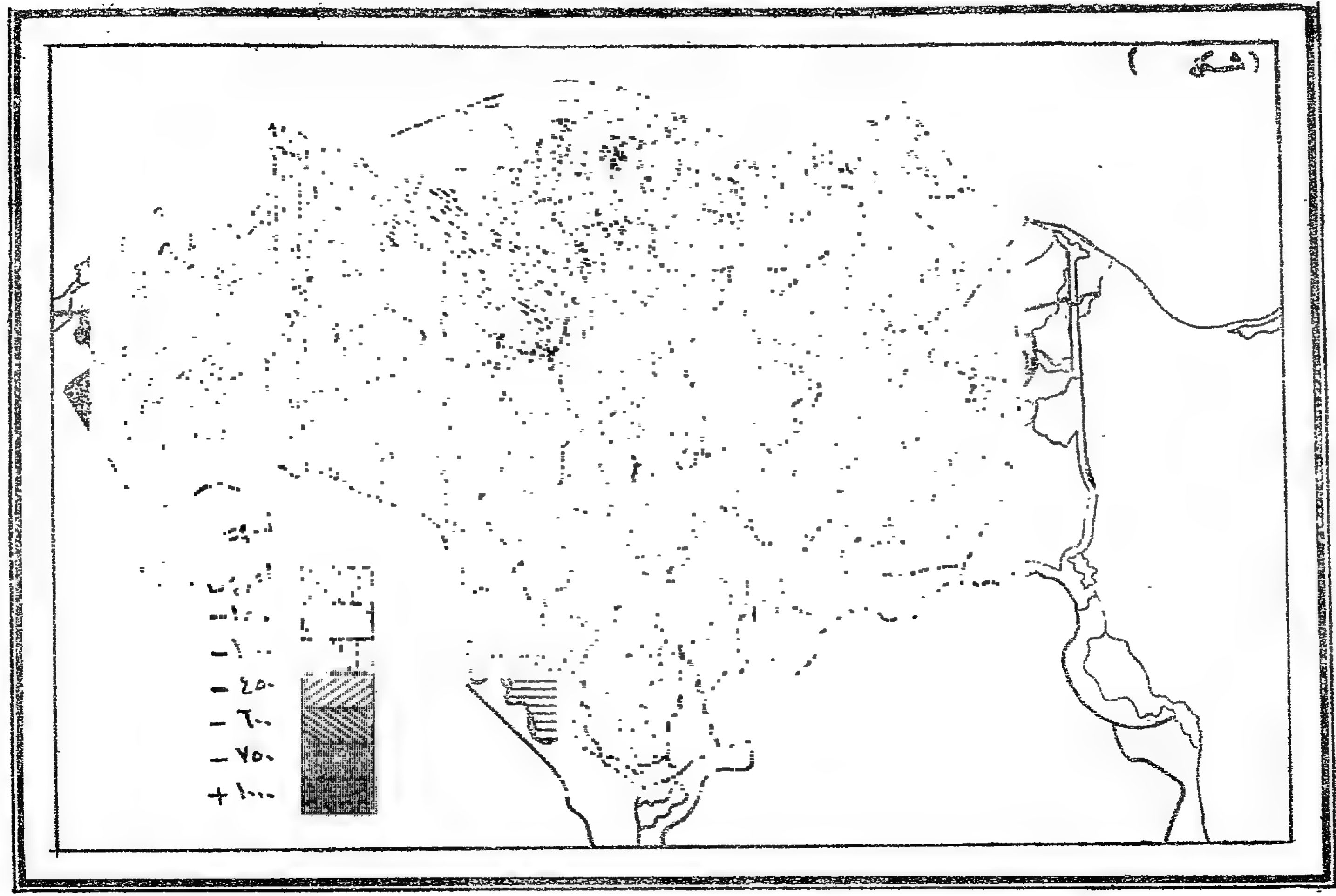
تتكون محافظة كفر الشيخ من سبعة مراكز ادارية ، أضيفت الى الدلتا ــ اداريا ــ خلال فترة طويلة ، امتدت من ثلاثينات القرن ١٩ حتى ستينات العشرين ، وهى الفترة التى اتجهت فيها خريطة الدلتا الادارية نحو التحديد والخصوصية ، بحيث ارتفع عدد مراكزها من ٣٨ الى ٦١ مركزا بين تعدادى ١٨٩٧ ــ ١٩٦٠ كما سبقت الاشارة ٠

ــ وتتأثر المحافظة بمثل ما تأثرت به الدلتا فى الماضى ٠٠ وما تتعرض له فى الحاضر من عوامل التغيير ، لقد تكونت مراكز « كفر الشيخ » ، دسوق ، فوة ، البرلس تباعا قبل نهاية القرن ١٩ ، داخل الاطار الادارى للغربية ، ويتبين من دراسة الشكل المذكور ، أن المراكز الثلاثة الأول ٠٠ كانت من الاتساع بحيث أشرفت اداريا على معظم مساحة المحافظة الحالية ، والثابت أن الأجزاء من هذه المراكز شمالى كونتور ٣ م ٠٠ كانت قليلة السكان بائرة الأراضى عامة ، والمرجح أن هذه المراكز وعواصمها ٠٠ قد ظهرت وتكونت أساسا لاحتواء وخدمة الواقع العمرانى جنوبى هذا الخط ٠٠ حسب حدودها آنذاك ، وتعكس التغيرات الادارية ــ بعد ذلك ــ النمو العمرانى فى ذلك الجزء الشمالى من الدلتا ، بحيث أدت فى النهاية ــ ضمن ما أدت ــ الى تكوين مراكز بيلا وقلين وسيدى سالم ٠

وقد انشئت « مديرية الفؤادية » بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٩ من خمس مراكز ادارية فضلا عن مديرية الغربية ، ارتفع عددها الى سبعة ٠٠ بعد اعادة تكوين مركز البرلس وانشاء مركز سيدى سالم ، وقد أورثت الغربية ــ الأم ــ الفؤادية ــ الابنة ــ عددا من سمات تكوينها الادارى القدير ، مثل تضخم مساحة المراكز الشملية ، ومواقع العواصم الهامشية ، واحتمالات التغييرت الادارية ٠



تصنيف مراكز الدلتا حسب المساحة ١٩٦٠



تصنيف مراكز الدلتا حسب المساحة ١٩٦٠

مراكزها الجنوبية ، وتشير هذه المواقع الى أن هذه العواصم قد ظهرت تباعا لخدمة الاجزاء الجنوبية من المحافظة ، تلك الأجزاء الراسخة المعمور من قديم ، وكان اشرافهـا على الاجزاء الشـمالية (البرارى) من باب الضرورة آنذاك ، كما لم تكن تلك الأجزاء تشكل عبئا اداريا على تلك العواصم ، حيث كانت شبه بائرة قليلة السكان متبددة السكن ، غير ان النمو العمرانى الذى شهدته المنطقة عامة ٠٠ وتلك الأجزاء الشمالية خاصة ، أدى الى ظهور ظروف جديدة تتبلور تدريجيا ، وظهرت مشكلة المسافات التى طالت بين مراكز السكن القرى والعزب الشمالية النامية وبين العواصم الادارية (المدن) الجنوبية ، كما أن القدرة الاقليمية لهذه العواصـم – هى محدودة بحكم حداثتها – لم تعد كافية لتحمل أعباء هذا الواقع العمرانى النامى ، خاصة فى ظل شـبكة مواصـلات رديئة غالبا ، وقد أدى ذلك – كما سبقت الاشارة أكثر من مرة – الى ظهـور عدد من مراكز الخدمة الاقليمية مرتبطة بتلك الاجزاء النامية شـمالى كونتور ٣م ، وتتمثل فى خط يمتد من قرية مطوبس على فرع رشـيد غربا (مركز فـوة) ٠ ثم سد خميس (سيدى سـالم) ، والرياض (كفر الشيخ) وينتهى عند الحامول شرقا (بيلا) ، وهى مجموعة من مراكز الخدمة تمر – عامة – بنفس مراحل ظهور العواصم الجنوبية ، من حيث تركيز عدد من مسـتويات الخدمة الادارية والتعليمية والصحية الجيدة كما أنها تنمو كأسواق لتصريف فائض انتاج المناطق المستصلحة، بحيث أصبح لها منطقة خدمة تتجه اليها وتساهم فى زيادة معـدلات نموها ، بحيث يمكن توقع أن تصبح مراكز الخدمة هذه – بشكل ما – عواصم ادارية جديدة لهذه الاجزاء ، اذا ما استقر الرأى على انشاء عدد من المراكز الادارية الجديدة ، ويمكن اعتبار انشاء مركز سيدى سـالم حول مدينة سيدى سـالم – ولم تكن تزيد عن مركز خدمـة اقليمى محدود – بداية لهذا الاتجاه ٠

الحدود الادارية :

يخضع التحديد الادارى للمحافظة للنمط الشائع فى الدلتـا ، فتقسيم الأخيرة يتمشى عادة مع ظاهراتها الطبوغرافية الرئيسية ، وربما أوحى التقسيم الطبيعى لمصر الى الدلتا والوادى ٠٠ بأول تقسيم ادارى لها ، وبعد ذلك ٠٠ يمثل مجرى النيل الرئيسى وفروعه والترع والمصارف، الخطوط الأساسية التى تتفق معها – عادة – الحدود الادارية للمحافظات والمراكز والنواحى اذا أمكن ٠

وتتخذ الخريطة الادارية للمحافظة شـكلا أقرب للمسـتطيلات

المتجاورة ، حيث تمتد حدود مراكزها من الجنوب الى الشمال باستثناء مركز البرلس ، بل ان حدود مركزى بيلا وكفر الشيخ تمتد بطول المحافظة كلها ، مما يمنحها طولا قد لا يلاحظ فى غيرها من مراكز الدلتا الادارية ، سمة مستمرة من وقت اشرافها الادارى على برارى الشمال ، ويخلق هذا التشكيل مشاكل ادارية عديدة ، تتصل بتباعد المسافات بين القرى وعواصمها ، وتوزيع الخدمات بأنواعها فى هذا الاطار المترامى المتباعد السيء المواصلات غالبا ، وان كانت هذه المشاكل أقل حدة فى مركزى قلين ودسوق بسبب تقارب القرى وقلة عدد العزب نسبيا ، فضلا عن مساحتهما المعقولة ٠

ومن ناحية أخرى ٠٠ فقد حرمت خمسة من مراكز المحافظة ـ بسبب هذا التشكيل ـ من جبهة نهرية ، وتمتع مركزا دسوق وفوة فقط بميزات الموقع على فرع رشيد المتمثلة فى وسيلة اتصال سهلة ورخيصة بوسط الدلتا وجنوبها ، فضلا عن الميزات الخاصة بالرى ، وفى نفس الوقت ٠٠ يلاحظ أنه باستثناء مركزى دسوق وقلين ، فان بقية المراكز تتمتع بجبهة بحيرية على بحيرة البرلس ، وتتزايد أهمية البحيرة فى الوقت الحاضر مع استصلاح الأراضى المتاخمة لها من الجنوب ، وتقلص مساحات البوار القديمة ٠

ويلاحظ أنه ـ باستثناء مركز سيدى سالم ـ فان بقية المراكز تشترك فى حدود ادارية مع مراكز من خارج المحافظة ، وقد تكون هذه ميزة شكلية نظرا لتشابه النمط الحضارى فى الدلتا عامة ، ولكن الغالب أن يؤدى الانفتاح على عدد كبير من المراكز وعواصمها وعواصم المحافظات الى تيسيرات خاصة بالمواصلات ، التى تمتد بين المدن الرئيسية بصورة جيدة عادة ، فقد كانت المواصلات الميسرة بين مدينتى كفر الشيخ ودسوق بأنحاء الدلتا ومدنها من أسباب نموهما ، بينما أدى موقع مدينة فوة المتطرف نسبيا عن مناطق الكثافة الاقتصادية والسكانية فى الدلتا ، ورداءة مواصلاتها بينها وبين قراها ، ومجاورتها لعدد من المراكز الفقيرة نسبيا ٠٠ شرق وغرب فرع رشيد ، أدى الى تدهور مكانتها بين مدن المنطقة ، فقد تراجعت عن المركز الأول من حيث الحجم بينها فى تعداد ١٨٩٧ الى المركز الرابع فى تعداد ١٩٦٠ ، بعد مدن « كفر الشيخ ، دسوق ، بيلا » ٠

التغيرات الادارية :

اتجهت الخريطة الادارية للمنطقة نحو التحديد تدريجيا ، وذلك بانشاء عدد كبير من النواحى المالية والادارية منذ نهاية القرن ١٩ ،

والواقع أن انشاء النواحى الجديدة كان يتم أساسا على حساب نواحى المنطقة الشمالية ، تلك التى كانت تتميز باتساع زماماتها غالبا ٠

ويوضح الجدول الآتى أن الاتجاهات الأساسية التى احتوت ظهور النواحى الجديدة كانت تجمعها خاصية أولية ، وهى أن هذه الاتجاهات جميعها ، كانت تعبيرا اداريا عن النمو العمرانى فى المنطقة منذ ذلك الحين بشقيه السكنى والزراعى ٠

اتجاهات التغيرات الادارية

البيان	القرى القديمة	تحويل العزبة الى قرية	تحويل مجموعة من العزب الى قرية	تقسيم الكتلة السكنية والزمام	نشأت من خارج الزمام	جملة
عدد القرى	٨٨	٦٨	٢٦	٨	٢	١٩٢

ـ وهكذا يعد تحويل العزبة الى قرية أهم اتجاهات التغيير الادارى المرتبط بالعمران ، والواقع أنه من حيث العـــدد ٠٠ فان العزبة تمثل الشكل السكنى الرئيسى فى المحافظة (٢٠٠٠ عزبة حسب تعداد ١٩٦٠) ، ولكنها تستوعب أقل قليلا من نصف سكان ريف المحافظة (٥٣٪ فى القرى ، ٤٧٪ فى العزب من جملة سكان الريف ١٩٦٠) ، وقد سبقت الاشارة الى عوامل ظهورها وانتشارها ، وقد سارت العزبة فى نفس طريق القرى القديمة الجنوبية ، مرتبطة بالزراعة النامية ، بحيث توالت القرارات الادارية منذ نهاية القرن ١٩ ٠٠ خاصة بتحويل العزب الى قرى ، لأسباب تتصل بنموها فى حد ذاته ، ثم حاجة اقليمها الزراعى لمركز خدمة ٠٠ خاصة مع تباعدها عن العموديات الجنوبية . وبذلك فقد تزحزح خط القرى نحو الشمال تدريجيا منذ ذلك الحين ، وقد بلغ عدد القرى التى أضيفت الى خريطة السكن فى المنطقة منذ بداية القرن ١٩ ما يزيد عن مائة قرية (١٠٤) كانت جميعها فى الأصـــل من العزب التوابع ٠

ـ أما بالنسبة **للاتجاه الثانى** ، ويشمل تحويل مجموعة متجاورة من العزب الى ناحية مالية وادارية ، فيختلف عن الاتجاه السابق من

عدة نواحى ، أهمها آن زمام مجموعة العزب يكون عادة واسعا ، يضم عددا كبيرا نسبيا من العزب المتناثرة ، لا يتميز معظمها بحجم خاص ، وعادة ما تكون العزبة المتوسطة الموقع هى مقر العمودية وليست الأكبر حجما ، ويسبق اسمها ـ بعد تحويلها الادارى ـ عادة لفظى « عزب » ٠٠ أو منشأة ٠٠ » ، كما أنه أحدث نسبيا ، بمعنى أن معظم حالاتها تمت منذ بداية القرن ٢٠ ، ويظهر هذا الاتجاه فى مراكز « دسوق » فوة ، سيدى سالم » ، بل ان معظم قرى الأخير الحالية ـ خاصة قسمه الغربى ـ ظهرت اداريا كمجموعة من العزب ، والغالب أن انشاء النواحى الجديدة كان يتم تبعا لأسباب متعددة ، منها تركيز بعض الخدمات الصحية أو التعليمية أو الادارية فى القرى ، مما يحرم العزب البعيـــدة من ميزة الخدمات الميسرة ، فتطالب بعض العزب المتميزة بانشاء عموديات خاصة ، كما أن الرغبة فى احتواء الواقع العمرانى النامى فى الأراضى المستصلحة من هذه الأسباب ، وهى تحدث أحيانا كانعكاس التغيرات الادارية المتتابعة التى تعرضت لها المنطقة منذ بداية القرن ٢٠ ٠

ـ أما الاتجاهان **الأخيران** فأقل أهمية ، **فالأول** ٠٠ (تقسيم الكتلة السكنية والزمام) ، يتم بتقسيم قرية كبيرة الى قريتين أو أكثر ، كما يتم بالضرورة تقسيم الزمام ، ليصبح لكل منها زمامها الخاص المستقل ، وتكون القرية الكبيرة ـ الأولى ـ عادة مكونة من كتلتين ســكنيتين أو أكثر ٠٠ متجاورة أو متلاحمة ، لا يزيد البعد بينهما عادة عن ٥٠٠م ، وقد يفصلهما ترعة أو مصرف أو طريق أو مشاية ، وهى تفسر ظاهرة « **القرى التوأم** » فى المنطقة وربما فى الدلتا ، أى القرى شبه المتصلة أو المتجاورة سكنيا ، ولكنها منفصلة اداريا وماليا ٠

أما الثانى (انشاء نواحى من خارج الزمام) ، فهو اتجاه قديم حين كانت بعض أراضى المنطقة الشمالية لا تتبع زمام أى قرية مجاورة ، وذلك لبوارها وخلوها من السكن والسكان ، وينتمى لهذا الاتجاه ٠٠ قرار انشاء ناحيتى « عزب الخليج بحرى ، وعزب الوقف بحرى » من نواحى مركز فوة ، وقد انشئت الأولى سنة ١٨٤١ ، والثانية سنة ١٨٥٠ ، والآن أصبحت جميع أراضى المنطقة مقسمة الى زمامات تتبع نواحيها المالية والادارية ٠

وبعد هذا العرض السريع للخريطة الادارية الحالية للمحافظة ٠٠ مراحلها وبنائها ٠٠ وخصائص هذا البناء وسماته ، يمكن تحديد الدوافع العديدة والملحة لمحاولة اقتراح خريطة ادارية جديدة لها كما يلى :

اولا :

ان الخريطة الادارية الحالية للمحافظة قد وضعت فى ظروف تختلف عنها الآن سواء من ناحية عدد السكان ٠٠ أو كثافة العمران ٠٠ أو نسبة الأراضى المزروعة الى جملة الزمام ، لقد تغيرت هذه العناصر الثلاثة تغيرا كميا فى عقود السنين الأخيرة ، بما يفرض اعادة النظر فى الاطارات الادارية التى تشملها ٠

ثانيا :

تعد محافظة كفر الشيخ ٠٠ الثالثة ٠٠ بين محافظات الدلتا من حيث المساحة ، واذا كان ذلك فى حد ذاته بالنسبة لها ـ أيضا للمحافظات الواسعة ـ قد يصلح مبررا لتقسيم ادارى أكثر خصوصية ، فان موقعها الهامشى يضيف مبررات جغرافية وتاريخية أخرى ، فهى بموقعها هذا تكاد تلخص ظروف الدلتا بأكملها ، فالقسم الجنوبى منها ٠٠ ينتمى طبيعيا واقتصاديا وسكنيا لوسط الدلتا وجنوبيها ، وذلك من حيث رسوخ الزراعة والعمران منذ زمن ربما فرعونى ، وتبدأ ظروفها فى الاختلاف تدريجيا فى الاتجاه الشمالى ، حيث تشمل معظم النطاق المعروف تاريخيا « بالبرارى » ، ذلك النطاق الذى تأخر تعميره حتى نهاية القرن ١٩ ، ورغم أن هذه الثنائية قد بهتت فى الوقت الحاضر ، مع عمليات استصلاح الأراضى البائرة ، وتسوية الكراديد والتلال المنتشرة ، الا أن آثارها ماتزال ملحوظة ، تتمثل فى انخفاض كثافة السكان والسكن عامة ، وارتفاع نسبة الأراضى البائرة الى جملة الزمام نسبيا ، وسيادة البرك والمستنقعات فى مساحات واسعة منها ، والمرجح أن ذلك الاختلاف يشير الى درجة من التفاوت أيضا فى اتجاهات النمو ، بقدر يؤيد محاولة التقسيم الادارى المقترحة هذه ، خاصة اذا ما دعمت المحاولة بخطة تنمية شاملة لكل من القسمين ٠

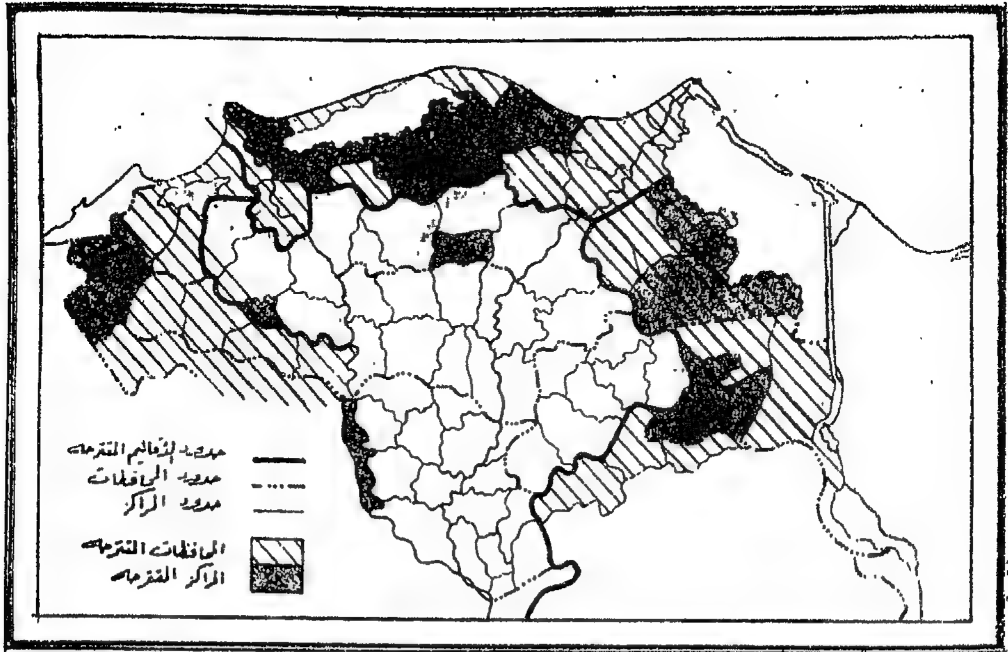
٣ ـ لقد أدت الظروف السابق توضيحها ، والمرتبطة بتفاوت مراحل تعمير المنطقة ، الى ظاهرة هامشية مواقع العواصم الادارية فى المنطقة ، تلك العواصم التى ظهرت تباعا ، مرتبطة بالأجزاء الجنوبية المعمورة من المنطقة ، ومع امتداد العمران نحو الشمال ٠٠ تباعدت المسافات بينها وبين القرى والعزب التى ظهرت مرتبطة بالعمران الجديد ، واذا أضيف الى ذلك نمو هذا العمران الجديد من الناحية الاقتصادية ، بدرجة أدت الى ظهور مراكز خدمته وأسواقه الخاصة ، فان هناك ضرورة أخرى تظهر ٠٠ مشيرة الى احتمالات التغيير ، وهى اتاحة الفرصة للنمو المدنى لهذه المناطق الجديدة ، وذلك من خلال انعاش مراكز خدمتها النامية وتحويلها الى عواصم ادارية ، أى الى مدن ٠

٤ ـ يحتاج التخطيط الاقليمي لمنطقة ما الى شروط خاصة ، من أهمها .. وجود درجة من التشابه في ظروفها الطبيعية والحضارية ، ولا شك أن خطة التنمية في منطقة راسخة العمران من قديم ، متكاثفة السكن والسكان ، تكاد تزرع معظم أراضيها ، تختلف عنها في منطقة أخرى ؛ حديثة الاستزراع .. متبددة السكن نسبيا ، قليلة الكثافة السكانية عموما ، وهكذا .. فان متطلبات وضع خطة تنمية للمنطقة ـ بوضعها الادارى الراهن ـ قد تواجه مشكلة تفاوت مراحل نمو أجزائها ، والأرجح أن محاولة تمييز أقسامها .. بشكل يتفق مع مراحل نموها ، من العوامل المساعدة لوضع خطة تنمية مناسبة لهذه الأقسام ، تبعا لمتطلباتها الخاصة .

واذا كان الاقليم من وجهة النظر الجغرافية هو « مساحة متناسقة .. بالنظر الى مجموعة خاصة من الظروف المتداخلة ، سواء أكانت طبيعية أو حضارية ، مما يكون في النهاية مركبا له سماته المتميزة » ، فان هناك من يضيف مفهوم « الوحدات الادارية الطبيعية Natural adminstrative units » ، وهي الوحدات المناسبة لتغطية الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، لكي تحل محل الوحدات الادارية التقليدية المصنوعة Artificial غالبا ، والتي تنظم مناطق معينة كاطارات بعيدة ـ بدرجات متفاوتة ـ عن مطالب الحياة الحديثة والمتغيرة في اقليم من الأقاليم ، ومثل هذه الوحدات الادارية الطبيعية ، تمثل الاطارات المناسبة لتنظيم المجتمع الحديث لأى غرض خاص ، مثل تخطيط المدن والريف ، وانماء الموارد الممكنة والمتاحة ، ووضع نظام جديد للحكم المحلى ، وجمع المعلومات والمادة الاحصائية ، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها ، وهكذا يظهر تميز هذه الوحدات ، ويجب أن تتجه الوحدات الادارية للاتساق معها وليس العكس ، فهناك حاجة الى وحدات محلية جديدة تناسب الحاجات المتغيرة ، ولها خصائص مختلفة عما هي عليه الآن ، وحدات اقليمية ـ لها حدودها الواضحة نسبيا ، والمرتبطة بظروفها الطبيعية والحضارية ، وذلك خدمة لها ، وحتى لا تنفصل ظروف مركبها الحضارى عن الطبيعي أو العكس .

ـ وربما يجدر الآن .. وضع الخطوط العريضة للخريطة الادارية المقترحة لمحافظة كفر الشيخ ـ باعتبارها النموذج المختار لهذه الدعوة نحو خريطة ادارية جديدة للدلتا ـ ولتوضيح الأسس التي يجب على أساسها تغيير الخريطة الادارية الحالية للدلتا ، وذلك كما يلى : (شكل ١١) .

أولا : تقسيم مراكزها الادارية الحالية .. بحيث يصل عددها الى أحد عشر مركزا .. بدلا من سبعة كما هو حالها الآن .



(شكل ١٨) الخريطة الادارية المقترحة لدلتا النيل

ثانيا : اقتراح انشاء محافظة جـديدة ، تضم مراكزها الجديدة المقترحة وغيرها ، بحيث تشمل أجزاءها الشمالية عامة .

والواقع أن الصعوبة المباشرة التى تواجه مثل هذا الاقتراح .. هو أنه من العسير .. تصور تخطيط ادارى جديد لمنطقة ما ، دون أن يؤثر ذلك بدرجات متباينة فى الخريطة الادارية الحالية للدلتا عمـوما وبخاصة فى الأقسام الادارية المجاورة للمحافظة ، ان ذلك قد يؤدى الى اختلال فى التوازن النسبى الراهن لخريطة الدلتا الادارية ، خاصة .. وأن انشاء مراكز ادارية جديدة ، سيؤدى بالضرورة الى ظهور عواصم ادارية جديدة ، وما يتبع ذلك من اختلال العلاقات المدنية الاقليمية ، على انه من الصعب محاولة الخروج بنطاق الاقتراح عن محافظة كفر الشيخ.. الا بحذر شديد ، وفقط من حيث تقديم بعض التوصيات العامة ، لأن ذلك يقتضى الدراسة الشاملة لجميع الاطارات الادارية الحالية فى الدلتا .. أى المحافظات والمراكز ، ومعنى هذا .. أن هذه المحاولة لن تتعدى حدود المحافظة الخارجية الحالية ، على أن يحتوى الاقتراح من المرونة ، ما يسمح بامكانية تغييرات فى هذه الحدود فى المستقبل ، تحقق لها أكبر قدر ممكن من التناسق مع المحافظات المجاورة .

أولا ـ اضافة أربع مراكز ادارية الى المحافظة :

ان انشاء المراكز الجديدة ٠٠ سيتم من حيث **الشكل** ٠٠ بتقسيم مراكز المنطقة المتضخمة تقسيما عرضيا ، أى أن الخطوط المقترحة ٠٠ ستسير عامة من الغرب الى الشرق ، مع التعديلات المناسبة فى الأطر الادارية لجميع مراكز المحافظة الادارية ، ومن ناحية **المضمون** ٠٠ فان هذه الحدود ستفصل بين نطاقين تمايزت ظروفها الاقتصادية والسكانية ، مع مراعاة وضع العواصم المقترحة بالنسبة لقراها ، ومحاولة ايجاد قدر من التوازن فى مساحة المراكز الجديدة والقديمة ، وقبل الاستطراد فى مثل هذا التحليل ، يمكن تقديم الجدول التالى ، ويلخص الوضع الادارى المقترح :

البيـــان	المراكز الحالية (بعد تعديلها تبعا للتغيير المقترح)						المراكز المقترحة (بعد فصلها تبعا للتغيير المقترح)					
	كفر الشيخ	دسوق	قلين	فوة	بيلا	سيدى سالم	البرلس	مطوبس	سد خميس	الرياض	الحامول	جملة
العاصمة	كفر الشيخ	دسوق	قلين	فوة	بيلا	سيدى سالم	بلطيم	مطوبس	سد خميس	الرياض	الحامول	١١
عدد النواحى	٤١	٣١	٢٧	٩	١٣	١٤	٩	١٧	١٢	١٥	٤	١٩٢
عدد العزب	٢٧٧	١٧٩	١٠٦	١٠٢	٢٨٨	٢٠٥	٤٢	٢٧٧	٢٣٠	١٧٩	١١٥	٢٠٠٠
المساحة كم٢	٣٨٥ر٤	٣٣٠ر٢	١١٤	١٦٩ر٦	٤١١ر٢	٣١٧ر٢	١٦٧ر٢	٢٨٩	٤٥٦ر٣	٣١١ر٢	٦٣٨ر١	٣٤٩٢ر٤
عدد السكان (١٩٦٦)	٢٠٥٣٨١	١٨٩٧٢٣	٩٩٣٢٨	٨٠٦٠٧	١٣٠٧٠٩	٨٩٩٨٩	٤٩٩٢٩	٨٩٣٨٧	٧٤٥٠٨	٦٢٩٠٥	٥٠٣٩١	١ر١٢١٦ر٧٧

ويوضح الجدول والخريطة المرفقة ما يلى :

١ ـ يتم انشاء « **مركز مطوبس** » على حساب مركز فوة ، وذلك بفصل ١٧ ناحية من توابع الأخير الشمالية ، وبذلك تتمشى حدود المركز الجديد مع فرع رشيد غربا ، وتتجه شرقا متمشـية مع الحدود الادارية الجنوبية لنواحى « مطوبس ، عزبة عمرو ، القومسيون شرق » ثم تتجه شمالا ، حيث تتمشى مع الحدود الشمالية الشرقية لمركز فوة ، وجملة مساحة المركز المقترح ٢٨٩ كم٢ ، أى نحو ٧٠٪ من جملة مسـاحة مركز فوة الحالية (٥ر٤٢١ كم٢) ٠ ورغم هامشية موقع « مطوبس » العاصمة المقترحة ، بالنسبة لريفها ٠٠ خاصة شمالية ، الا أن جاذبيتها ، وتركيز الخدمات بها تعوضان ذلك ، وعموما فان أبعد قراها عنها « برج مغيزل » تبعد عنهـا بمسافة ٢٢ كم ، وفى وجود الطريق المرصوف الذى يربط بينهما ٠٠ فان آثار التباعد تتضاءل نسبيا ، خاصة ٠٠ وان مجموعة القرى الشمالية فى مركز مطوبس المقترح « منية المرشد ، برنبال ، الجزيرة الخضراء » ، تتمتع بمستوى خدمة صحى وتعليمى واجتماعى طيب ، وهو ما يقلل أيضا من آثار هامشية موقع مطوبس ، وتجدر الاشارة الى احتمال زيادة عدد نواحى مركز مطوبس الى ٢٤ ناحية ، اذا استقر الرأى على تقسيم زمامات نواحى « عزب الخليج قبلى ، عزب الوقف بحرى ، منية المرشد » ، وهى النواحى التى تتميز باتساع مساحاتها ، فضـلا عن احتمالات الاستصلاح فى أراضيها البائرة ٠

أما **مركز فوة** فى وضعه المقترح ، فيشمل ٦ نواحى من نواحيـه القديمة ، بالاضافة الى ناحيتين من نواحى مركز دسوق ، هما « الزوامل ، المنشية المستجدة » وأخرى ثالثـة من نواحى مركز سيدى سـالم هى « أبو غنيمة »(١) ، ويتحقق بذلك أن يصبح موقع مدينـة فوة مناسبا لريفها ، وتتضاءل آثار هامشية موقعها بالنسبة لريفها المتسع القديم ٠

أما مركز « **سد خميس** » ٠٠٠٠٠ فالمقترح أن يتكون على حساب مركز سيدى سالم ودسوق ، حيث تحول تبعية ٦ قرى من الأول و ٥ قرى من الثانى ٠٠ كما توضح الخريطة ، ويمكن أن تزيد عدد نواحيه الى ١٥ ناحية ، اذا تم تقسيم زمام نواحى « برية الأصيفر ، الروضة ، فقهـاء البحرية ، زبيدة » ، وهى النواحى الكبيرة المساحة داخل المركز المقترح ٠

---

(١) هذه النواحى وغيرها ٠٠ مما سيقترح فصلها من مراكز وضمها لأخرى ، حالات معروضة للبحث أمام لجان التقسيم الادارى فى المحافظة ، بناء على رغبة الأهالى فى تغيير تبعية قراهم الادارية ٠

وبذلك ‥ فان سد خميس ‥ يصبح محاطا بمراكز « مطوبس ، فوة » من الغرب ، ودسوق من الجنوب ، وسيدى سالم من الشرق ، كما أن العاصمة المقترحة « سد خميس » تتمتع بموقع مناسب للغاية وسط ريفها ، كما يتميز هذا الريف بالتجانس سكانيا وانتاجيا ، فهو يضم أقل نواحى مركزى سيدى سالم ودسوق كثافة سكانية ، وذلك باستثناء ناحيتى القصابى من توابع سيدى سالم ، والمندرة من توابع دسوق ، فهما من النواحى العالية الكثافة والانتاجية ٠

وبذلك ‥ فان مساحة **مركز سيدى سالم** الحالية (٧٢٣ كم٢) ، تتناقص الى ٣١٧ر٢ كم٢ ، ويقل عدد نواحيه الحالية من ٢٢ ناحية الى ١٤ ناحية ، يمكن أن تزيد الى ١٧ ناحية ، اذا تم تقسيم نواحى « الحدادى ، البلاص ، منشأة عباس » من نواحيه كبيرة المساحة ٠

وربما كان أجدى — من زاوية تقسيم مركز سيدى سالم الى قسمين تتشابه ظروفهما الانتاجية — أن يتم هذا التقسيم عرضيا ، أى من الغرب الى الشرق ، فيتميز القسم الجنوبى — ككل — بالكثافة السكانية العالية والانتاجية المرتفعة نسبيا ، بينما يتميز الشمالى بأنه أقل كثافة وانتاجية ، ويكون هذا أجدى من وجهة نظر التنمية والتخطيط ، غير أن موقع سد خميس — المرشحة كعاصمة — قد رجح التقسيم بالشكل المشار اليه ، خاصة وأن سد خميس تتمتع بمواصلات ميسرة مع معظم نواحى مركزها المقترح ، كما أن الأخيرة ‥ تتجه اليها كمركز خدمة اقليمى جذاب ٠

أما مركز دسوق ‥٠ فان مساحته الحالية (٣١٥ر٦ كم٢) تتناقص الى (٢٣٠ر٢كم٢) ، ويقل عدد نواحيه من ٣٦ الى ٣١ ناحية ، حيث تفصل عنه أبعد نواحيه عن عاصمته ، وهى مجموعة النواحى الشمالية الشرقية ، واذا كانت ناحيتى شابة (١٤ كم عن دسوق) وكفر أبو زيادة (١٦ كم عنها) تتمتعان بمواصلات ميسرة مع مدينة دسوق ‥ عبر طريق كفر الشيخ / دسوق المرصوف ، تقلل من أثر تباعد القريتين مع عاصمتهما دسوق ، الا أنه اذا تم رصف الطريق الترابى الموصل بينهما وبين سد خميس عاصمتهما المقترحة ، فان المسافة بينهما وبين الأخيرة ‥ لا تزيد عن ٨ كم ، وبذلك يضاف الى ميزة سهولة الاتصال بالعاصمة ‥ القرب منها أيضا ٠

ويقترح اضافة ناحيتى « الغنيمى ، حصة الغنيمى » الى مركز دسوق فصلا عن مركز قلين ، وذلك لسهولة اتصالهما بمدينة دسوق ، وأيضا لالحاح أهالى الناحيتين طلبا لهذا الفصل والضم الادارى ، لارتباطاتهما التجارية والتسويقية والتعليمية القديمة بمدينة دسوق ،

حيث كانتا ضمن الاطار الادراى لمركز دسوق منذ انشائه فى ١٨٤٠ ، وحتى انشاء مركز قلين سنة ١٩٤٧ ٠ أى لأكثر من ١٠٠ سنة ٠

٣ ـ وبالنسبة لمركز « **الرياض** » ، فان انشاءه يتم على حساب مركز كفر الشيخ فقط ، حيث يتم فصل ١٥ ناحية من نواحى الأخير الشمالية ، تتميز بانها أقل نواحيه كثافة سكانية وانتاجية ، كما انها أعلاها من حيث معدلات النمو السكانى ، وهى تمثل منطقة المستقبل بالنسبة لاحتمالات التوسع الزراعى أفقيا ورأسيا ، خاصة نواحى « العباسية ، الحلافى ، الرصيف ، أبو مصطفى » ، وتجدر الاشارة ٠٠ الى امكانية تقسيم النواحى الأخيرة الكبيرة المساحة ، بحيث يرتفع عدد نواحى مركز الرياض المقترح الى ١٩ ناحية ادارية ٠

وبذلك ٠٠ فان مركز الرياض هذا ٠٠ يصبح محاطا بمراكز « كفر الشيخ » من الجنوب « سيدى سالم » من الغرب ، ومركز « الحامول » المقترح من الشرق ، وبحيرة البرلس من الشمال ، ورغم موقع العاصمة ، المقترحة « رياض كفر الشيخ » الهامشى بالنسبة لريفها المتسع ، الا أن جاذبيتها ويسر مواصلاتها يقللان من أثر ذلك ، خاصة ٠٠٠ اذا امتد الطريق المرصوف كفر الشيخ / الرياض / طلمبات ٧ وطوله ٢٨ كم نحو الشمال حتى بحيرة البرلس ، أى لمسافة ١٥ كم أخرى ، لربط الرياض بناحيتى أبو مصطفى والرصيف وعزبهما الكثيرة المتناثرة ٠

أما « **مركز كفر الشيخ** » ٠٠ فان مساحته تتناقص ـ فى حالة انشاء مركز الرياض من ٧٠٠ر٢ كم٢ الى ٣٨٥ر٤ كم٢ ، كما يقل عدد نواحيه من ٦١ الى ٤١ ناحية ، وبذلك يتخلص من تورمه الملحوظ ، سمته الادارية المستمرة منذ انشائه سنة ١٨٢٦ ، ويتخذ شكلا أقرب للاستدارة ، تتوسطه ـ تقريبا ـ عاصمته كفر الشيخ ، كما يكتسب التناسق المطلوب لخطة تنمية اقليمية خاصة ، ويتحقق نفس الغرض بالنسبة لمركز الرياض المقترح ، حيث تسود الأخير ـ أيضا ـ صفات متشابهة عامة من ناحية الكثافة الانتاجية والسكانية ٠

وهنا تجدر الاشارة ـ الى اقتراح ضم ٤ نواحى من مركز كفر الشيخ الى مركز قلين ، هى « أبعادية الروضة ، رزقة الشناوى ، سنو ، محلة موسى » لقربها من مدينة قلين من ناحية ، وللتخفيف عن العاصمة كفر الشيخ من ناحية ثانية ، وهذا ما يفسر تناقص مساحته وعدد نواحيه الى ما سبق ذكره ، ٠٠ وبذلك ٠٠ فان عدد نواحى مركز قلين (٢٥ ناحية) يرتفع الى (٢٧ ناحية) ، كما تزيد مساحته من ١٠٧ر٢ كم٢ الى ١١٤ر٠ كم٢ ٠

٤ ـ ويتم انشاء مركز الحامول على حساب مركز بيلا ، وذلك بفصل نواحى « الحامول ، الكفر الشرقى ، كوم الحجر ، البنا وعزبها ، الابعادية البحرية » عن الأخير ، وجملة مساحتها ٦٣٨ كم٢ ، ويمكن أن يضاف اليها الجزء الشمالى من ناحية كفر الجرايدة ، وبذلك ٠٠ فان المركز المقترح يمكن أن يشمل نحو ٦٠٪ من جملة مساحة مركز بيلا (٣ر١٠٤٩ كم٢) ، وتتمثل فى أكبر نواحى مركز بيلا مساحة وأقلها انتاجية وكثافة سكانية ، وأعلاها من حيث نسبة الأراضى القابلة للاستزراع ، وأكثر قابلية للتغييرات الادارية المفيدة ، حيث يمكن أن تنقسم هذه النواحى الخمسة الى أكثر من ١٥ ناحية ادارية معقولة المساحة ، خاصة ٠٠ وأنها الآن زاخرة بالعزب الكبيرة الحجم ، المتباعدة عن مقار العموديات والخدمات ، والتى تطالب بالحاح بانشاء نواحى ادارية جديدة تشملها ٠

ويحوط « مركز الحامول المقترح ٠٠ مراكز « الرياض » من الغرب « كفر الشيخ » من الجنوب الغربى « بيلا » من الجنوب ، « بلقاس دقهلية » من الشرق ، و « البرلس » من الشمال ، ويشابه موقع « الحامول » العاصمة المقترحة ٠٠ موقع كل من الرياض ومطوبس الهامشى بالنسبة لريفها ، وكما سبق فان جاذبية الحامول وتركيز خدماتها ويسر مواصلاتها ، من العوامل التى تقلل من آثار هذا الموقع الهامشى ، واذا أضيف الى ذلك ٠٠ أن المسافة بين العواصم الثلاثة المقترحة ٠٠ وبين آخر نقطة فى ريفها شمالا تتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ كم، فان مشكلة الهامشية هنا تبدو أبسط بكثير من هامشية العواصم الادارية الحالية ، التى تبعد الآن ٠٠ عن أقصى نقطة فى ريفها شمالا ٠٠ مسافة تبلغ ٥٠ كم بالنسبة لمدينة بيلا ، ٥٥ كم بالنسبة لكفر الشيخ ، و ٣٥ كم بالنسبة لمدينة فوة ٠

أما مركز بيلا ٠٠ فان مساحته تتناقص الى ٢ر٤١١ كم٢ ، كما يقل عدد نواحيه الى ١٣ ناحية ، ويأخذ شكلا أقرب للاستدارة ، وتأخذ عاصمته بيلا موقعا أقرب للتوسط ، مما يهيىء فرصة أكبر لها لخدمة ريفها المرتبط معها بمواصلات ميسرة ٠

ثانيا : اقتراح انشاء محافظة جديدة شمالية (محافظة البرلس) :

يأتى اقتراح انشاء محافظة جديدة ٠٠ على حساب محافظة كفر الشيخ ٠٠ أو من باطنها ٠٠ كنتيجة منطقية ، مهدت لها الدراسة السابقة ، بما قدمته من أفكار التنمية الاقتصادية من ناحية ، واقتراحات التقسيم الادارى الجديد من ناحية أخرى ، ولا شك أن اقتراحا مثل

هذا ·· لا يجب أن يطرح ببساطة وسهولة ، ذلك أن هنـــاك نواحى تتجاوز امكانات أى بحث منفرد ، وجوانب تفصيلية قد يكون من غـير المتاح دراستها أو حتى الالمام بها دون جهود مكثفة ، ولذلك ·· يجب المبادرة والاشارة الى أن هذا الاقتراح ، انما تتم مناقشته من خـلال مجموعة من الأفكار العامة عن التنمية ومتطلباتهـا ، وعن اتجاهـات التقسيم الادارى وضروراته ، مع الاسترشاد بقدر ما يمكن بالدراسـات التفصيلية عن المحافظة ، مع التأكيد بقابلية الاقتراح للمناقشة والمراجعة والتعديل ·

ان المبـادىء التى أدت الى اقتراح اعـــادة بناء الخريطة الاداريه الحالية واضافة ٤ مراكز ادارية جديدة هى ذاتهـا التى تقود الى هــذا الاقتراح أيضا بانشاء محافظة جديدة فى شمال الدلتا ، تعد بمثابة الابنة لمحافظة كفر الشيخ ، والحفيدة لمحافظة الغربية ، أى انها ــ من وجهـة نظر تاريخية ــ استمرار لظاهرة الاتجاه بخريطة الدلتا الادارية نحو أطر أكثر تحديدا وخصوصية ، لاستيعاب واقع عمرانى يزداد تكاثفا ، بحيث تصبح الحدود الادارية حدودا اقتصادية أيضا ، تشمل واقعا عمرانيـا متناسقا ، وتتيح له فى ظل خطة تنمية مناسبة ، أكبر قدر ممكن من النمو والازدهار ·

ويلخص الجدول الآتى ·· الجوانب العامة لاقتراح انشاء محافظـة جديدة من باطن محافظة كفر الشـــيخ (السكان حسب تعداد ١٩٦٦ « بالعينة ») ·

البيـــان	المراكز الادارية	النواحى الادارية	العزب	جملة السكان	المساحة كم٢	العاصمة الادارية
محافظة كفرالشيخ	٥	١٢١	٩٥٢	٧٠٥٧٤٨	٤ر١٣١٠	كفر الشيخ
محافظة البرلس المقترحة	٦	٧٠	١٠٤٨	٤١٥٩٢٩	ــر٢١٨٢	سيدى سالم

وبدراسة الجدول المرفق يمكن تقرير ما يلى :

١ ــ تشمل محافظة كفر الشيخ فى وضـــعها المقترح ، خمسة مراكز ادارية « كفر الشيخ » ، دســـوق ، قلين ، فوة ، بيـــلا ، تبعا لحدودها الادارية الجديدة المقترحة ، هى تمثل مجموع المراكز الادارية

القديمة فى المنطقة – باستثناء البرلس – وهى تحتوى المناطق المرتفعة الكثافة سكانيا ، العالية الانتاجية زراعيا ، التى تزرع معظم زماماتها وتتصل بها نسبة الأراضى البائرة الى أدناها ، وتقع عاصمتها « كفر الشيخ » بحيث تكاد تتوسط المسافة بين مدينتى دسوق غربا (٣٣ كم) وبيلا شرقا (٣٥ كم) ، كما تتميز بمواصلاتها الميسرة بين جميع هذه المدن ·

٢ – أما محافظة البرلس المقترحة ، فتشمل ست مراكز اداريه « سيدى سالم ، مطوبس ، سد خميس ، الرياض ، الحامول ، البرلس » ، فى وضعها الادارى الجديد ، وهى تمثل المراكز الجديدة فى المنطقة بالاضافة الى سيد سالم (١٩٥١) والبرلس (١٨٢٦) ، وتختلف عن محافظة كفر الشيخ من عدة زوايا ·· أهمها ·· وجود احتمالات واسعة للتوسع الزراعى الأفقى على حساب أراضيها البائرة ، خاصة فى أجزائها الشمالية ، كما انها أقل كثافة سكانية ، وان كانت تنمو بمعدلات عالية خاصة فى عقود السنين الأخيرة ·

وتقع العاصمة المقترحة « سيدى سالم » فى موقع مناسب بالنسبة لريفها ومدنها على السواء ، وان كان ينقصها الاتصال البرى الميسور والمباشر بالعواصم المقترحة ، وتوضح **خريطة المواصلات للمحافظة ·· أن هناك وصلة مرصوفة تصل بين سد خميس وسيدى سالم ، وأخرى تصل بين الحامول وبلطيم ، وهنا يجدر طرح الاقتراح الخاص ·· برصف الوصلة الترابية بين مطوبس وسد خميس ، والثانية بين سيدى سالم والحامول ، ·· ومن ناحية أخرى ·· يجب استكمال الوصلة الحديدية مطوبس / أبو غنيمة ، بحيث يصل بين مطوبس وبلطيم مرورا بسد خميس وسيدى سالم والرياض والحامول ، ان مثل هذا الخط الحديدى البرى ·· يعد من أهم عوامل تنمية المناطق المستصلحة الشمالية ، حيث يصلها مباشرة بغرب الدلتا فالاسكندرية ، كما انه كفيل بأن يمد هذه العواصم بفائض انتاج هذه المناطق النامية ، مما يسرع بمعدلات نموها ·· بل ان هذا الخط البرى الحديدى ، يمكنه أن يربط بين جميع المراكز الادارية فى المنطقة ·· القديمة منها والمقترحة ، وجميع مدنها الحالية والمحتملة ·**

٣ – تشمل محافظة كفر الشيخ ١٢١ قرية ، أى نحو ٦٤٪ من مجموع قراها الحالية ، بينما لا تحتوى سوى ٩٥٢ من التوابع ، أى أقل من نصف عدد التوابع ، وبذلك ·· فان متوسط عدد التوابع لكل قرية هو ثمانية فى محافظة كفر الشيخ يرتفع الى ١٥ لكل قرية فى محافظة البرلس المقترحة ، وتشير هذه الحقيقة الى وجه من أهم أوجه

الاختـــلاف بين المحافظتين فى صورتهما المقترحة ، فالمحافظة الجنوبيه « كفر الشيخ » تستوعب نطاق السكن القديم فى المنطقه ، حيث القرى المتجمعة ، وحيث لا تستوعب التوابع من سكانها ســـوى نسبة تتراوح بين ٢٥ ــ ٥٠٪ ، أما المحافظة الشماليه « البرلس » فتشمل نطـــاق السكن الحديث فى المنطقة ، اى الذى بدا تعميره منذ منتصف القرن ١٩ ، وكانت العزبة هى المظهر السكنى المتاح ــ آنذاك ــ لاستكمال استصلاح الأراضى البائرة ، ولذلك ٠٠٠ فان معظم قراه الحالية ٠٠ انما نمت من عزب لا يزيد عمرها عن مائة سنة ، وكلما اتجهنا شمالا ٠٠ كلما سادت العزبة كنمط سكنى غالب ، حتى تخلو الأجزاء الشمالية من القرى تماما ــ باستثناء مركز البرلس وقرى فرع رشيد ــ وهنا تستوعب التوابع نســـبة بين ٥٠ واكثر من ٧٥٪ من سكـــان النـــواحى ، ان هـــذا الاختلاف يعبر ببساطة عن ان المحافظة الشمالية لم تستكمل ــ بعد ــ مظاهر جغرافيتها العمرانية ، فما تزال معظم مراكز سكنها أقل من قرية ، وما تزال جميع مراكز خدمتها ــ باستثناء سيدى سالم وبلطيم ــ أقل من مدينة ، والواقع ان معدلات النمو الحالية لهذه الأجزاء الشمالية ، تشير الى احتمال تحول عدد متزايد من عزبها الى قرى ، كما تشير الى احتمال تحول مراكز خدمتها الى مدن ، ســـواء صاحب ذلك القرارات الادارية اللازمة ، أو تم ذلك من خلال النمو السكانى السكنى الزراعى فقط ، على أية حال ٠٠ فان هذه الصورة المحتملة ٠٠ تقتضى متابعتها بالدراسه الكافية ، حتى يمكن توزيع مراكز الخدمة التعليمية والصحية والاجتماعية ، توزيعا عادلا ٠٠ فى اطار تخطيطى مناسب ، ولا تحـــرم العزب ــ كما هو شائع الآن ــ من الخدمات الضرورية لمجرد أنها لم تصبح قرية من الناحية الادارية ، بينما هى من الناحية السكانية ، والسكنية ــ لا تقل عن قرى المنطقة الأخرى ٠

ولذلك ٠٠ فان الأبحاث والدراســـات المقبلة لابد وأن تتجه الى توضيح وتحديد الخدمات الضرورية التى يمكن أن تشملها هذه الاطارات الادارية الجديدة المقترحة ، ضمن خطة عادلة علمية لتوزيعها مكانيا ٠٠ فيما يعرف بخرائط توزيع الخـــدمات الاقليمية ، وهى خرائط مركبة مباشرة فوق الخريطة الادارية المقترحة ٠

المراجع

المراجع العربية :

احمد الحتة :

الزراعة المصرية فى عهد محمد على ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

ادولف ارمان وهرمان رانكة :

مصر والحياة المصرية فى العصور الفرعونية ترجمة عبد المنعم أبو بكر ومحرم كمال ، النهضة المصرية ، القاهرة ، (غير مؤرخ) .

السيد صبرى :

تحليل نتائج التعداد فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

ت . س . جيرار :

الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف نحاس وخليل مطران ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

جمال حمدان :

« فى العلاقات بين موارد المياه والعمران فى مصر » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، مايو ١٩٥٩ .

جيمس بيكى :

الآثار المصرية فى وادى النيل (مترجم) ، وزارة الثقافة والارشاد القومى ، ١٩٦٣ .

حسين خلاف :

التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، مطبعة احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

راشد البراوى ، محمد عليش :
« التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » .
القاهرة ، ١٩٤٥ .

سعاد ماهر :
محافظات الجمهورية العربية المتحدة فى العصر الاسلامى
مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢١ .

شكرى المراغى :
الصناعات الريفية كوسيلة عملية لاصلاح القرى فى ريف
مصر ، المؤتمر الزراعى الثالث ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

عبد السلام هاشم وحسين الشربينى :
« أعمال الرى فى مصر » ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ،
١٩٥٧ .

عثمان أباظة :
« اصلاح الأراضى البور وكيفية توزيعها » ، من أبحاث المؤتمر
الزراعى ، ١٩٣٦ .

على مبارك :
« الخطط التوفيقية » ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٨٨٧ م
ـ ١٣٠٥ هـ .

محمد أمين حسونه :
« مصر والطرق الحديدية » ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

محمد رمزى :
« القاموس الجغرافى للبلاد المصرية » منذ عهد قدماء
المصريين ، الى سنة ١٩٤٥ ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ،
القاهرة ، ١٩٥٨ .

محمد صفى الدين أبو العز :
« مورفولوجية الأراضى المصرية » ، دار النهضة المصرية ،
القاهرة ، ١٩٦٢ .

محمود حامد محمد :

« الظواهر الجوية فى القطر المصرى » ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

نجيب ابراهيـــم :

« تقدم الرى والصرف فى القطر المصرى » ، من أبحاث المؤتمر الزراعى ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

وليـــم ســـليمان :

« الفلاح المصرى وملكية الأرض » ، مجلة الطليعة ، العـــدد الأول ، يناير ١٩٦٥ .

المراجـــع الأجنبيـــة :

Abu-Lughod J. L. (April, 1965) «Urbanization In Egypt, present State and Future Prospects, Economic Development and cultural change», Vol. xiii, No. 3.

Ball J. (1942) «Egypt», In Classical Geographers, Cairo.

Bear Gabrial (1962) «History of Land Ownership In Modern Egypt», Oxford.

Charles Issawi (1963) «Egypt In Evolution : An Economic Analysis», Oxford.

Finberg I (1958) «Exploring Villages,» London.

Hamdan G. M. «1959» «Studies In Egyptian Urbanism», The Renaissance Book shop, Cairo.

Rent Dument, (1957) «Types of Rural Economy» Studies In World Agriculture, London.

فهـــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٥٤٦/ ١٩٨٦

ISBN ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٨٤٨ ـ ٠

تتناول هذه الدراسة منطقة « البرارى » تاريخيا ، « وشمال الدلتا » جغرافيا ، « وكفر الشيخ » تنظيميا وإداريا ، وهى تسميات لمنطقة واحدة فى مصر ، وإن تفاوتت حدودها فيما بينهاقليلا .

وهذه المنطقة من دلتا النيل ، تقدم ميدانا نموذجيا لتوضيح تأثير العوامل الحضارية والتاريخية فى خريطتها العمرانية ، كما تشير التساؤلات والاحتمالات حول امكانية ضبط مسارات نموها ، والتخطيط لها ضمن خطة تنمية اقليمية متكاملة .

١٧٥ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب